

Rare.
297.14
S1583

هذا كتاب شرح السراجية في فرائض
 الخفية للشيخ الامام العلامة المعام
 المولى سراج الملة والدين محمد بن محمد
 ابن عبدالرشيد السجاوندي طاب
 سره و جعل الجنة مشواه
 بحياه سيدنا محمد
 خير انبياء
 آمين

وهامشه تعليقات من خطوط الاساتذة
 خصوصا من خط المفسر فوره المرحوم
 الشيخ محمد العباسي المهدي مفتي مصر
 كان تعتمد الله بالرحمة والرضوان

(طبع)
 (على نعمة اكير العائلة المهدية)
 (وشركاه)

(الطبعة الاولى)
 (بالمطبعة الازهرية المصرية)
 (سنة ١٣٢٦ هـ جريته)

١٥٨

بسم الله الرحمن الرحيم قوله البر به اسم جمع تطلق على المخلوقات من ذوى العلم وغيرهم في اختلاف المشايخ في اخبار النبي عليه السلام بانها نصف العلم قال أهل السلام لا تدرى وليس علينا ذلك بل يجب علينا ان نسمع عقلنا المعنى أو لم نعقل في قوله وأما الترغيب في تعلمها رده عليه أنه لا يصح جملة على الترغيب من غير تأويل للتصقية لانه حينئذ يكون كذباً ولا يجوز صدور رده عنه عليه السلام بل يقول بحسب اعتبار الترغيب في الوجهين المذكورين أولاً لانها مبدآن موجدان لصدور ذلك الكلام منه عليه السلام وذلك

غير كاف في صدوره عنه عليه السلام بل لا بد مع وجود المصحح من مرجع يرجع على الترك وهو الترغيب مرجع لا يصح واعلم انهم قد ذكروا الحديث تأويلات أخرى غير ما ذكره الشارح وقد جمعها بعضهم بقوله قول رسول الله المصود بكسر الواو علم الفروض نصف العلم فاصبر وأول تأويله مجتمع في خمس وتغوث ففكر فالحاجة المهمة اشارة الى الحاجة والسبب المهمة الى السبب والعين المهمة الى العلم فانهم قالوا العلم علمان علم يتعلق بمعرفة الاسباب وعلم لا يتعلق بمعرفة الاسباب والأول هو علم الفرائض والثاني هو بيان العلوم والشين المعجمة اشارة الى المشتقة فان ما فيه من المشتقة يساوي ما في سائرهما والتاء المنقولة بنقطتين من فوق اشارة الى التقدير فانه لو قدر

بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على خير خلقه محمد وآله أجمعين قال المولى الشيخ الامام مراج الملة والدين محمد بن محمد بن عبد الرشيد السجواني نور الله تعالى من قد بعد ما يمين بالجملة (الحمد لله رب العالمين حمد الشاكرين والصلاة والسلام على خير البرية محمد وآله الطيبين الطاهرين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرائض وعلموها للناس فانها نصف العلم) هكذا رواية الفقهاء فالفرائض جمع فربضة وهي ما قد مر من السهام في الميراث وانما جعل العلم نصف العلم اما لاختصاصها باحدى حالتى الانسان وهى الممات دون سائر العلوم الدينية فانها مختصة بالحياة واما لاختصاصها باحدى سببى الملائحة الضرورى دون الاختيارى كالشراء والوصية وقبول الهبة وغيرها واما لترغيب في تعلمها لكونها أموراً مهمة وفي رواية الداريمى والدارقطنى تعلموا العلم وعلموه للناس تعلموا الفرائض وعلموها للناس وعلى هذه الرواية فالفرائض اما محمولة على ما ذكره وتخصيصها بالذكر لما رآه على ما فرضه الله تعالى على عبادهم من التكليف وخص ذكرها بعد التعميم لزيد الاهتمام ولا يبعد ان يجعل لفظ الفرائض في الاصطلاح جارياً مجرى الاعلام كالأصناف يقال في النسبة فرائضى كما يقال أنصارى وان كان قياسه في أصله ان يقال فرائضى

بسط فروع الفرائض بل جمعها جميع فروع بيان العلوم والفن المعجمة اشارة الى التوسع فانه عمن البعض قال بالنصف توسعاً في الكلام وتحيزاً والتاء المثلثة اشارة الى الكثرة يعنى انه باعتبار الثواب نصف فانه روى ان لتعلم كل مسئلة من مسائل بيان العلوم عشر حسنات وكل مسئلة من مسائل الفرائض مائة حسنة فانه حسن هذا ما ذكره ولا يخفى على الفقيه ضعف كفايتهما بل انتهى حاشية عجيبي

قوله قال علماءنا بعد ما أخرجنا عن فضل هذا العلم بالمثل الصحيح عن غير صاحبنا يظهر شرف كتابه هذا باسناد ما فيه الى أرباب العلم
وأصحاب الغزوة فخرجوا أنفسهم من الدين هضما لما وتنبه على انه في مقام النقل والرواية في مقام النقل والرواية وليس فيه الا حسن
الجمع ولطف الترتيب باصباح العبارة عن الماد او وضع التركيب اه ابن كمال باشا ٣ قوله تتعلق آثاره بصفة
العلق الى حدوث تعلق

(قال علماءنا وارجعهم الله تعالى تتعلق بركة الميت حقوق أربعة مرتبة) أي مقدم بعضها على بعض (أولا)
ببدء استكفنه وتجهيزه بلا تدبير ولا تقدير وذلك اما باعتبار العدد فتكفن الرجل باكثر من ثلاثة
أشواب والمراة باكثر من خمسة تدبر وياقل بمائة كرتة واما باعتبار القيمة فتقذفها اذا كان بئس في حياته
ما قيمته عشر مثقالا وكفن بمائة أو أكثر منها كان تقفيرا أو تدبر او اذا كان له ثوب بلبسه
في الاعياد أو آخر بلبسه بين أقرانه وثالث بلبسه في داره يكفن بالثاني لأن الاول أعلى والثالث أدنى
فالموسط أولى وقال بعض قدماء مشايخنا يكفن الرجل بما يلبسه في الجمع والاعياد والمرأة بما تلبسه
لزيارة أبيها وكان الحسن البصري يقول يعتبر الكفن بما يلبس في أكثر أوقاته واختاره الفقيه أبو
جعفر رضي الله تعالى عنه وقال أيضا اذا كان عليه دين مستغرق فللغرماء أن ينعوا الورثة من تكفنه
بمائة كرم من العدده و كفن السبيل يكفن بكفن الكفاية وهو للرجل ثوبان جديان أو غسيلان
وللرأة ثلاثة وتسلك في ذلك عباد كره الخفاف من أن المديون اذا كان له ثياب حسنة يمكنه الاكتفاء
بما دونها بما عاها القاضي وقضى الدين واشترى بالباقي ثوبا يكفيه واذا لم يكن لثياب تركة فكفنه على
من وجب عليه نفقته في حال حياته وقال أبو يوسف رحمه الله كفن المرأة على زوجها مطلقا خلافا للحمد
فان الزوجية قد انقطعت بالموت قال الصدر الشهيد وقاضى خان الفتوى على قول أبي يوسف واذا لم يكن
له من يجب عليه نفقته أو كان هو أيضا فقير افكفنه على بيت المال واعلم ان الابتداء بالكفن ليس كما
يشعر به عبارة الكتاب بل كل حق للغير تعلق بعين من التركة فانه مقدم على تركفنه كالدين المتعلق
بالمهر ونكاحه اذا لم يكن لثياب شي سواء فقضي منه دينه أو لا وكذا الرهن بجنابة العبد الذي جنى في حياة
مولاه ولا مال له غيره وكذا المحال في المبيع المحبوس بالثمن اذا مات عاجزا عن أدائه وكذا في العبد
المأذون اذا لحقه الدين ثم مات المولى وليس له مال سواء وكذا في الدار المستأجرة فانه اذا أعلى الاجرة
أولا ثم مات المؤجر صار الدار رهنا بالاجرة هكذا ذكره الامام رضي الدين في نظم فرائضه وانما قدمت
هذه الحقوق على التكفن لتعلقها بالمال قبل صيرورته تركة (ثم تقضى دينه من جميع ما بقي من
ماله) أي ثم يبدأ بقضاء دينه من جميع ماله الباقي بعد تجهيزه وهذا هو الثاني من الاربع وانما
كان قضاء الدين مؤثرا عن التكفن لانه اياه بعد وفاته فيعتبر بلباسه في حياته ألا يرى انه مقدم على
دينه اذا لايأبى ما على المديون من ثيابه مع قدرته على الكسب ومقدم على الوصية وان قدم ذكرها
عليه في نظم الامام ساروي عن علي رضي الله تعالى عنه انه قال رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم بدأ بالدين قبل الوصية ثم التكتة في تقديمها انتبه المبررات في كونها مأخوذة بلا عوض فشق
اخر اجها على الورثة فكانت لذلك عظيمة للتفریط فيها بخلاف الدين فان نفوسهم مطمئنة الى أدائه
فقدم ذكرها حتى على أدائها معه وتنبى على انها مثله في وجوب الاداء والمساعدة اليه ولذلك جئنا
بكلمة الشبهة وأيضا اذا كانت الوصية بالبرعات وليس في التركة ما ياكل فقدرت عليها ظاهر لان
قضاء الدين فرض عليه يجبر على أدائه في حال حياته والوصية المذكرة تطوع ولا شك ان القرض
أدوى وان كانت بغرض من قروض الله تعالى فان كانت فيما سوى الزكاة كالصوم والصلاة وحجة

فان قيل التعبد بذلك ليعلم منه تقديم لباسه على دينه عند العجز بالاولى فيمنوع اذا تقدم حوائج المديون على دينه عند القدرة
لا يعرف اذا الدين غالب البقاء القدرة على الاكساب بخلاف التقديم عند العجز فانه يستأزم فوات اذا الدين غالب العجز فالتقديم عند
القدرة لا يستلزم التقديم عند العجز أصلا فكيف يتصور ان يكون بالطريق الاولى وان قيل انه قديم معتبر بمنوع كاهو ظاهر اه
قوله وأيضا الخ هذا دليل على تقديم الدين على الوصية بعد ما تبدل بالدليل النقلي فهو معطوف على قوله لما روي اه

الاسلام والنذور والكفارة قد بين العبادتة تقدم على هذه الوصية أيضا وان استويا في القرضية فلا يجبر على أداء الدين بالمحسب فلا يجبر به على أداء شيء من تلك القروض فالدين أقوى وان كانت بالزكاة التي تساوي الدين في الاجبار بالمحسب على الاداء فالدين المذكور أقوى لان القاضي اذا وجده من مال المدين ما يجانس الدين باخذه بلا رضا و يدفعه الى صاحبه وليس له ذلك في الزكاة وان ظفر بجنسها وأيضا اذا اجتمع حق الله تعالى وحق العباد في عين وقد ضاقت عن الوفاء بما يقدم حق العباد لاحتياجهم مع استغناء الله تعالى وكرمه وتفضيل المقام ان الدين ان كان للعباد فالباقي بعد تجهيز الميت ان وفيه فذلك وان لم يفان كان القريم واحدا يعطى له الباقي وما بقي له على الميت ان شاء عفا وان شأته تركه الى دار الحجز ام وان كان متعدد فان كان الكل دين الصحة أعني ما كان ثابتا بالسنة أو بالقرار في زمان صحته أو كان الكل دين المرض أعني ما كان ثابتا بقراره في مرضه فانه يصر في الباقي اليهم على حسب مقدار دينهم وان اجتمع الدينان معا يقدم دين الصحة لكونه أقوى الا يرى انه محجور في مرض موته عن التبرع بما زاد على الثالث في اقراره في نوع ضعف وأما اذا أقر في مرضه بدين علم بكونه بطريق المعاينة كما يجب لداعل مال ملكه أو له فله ذلك في الحقيقة من دين الصحة اذا قبل علم وجوبه بغير اقراره فلذلك لا ساء في المحكم وان كان الدين من حقوق الله تعالى كما سبق من القروض فان أوصى به الميت وجب عندنا تنفيذه من ثلث ماله الباقي بعد دين العباد وان لم يوص له يجب ثم يقول اذا قامت صلوات وأوصى أن يطعم عنه فعلى الورثة أن يطعموا عنه من الثلث لكل صلاتة نصف صاع من بركه والورثة عندنا حنيف فقرحه الله فقدرى ان الورثة عرض فان فاته صوم رمضان لمرض أو سفر وعكس من قضاءه بعد صحته أو فاته صوم بعض حتى مات وأوصى بالاطعام فعلى الورثة أن يطعموا من الثلث لكل يوم نصف صاع من بركه وأوصى من ان عليه السلام لما سئل عن ذلك قال ان مات قبل ان يطيق الصوم فلا شيء عليه وان اطاعه ولم يصم حتى مات فله قض عنه يعني بالاطعام بدل عليه حديث ابن عمر موقوف وموقوف على الصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد فوجب الحمل على الاطعام لان الفدية تقدم مقام الصوم في حق الشيخ الغالي فكذلك في حقه لاشترائه كما في الياس عن أداء الصوم وان كان الدين الزكاة وأوصى بها يجب أدائها من ثلث ماله وان كان الحج وأوصى به يؤدي من الثلث أيضا ولو حج الوارث عنه بالوصية تخرج من الله تعالى القبول (ثم تنفذ وصاياه) هذا هو ثالث الاربعة أي سيدا بتنفيذ وصيته (من ثلث ما بقي بعد الدين) لان ثلث أصل المال لان ما تقدم من التكفين وقضاء الدين قد صار مضروفا في ضروراته التي لا بد له منها فالباقي هو ماله الذي كان له ان يتصرف في ثلثه وأيضا بما استغرق ثلث الاصل جميع الباقي فيؤدي الى ضمان الورثة الوصية ومقتضى عبارة الكتاب تقديم الوصية على الارث في مقدار ثلث الباقي بعد الدين سواء كانت الوصية مطلقة أو معينة وهو الصحيح وقال شيخ الاسلام خواهر زاد ان كانت معينة كانت مقدمة عليه وان كانت مطلقة كان بوصي ثلث ماله أو بعه كانت في معنى الميراث لشيوعها في التركة فيكون الموصى له شريكا للورثة لا مقدما عليهم ويبلغ على شيوع حقه فيها كحق الوارث انه اذا زاد المال بعد الوصية على المحقين واذا نقص نقص عنهم ما حتى اذا كان ماله حال الوصية الفاعلة لثم صار القين فله ثلث الاثنين وان انعكس فله ثلث الالف (ثم يقسم الباقي) وهذا اربع الاربعة وهو ان يقسم ما بقي من ماله بعد التكفين والدين والوصية (بين ورثته) أي الذين ثبت اربعتهم (بالكتاب) كالمذكورين في الآيات القرآنية (والسنة) كمن ذكر في الاحاديث تخوف قوله عليه السلام اطعموا المحدثات البس

قوله وان استويا في القرضية اعترض بان النذور والكفارة من الواجبات لا الغرائض وقد يجاب بانها جرى على قول من يقول انهما من القروض وهناك أجوبة أخر وكذا الثابت بالقول في زمن الصحة من دين الصحة اه شاهد على قوله عمر بن يوسف ليس قبله دليل كذلك ان افطر عبدا اه شخذا المملوك الثالث من الحقوق تنفيذ وصاياه ثم يقسم الباقي بين ورثته

أي اتفاق المتعدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصبة على حكم شرعي أرادوا العقوبة بكل من هذه الثلاثة منفردا كان أو مجتمعهم بالجموع البستلان حكم الواو القنرىك في الحكم لا المعية ولم يذ كر القياس لان الجارى في المواد بث التقديرة ولا ماساغ القياس فيه على ما تقرر في موضعه مظهر لا مثبت والكلام فيما يستند اليه

الاجماع عن المصطلح المتبادر الى الفهم الى ما يشاؤون اجتهاد مجتهد حتى يشمل الكلام من اختلف في وراثته كذوى الارحام ونحوهم فقد تعسف في العرف المذ كوز وبسبب سبعا غير مشكوك لان في اطلاق عبارتي الكتاب والسنة غنى عنه فانها يعلمان ما فيه مبالغ للاجتهاد وما لا مبالغ فيه وما اختلف في وراثته ثابت بالقسم الاول ممن حاولوا دفعه فان القياس بمنزل علم نحن فيه ومن لم يفرق بين القياس والاجتهاد مع ظهور الفرق بينهما بالعموم والمخصوص عليه ما بين في محله فقد خطا خطا عسواء قوله ذكر تقييد الرجل بالذ كر واداله منه لاجل تسمي الحكم لمن لم يبلغ مبلغ الرجال ولعدم اختصاص الذ كر ببنى آدم ذكر اول ما هو المختص به فقال الرجل ثم ازال بالابدال المذ كر وما فيه من وهم الاختصاص ببعض المذ كر منهم

(واجماع الامة) كالجداول الابن وبنت الابن وسائر من علم وورثهم بالاجماع وقد يقال لم يرد بالاجماع الامة ما هو المتبادر منه بل اراد به ما يناول ايضا اجتهاد مجتهد منهم فيما لا طاق فيه حتى يشمل كلامه الوارث الذي اختلف في كونه وارثا كذوى الارحام وغيرهم ولا يبعد ان يقال انها كسفي يذ كر ما هو اقوى (فيبدأ) شرع ان يبين اجالات الترتيب بين الورثة أي يبدأ في تقسيم هذا الباقي بين الورثة (باصحاب القرائض وهم الذين لهم سهام مقدرة في كتاب الله تعالى) اوستة رسول الله تعالى والاجماع كما ذكره السرخسي وتقدمهم على العصبة لقوله عليه السلام المحقوا القرائض باهلها خا ابقته القرائض قبلوا في أي اقرب رجل ذكر وا ايضا ان قدرت لهم تلك السهام بلا تعرض لغيرهم لم اخذوها من التركة ابتداء فان بقي شيء باخذها غيرهم وا ايضا تقديم العصبة وجب حرمان اصحاب القرائض وهو باطل قطعا (ثم يبدأ بالعصبات من جهة الذب) فان العصوبة النسبية اقوى من السببية يرشدك الى ذلك ان اصحاب القروض النسبية يرفع عليهم دون اصحاب القروض السببية اعني الزوجين (والعصبة) مطلقا (كل من ياخذ) من التركة (ما ابقته القرائض) أي جنسا (وعند الانفراد) أي انفراد من غرو في الورثة (يجوز جميع المال) بجهة واحدة فلا يراد ان صاحب القرض اذا خلا عن العصبة بقدر يحوز جميع المال لان استحقاقه لبعضه بالقرضية وللباقي بالرد واعترض بان الاخوات عصبات مع البنات ولا يجوز ان جميع المال عند الانفراد بجهة واحدة فلا يكون التعريف طامعا واجيب بان المراد بالعصبة ههنا من هو عصبة بنفسه فلا يشاؤون من هو عصبة مع غيره ولا يغير به ما بالحقيقة في اصحاب القرائض كما تعرف عليه ويجوز انه اذا خص التعريف به كان المفهوم من كلامه تقدمه على العصبة السببية مع ان التقدم عليهم ليس بمتخصص بل بشاركة فيه اخواه (ثم يبدأ بالعصبة من جهة السبب وهو مولى العاتقة) أي المتي مذك كر بان او مؤثنا فان من اعتق عبدا او أمة كان الولاء له وورثه ويسمى ذلك الولاء العاتقة والذمة (ثم عصبة) أي يبدأ عند عدم مولى العاتقة بعصبة الذ كر وولادتهما من قبل الذ كر وقيل يابى أي من قوله عليه السلام ليس للناس من الولاء الا ما اعتقن أو أعتق من أعقن الحديث (ثم الراد) أي يبدأ بعد العصبات السببية بالرد (على ذوى القروض النسبية) لبقاء قرابتهم بعد اخذ قرائضهم دون ذوى القروض السببية لانه لا رد على الزوجين كما راد لقرابة ما دود اخذ قرضهما (بقدر حقوقهم) أي تعتبر فيه نسبة مفادير السهام بغضها الى بعض وورد الباقي عليهم بحسبها (ثم ذوى الارحام) أي يبدأ عند عدم الراد لانتفاء ذوى القروض النسبية بذوى الارحام وهم الذين لهم قرابة وليسوا بعصبة ولا ذوى سهم وانما اخروا عن الراد لان اصحاب القرائض النسبية اقرب الى الميت وا على درجة منهم (ثم مولى الموالاة) أي عند عدمه ولا المذ كر وبن يبدأ في جميع المرات على الموالاة ان لم يوجد احد الزوجين وان وجد يبدأ به ايضا لكن في الباقي من فرضه كذا ذكر في القرائض العثمانية وصورة مولى الموالاة شخص مجهول الذب يقال لا خرائت مولاى ترتبي اذا مت وتقول عني اذا جئت وقال لا خرائت فعندنا يصح هذا العقد وصير القابل وارثا فلا يسمى مولى الموالاة واذا كان الاخر ايضا ساجه والذب وقال الاول مثل ذاك وقيل له ورت كل منهما

وقيل التقييد للتاكيد كما في عشرة كاملة ولا طائر يطير بخارجي وقيل للتبعية على سببه استحقاقه وهو الذ كر وقيل لاني الخاز اذا مرأا القوية قد تسمى رجلا وقيل احتراز عن الخشنى المشكل فانها لا يعمل بعصبة ولا صاحب فرض حرما بل يعطى القدر المتيقن وهو القدر الاقل على تقديرى الذ كر والآخر متوقف على غير ذلك

قوله وللجهول وكذا الأعلى ان يرجو ٦ عن العتق الميراث منه في المانع من الارث أربعة وجوه الضبط ان يقال المانع امان

صاحبه وسعقل عنه وللجهول ان يرجع عن عتق مولى الموالاة لم يعقل عنه مولاة وكان ابراهيم النخعي يقول اذا سلم الرجل على بذي رجل ثم والا صبح قال شمس الاثمة السرخسي ليس الاسلام على يده شرط في صحة عقد الموالاة فلما ذكره فيه على سبيل العادة وكان الشعبي يقول لا لاولاد الاولاء العتاقة وبه أخذ الشافعي وهو مذهب زيد بن ثابت وما ذهبنا اليه مذهب عمرو على وابن مسعود رضي الله عنهم وانما آخر مولى الموالاة عن ذوى الارحام اقربا بهم (ثم الميراث بالنسب على القبر بحيث لم يثبت نسبهم باقراره من ذلك الغير اذا مات المقر على اقراره) يعني ان هذا المقر له مؤثر في الارث عن مولى الموالاة ومقدم على الموصى له بجميع المال واعتبر فيه قبود ثلاثة الاول ان يكون الاقرار بنسبه من المقر متضمنا لاقراره بنسبه على غيره كما اذا اقر لجهول بالنسب بانه اخوه فانه يتضمن اقراره على أبيه بانه الثاني ان يكون ذلك الاقرار بحيث لا يثبت به نسب من ذلك الغير كما اذا لم يصدقه أو وفي هذا النسب الثالث ان يوثق المقر على اقراره وفوا ائدا القبول وظاهرة أما الاول فلان اقراره لجهول بنسبه منه اذا لم يتضمن تحمیل نسبه على غيره وما شمل على شرائط تحت أو وجب بثبوت نسبه منه واندر اجه فيما مر ذكره من الورثة النسبية كان يقر له بانه وابنه والثاني فلا نه اذا صدقه أو وفي ذلك النسب يثبت باقراره على هذا الوجه نسب من أبيه أيضا وكان الجهول أخا للمقر وكذا الحال اذا اقر بانه عمه أو صدقه في ذلك جده فانه يكون عماله مندر حاقا فيما مضى ذكره وأما الثالث فلا نه اذا رجع المقر عن ذلك الاقرار لا ينجس قطعا فلا يثبت به الارث أصلا واذا اجتمعت هذه الصفات في المقر له صار عندنا وارثا في المرتبة المذكورة وذلك لان المقر في هذه الصورة كان مقرا بشيئين النسب واستحقاق المال بالارث لكن اقراره بالنسب باطل لانه تحمیل نسبه على غيره والاقرار على الغير دعوى فلا تسمع ويبقى اقراره بالمال صحاحا لانه لا يعدوه الى غيره اذا لم يكن له وارث معروف (ثم الموصى له بجميع المال) أي اذا عديم من تقدم ذكره سيد أبين أو أبى له بجميع المال فيكمل له وصيته لان نفعه عما زاد على الثلث كان لاجل الورثة فانما لم يوجد منهم أحد فله عندنا ما عين له كالأول وانما أخر عن ذلك المقر له بناء على ان له نوع قرابة بخلاف الموصى له (ثم ثبت المال) أي اذا لم يوجد أحد من المذكورين توضع التركة في بيت المال على انهم مال ضائع فصارت لجميع المسلمين في موضع هناك وليس ذلك بطريق الارث بناء على انهم اخوة لا يرى ان الذي اذا لم يكن له وارث يوضع ماله في بيت المال ولا ميراث للمسلمين من الكفار وبشهادة أيضا انه يسوي بين الذكروالانثى من المسلمين في العطية من ذلك المال ولا تسوية بينهم في الميراث وعند الشافعي رحمه الله ان كان بيت المال منتظما يقدم على ذوى الارحام والردوان لم ينتظم ردوا على ذوى القروض النسبية بنسبة قرابته ثم يصر الى ذوى الارحام ولا ميراث أصلا عندهم لمولى الموالاة ولا للمقر له بالنسب على الغير ولا للموصى له بجميع المال كما بيناهنا عليه

هـ (فصل ٤) المانع من الارث أربعة الاول (الرق واقرا) أي كاملا (كان) كالقن (أو ناقصا) كالمكاتب والمدر وأما الولد وذلك لان الرقي مطلقا لا يملك المال سائر أسباب الملك فلا يملكه أيضا بالارث ولان جميع ما في يده من المال فهو له ولا فلو ورثه من أقر بانه لوقع الملك لده فيكون ثوبا لاجني بلا سبب وانما باطل اجاعا ومعتق البعض عند أبي حنيفة بمنزلة المملوك ما بقي عليه درهم في فكأن رقبته فلا يرث ولا يهب أحدا عن ميراثه عندهما هو حر فبئر ويحبس والمسئلة منية على ان العتق يجزئ عندهم خلافا لما هو الثاني (والقتل الذي يتعلق به وجوب القصاص أو الكفارة) أما القتل الذي يتعلق به وجوب القصاص فهو القتل عمد أو ذلك بان تعمد ضربه بسلاح

تقبل الزوال وأول والثاني هو الثاني والاول امان لا يكون زواله ممكنان قبل الموصوف وأول الاول هو الاول والثاني امان لا يحتاج في ازالته الى بركة وانتقال أو يحتاج الاول والثالث والثاني هو الرابع اه على الاربعة أشياء المانعة من الارث الاول الرق قوله لا يملك المال أي لا يملك رقبته فلا يرده عليه ان المكاتب يصح بيعه وشراؤه ويملك بالجملة والوصية والصدقة ويجوز صرف مال الرق كإتائه ولو كان مكاتبه غنيا لانه لا يملكها ملك اليد والتصرف لاقتضائه الى تحصيل مقصوده الذي هو الحرية ولهذا لا يصح ان يتق عليه ولا ينفذ أقرأه من ماله وهبته وصدقته انتهى قوله فلا يملك أيضا بالارث يمكن ان يناقش فيه بانه لا يلزم من عدم ملكه المال سائر أسباب الملك عدم ملكه بالارث لان سائر الأسباب اختيارية بخلاف الارث فانه اضطرابي فيجوز ان يملك من لا يملك بغيره من الأسباب الاختيارية قوله على ان العتق لا يجزئ باتفاق عليها تناولها الخلاف في الاعتاق ناهل انتهى (الثاني من الموانع وهو القتل) أو

قوله كان يشهد مدضر به وانما قال في القتل العمد وذلك بان يشهد بالبا بلاء حرق الشبهة وفي شبه العمد والحق ان قال كان بخبره لان انحصار القتل العمد في ما ذكره هناك وعدم انحصارهما في ما ذكره

v

هنا اه محض وعندي فيه تامل بالنظر لاشبه العمد كما يظهر ان تامل في عبارة الشارح هنا اه كانه ثم ظهر لي انه ظاهر لان هناك ضرورة اخرى من

جمله شبه العمد على مذهب الامام وهي ان يقتله بشئ يقتل غالبا وليس بمجذول كحجر عظيم وان كانت من جمله العمد فدهما كما افاده الشارح ثم رأيت في حاشية شاه جلبي وانما أورد ههنا في صورة التمثيل لان هذا انما عبر كونه تعريفا لشبه العمد فانما يكون تعريفا له على رأيهما لا على رأي أبي حنيفة واما اذا اعتبرتم مثلا فيصح ان يكون تمثيلا على رأي الكل فافهم اه

قوله أو سقط من سطح عليه هذا جار مجزى المخطا لكن لما كان حكمه محكم المخطا في الشرع أدرجه فيه تسهلا للضطاه وهو ما إذا قتل الباغي مورثه العادل فان فيه خلاف أبي يوسف أي قال أبو يوسف بمعدون الامام ومجده ما انه اذا انضم الى الباغي المنقم والتاويل كان قتله بحق في زعمه فلا يمنع

أو ما يجزى مجزاه في تفریق الاجزاء كالحمد بن الحشيب أو المحجروم وجبه الاثم والقتصاص فلا كفارة فيه وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى اذا تعد مدضر به بما يقتل به في الاثم وان لم يكن محددا كحجر عظيم فهو أو ضاع عما القتل الذي يتعلق به الكفارة فهو أو ما شبهه عد كان يشهد مدضر به بما يقتل به غالبا وموجب على القوانين مع الدية على العاقلة والاثم والكفارة ولا قودفه أو خطأ كأن يرى الى الصديق فاصاب انسانا أو قلب في النوم عليه فقتله أو وطمته دابة وهو راكبها أو سقط من سطح عليه أو سقط حجر من يده فماتت وجبه الكفارة والدية على العاقلة ولا اثم فيه فعندنا يحرم القاتل عن الميراث في هذه الصور كلها اذا لم يكن القتل بحق واما اذا قتل مورثه قصاصا أو وحدا أو دفعا عن نفسه فلا يحرم أصلا وكذا قتل العادل مورثه الباغي وفي عكسه خلاف أبي يوسف واما اذا كان القتل بالسب دون الماشرة كحاقر البشر أو واضع الحجر في غير ملكه ففقه الدية على العاقلة ولا قصاص فيمولا كفارة وكذا الحال اذا كان القاتل صبي أو مجنون أو لا حرمان عندنا القاتل في هذه الصور أيضا فان قلت اليس اذا قتل الاب اثمعدا لم يشبهه قصاص ولا كفارة ايضا مع انه محروم انفا فاقالت هو موجب في أصله للقتاص الا انه سقط بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يقتل الولد والده ولا سيد بعدد ما يقال مقتضى قوله عليه السلام القاتل لارثان يحرم مطلقا كذهب اليه الشافعي رحمه الله فكيف أخرجت تلك الصور كلها لاننا نقول اما ان اخرج القاتل بحق فلان الحرمان عقوبة على القتل المخطو واما ان اخرج المسبب فلا نه ليس بقاتل حقيقة الا يرى انه لو فعل ذلك في ملكه لم يؤخذ بشئ والقاتل يؤخذ بفعله سواء كان في ملكه أو في غيره كالراعي وأيضا القاتل لا اثم الا بقتله ولو قد انعدم حال السب فان حفره مثلا فقاتل بالارض دون الحيوان ولا يمكن ان يجعل قاتلا عند الوقوع في البشر اذ ربما كان المحقر ميتا واذ لم يمكن قاتلا حقيقة لم يتعلق به جزاء القتل أعني حرمان الميراث والكفارة واما وجوب الدية على العاقلة فليصان عدم المقتول عن المذنب بخلاف المخطئ فانه مباشر لاقتل المخطو ر بفسله فيلزمه الكفارة والحرمان واما ان اخرج الصبي والمجنون فلان الحرمان كاذ كرنا جزاء المقتل المخطو وقعله ما مما لا يصلح ان يوصف بالمخطو شرعا لا يتصور توجه خطاب الشارع اليهما بخلاف المخطئ فانه اهل لذلك وأيضا الحرمان باعتبار التقصير في التجزؤ يتصور نسبة التقصير الى المخطئ دونهما واعلم ان دية المقتول خطأ كسائر أمواله حتى يقضى منها دينونه وتندفع ذروصا ما هو برئها من برئ سائر أمواله وقال مالك رحمه الله لا يرث الزوجان من الدية لا قطعاً الزوجية بالموت ولا وجوب للدية الا بعد موتها عليه السلام أمر بتوريث امرأة أشيم الضبابي من عقل زوجها وقال الزهري كان قتل أشيم خطأ وكذا ثبت عندنا لحق الزوجين من أبيهن من دية زوجها في القصاص لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم من ترك مالا أو حقا فمورثته ولا شئ ان القصاص حقه لانه بدل نفسه فثبت جميع الورث فيجب ارثهم كالدية وقال ابن أبي ليلى لاحق لم ياتي القصاص لانه لا يستحق بالعقد الذي هو سبب استحقاقها ما لى الزوجين كلاحق فيه للوصى له وهو ردوديان استحقاق الارث بالزوجية لا توقف على القبول كاستحقاقه بالقرابة بخلاف الوصية فان حق الموصى له يشترط على قبوله ويرثه بعد ذلك ذكره الامام السرخسي في شرح كتاب الديات والثالث (اختلاف الدينين) فلا يرث الكافر من المسلم اجماعا ولا المسلم من الكافر على قول علي وزيد ابن ثابت وعامة الصحابة وضوان الله تعالى عليهم واله ذهاب علمائنا والشافعي رحمه الله تعالى

قوله ولا يمكن رد عليه ضرورة ما اذاري رجل رجلا فان الراي قبل موت المرمي فانه يجعل قاتلا مع انه ميت تامل في قوله خطا ليس قيد له تقرير في قوله من عقل أي دية زوجها انور في من الموانع وهاهنا اختلاف الدينين

لقوله عليه السلام لا يتوارث أهل ملتين شتى بشئ والقياس أن يرث لقوله عليه السلام الأسلام يعاول ولا يعلى ومن العلون يرث المسلم من الكافر ولا يرث الكافر من الكافر متعوا إليه ذهب معاذ بن جبل ومعاوية بن أبي سفيان والحسن ومجرب بن الحنفية ومحمد بن علي بن الحسين ومسروق بن عيسى الله تعالى عنهم والجواب أن المذكور في هذا الحديث نفس الأسلام حتى أن ثبت الأسلام على وجهه ولم يثبت على وجه آخر فإنه يثبت ويعاول كالملودين مسلم وكافر فإنه يحكم بإسلام الولد أو أن المراد العلو بحسب المحجة أو بحسب القهر والغلبة أي النصر في العاقبة فلا مسلم وأما أن المسلم يرث عندئذ من المرتد وعند الشافعي رحمه الله لا يرث المرتد أحدًا ولورثته أنه لا يرث من المسلم فإن ارث المسلم منه مستند إلى حال أسلامه ولذلك قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أنه لو ورث منه ما كتبه في زمان أسلامه ويكون ما كتبه في زمان رده فينا المسلمين والوجه على قولهما أن الجميع لو رثته لأن المرتد لا يقر على ما اعتقده بل يجر على عودته إلى الأسلام فيعبر بحكم الأسلام في حقه لا فيما ينتفع به بل فيما ينتفع به وأرثه ثم أن الكفار يتوارثون فيما بينهم وأن اختلف ملأهم لأن الكفر ملة واحدة كذا كرم المرفي في مختصره عن الشافعي رحمه الله تعالى وذكر ابن القاسم عن مالك أيضا وقال ابن أبي لى اليهود والنصارى يتوارثون فيما بينهم ولا توارث بينهم ما بين الجوس واستدل بآية ما قد اتفقنا على التوحيد والاقراء بنوهم موسى على نبينا وعليه السلام وأنزل التوراة فقام على ملة واحدة بخلاف الجوس حيث ينكرون التوحيد ويشتون الميزان وجد الخيرو وأهرون موجد الشر ولا يعترفون بنبي مرسل ولا كتاب منزل فهم أهل ملة أخرى وذهب بعض إلى عدم التوراة يرث بين اليهود والنصارى أيضا لا اختلاف اعتادهم في عيسى على نبينا وعليه السلام ولا الإنجيل فهم أهل ملتين شتى كالسالمين مع النصارى بخلاف أهل الأهواء فاتهم بعترة فون بالانبياء الكتب ويختلفون في تأويل الكتاب والسنة وقالوا لا يوجب اختلاف الله والاربع (اختلاف الدارين) أما (حقيقة كالحرفي والذمي) فإذامات الحرفي في دار الحرب وله أب وأبوان في دار الأسلام وأما الذي في دار الأسلام وله أب وأبوان في دار الحرب لم يرث أحدهما من الآخر لأن الذي من أهل دار الأسلام والحرفي من أهل دار الحرب فهم ما وان المحدثا ملة لكن لتباين الدارين حقيقة تنقطع الولاية بينهما فتقطع الولاية المبنية على الولاية لأن الوارث خلف المورث في ماله ملكا وبدو تصرفا (أو حكما كالسالمين) والذي أوامح يبين من دارين مختلفين) أما المثال الأول فظاهر لأن الحرفي إذا دخل دار الأسلام بآمان فهو والذمي في دار واحدة حقيقة لكنهما في دارين مختلفين - حكما لأن السالمين من أهل دار الحرب حكما لا لري أنه يمكن من الرجوع إليها ولا يمكن من استدامة الإقامة في دارنا بخلاف الذمي فلا توارث بينهما بل إذا مات السالم بوقف ماله لورثته الذين في دار الحرب لأن حكم الأمان باق في ماله محقه ومن جله حقه به ماله لورثته فلا يصرف إلى بيت المال كما إذا مات الذمي ولا وارث له على ما رواه المثال الثاني فإن جل كفايل على أن الحرفيين في داريهما المختلفين أقيم عليه أنه من قبيل اختلاف الدارين حقيقة فكان حقه أن يقدم على قوله أو حكما يحتاج إلى أن يغلب بان الكفر ملة واحدة قال الكفار كلهم في دار واحدة حقيقة فلا اختلاف بين دمارهم إنما يحسب الحكم بدون الحقيقة مع أنه مرد عليه أن كون الكفر ملة واحدة أمر حكمي لأن الكفار على ملث شتى حقيقة وذلك لا يقتضي كون دمارهم واحدة حقيقة بل حكما وإن جل على أن الحرفيين من دارين مختلفين حقيقة لكنهما في دار الأسلام لا استئمان فهما في دار واحدة حقيقة وفي دارين مختلفين لم يتبع عليه ما ذكرناه يؤيد جله على هذا المعنى أنه قال من دارين لا في دارين وإن كان الأولى به أن يقول أو السالمين بدل أو الحرفيين فكأنه ترك هذا

وهو اختلاف الدارين
أعلم أن اختلاف الدار أما
أن يكون حقيقة فقط
أو حكما فقط أو
حقيقة وحاو حكما معا وما
لا اختلاف أصلا فهي
صورة الاختلاف الحقيقي
لا يمنع التوارث كالسالمين
عمر دارنا مع الحرفي في
زعمه فإذا مات السالمين
في دارنا فإنه لا تصرف في
ماله بل يرسل لورثته
الحرفيين كذا كرم الشرح
وفي صورة الاختلاف
الحكمي فقط أو الحقيقي
مع الحكمي كالحرفي في
دار الحرب مع الذمي في
دارنا راجع الثاني
وكالسالمين راجع إلى
الأول الذي على شرف
العدوم الذي في دارنا
أو كالسالمين الحرفيين
من دارين مختلفتين في دار
الأسلام وكالسالمين المسلم
مع الحرفي في دار الحرب
لا توارث وفي عدم
الاختلاف كالذمي في دار
الأسلام لا يمنع التوارث
فالذي تحصل من المقام أن
صور الاختلاف ميراث
فيها الألف صورة واحدة
وهي صورة الاختلاف
الحقيقي كالسالمين في دار
مع الذي في دار الحرب إذا
هلكت هذا التفصيل تعلم
ما في المصنف مع الشرح
من عدم التعبر بر تقرير
شيئا التبيين

٩ قوله شاذبظ يعلم عدمن يرث النصف والأربع والثلث والثلث
والسدس وهو هذا الرهبان في الإشارة إلى أصحاب النصف وهم خمسة الزوج
والبنات بنت الابن والاخت

الشقيقة والاخت لآب
والبناء الموضوعه في
مقابلة الربع من النوع
الاول اشارة الى أن
صاحب الربع من
النوع الاول اشارة الى أن
صاحب الربع اثنان لان
البناء اثنان في حساب
أبجدوهم الزوج والزوج
والآف الموضوعه في
مقابلة الثمن من النوع
الاول اشارة الى أن
صاحب الثمن واحد وهو
الزوج لان الآف واحد
في حساب أبجدو الـ
الموضوعه في مقابلة
الثامن من النوع الثاني
اشارة الى أن صاحب
الثمن أربعة وهن
البنات وبنات الابن
والاخوات لابوين
والاخوات لآب لان
الـ أربعة في حساب
المذكور والبناء الموضوعه
في مقابلة الثلث مع
النوع الثاني اشارة الى أن
صاحب الثلث اثنان
وهما الأم وأولاد الأم اذا
كانوا أكثر من واحد
لان البناء اثنان قيمو الزا
الموضوعه بأذا السدس
من النوع الثاني اشارة الى
أن صاحب السدس

الاولى اشارة الى ما يمكن جعل مثالا للاختلافين والحاصل ان المحر بين المذ كورين ان كثافي دارهما كان الاختلاف حقيقيا وان كثافي دارنا كان الاختلاف حكمة لانما جعل كل واحد منهما كائنه في داره التي خرج منها اليها بانما فلان يتوارثان في دار الاسلام والاداءا صاوا اهل ذمة وان كان المحر بيان المستأمنان من دار واحدة يثبت بينهما التوارث الا يرى ان المستأمنين ان كانوا من دار واحدة قبل شهادة بعضهم على بعض وان كانوا من دارين لم يقبل فكذا التوارث لان الشهادة والميراث من باب الولاية (والدارانما تختلف باختلاف المنفعة) أي العسكر (و) اختلاف (الملك لا تقطع العصمة فيما بينهما) كأن يكون مثلاً أحد المسلمين في الهند وله دار ومنفعة والآخر في الترك وله دار ومنفعة أخرى وأن تقطع العصمة فيما بينهما حتى يستعمل كل واحد منهما قتال الآخر إذا غفر رجل من عسكر أحد هبنا رجل من عسكر الآخر قتله فهاتان الداران مختلفتان فينقطع باختلافهما الولاية لانهما تباين على العصمة والولاية واما اذا كان تناصرا وتعاون على أعدائهما كانت الدار واحدة والولاية ثابتة وليس اختلاف الدار يمنع من اجتماع في الارث عند الشافعي رحمه الله أصلا والمحرريان وان كانا يختلفان الدار كالهند والروم يتوارثان والذي والمستأمن يتوارث بعضهم من بعض لكن لا توارث بين المحر في والذي لا تقطع الموالاته وكذا حال المعاهد والمحر في عند الشافعي رحمه الله أصلا وهو عندنا مانع فيما بين الكفار دون المسلمين لثبوت التوارث بين أهل البني وأهل العدل وان اختلفت المنفعة والملك وذلك لان الاسلام دار أحكام فلا تختلف الدار فيما بين المسلمين باختلاف المنفعة والملك لان حكم الاسلام يجمعهم وأما دار الحرب فهي دار قهر وغلبة فباختلاف المنفعة والملك يباين الدار فيما بينهما وبقاياهما ينقطع الولاية والتوارث وكذا اذا تزوجوا اليها كالمسلم لم يتعرض الشيخ ههنا لاستنباط تاريخ الموت كل في القرقي وان مانعنا من الميراث على الأصح لذكركه أيامه مفصلا في آخر الكتاب

(باب معرفة القروض ومستحقها القروض المقدرة)

أى السهام المعينة في باب الميراث المذكورة (في كتاب الله تعالى سنة) الأول (النصف) وقد ذكره الله تعالى في ثلاثة مواضع فقال الله تعالى وإن كانت أى البنت واحدة فلها النصف وقال الله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم وقال له أخت فلها نصف ما ترك والثاني نصف النصف (و) هو (الرابع) المذكور في موضعين حيث قال فلهم الربع مما تركن وقال ولهن الربع مما تركن والثالث نصف نصف النصف (و) هو (الثمن) وذكره مرة واحدة فقال فلهن الثمن مما تركن (الرابع) (الثلاثان) وقد ذكره في موضعين فقال في حق البنات فإن كن نساً فوق اثنتين فلهن الثلثان (و) وفي حق الأخوات فإن كن اثنتين فلهما الثلثان والخامس نصف الثلثين (و) هو (الثلث) الذى في موضعين أيضاً فقال فلأمه الثلث وقال وإن كنوا أى أولاد الأم أكثر من ذلك فهم شركاء فى الثلث والسادس نصف نصف الثلثين (و) هو (السدس) المذكور في ثلاثة مواضع حيث قال تعالى ولأبوه لكل منهما السدس وقال تعالى وإن كان له أخوة فلأمه السدس وقال تعالى في حق ولده الأم وله أخ أو أخت فللكل واحد منهما السدس (وأحبب هذه السهام) أى المستحقون لها سواء علم استحقاقهم لها بنص الكتاب أو بغیرهم بالدلائل (أتى عشر نقراً أربعة من الرجال وهم الأب والمجد العاصم) وهو (أب الأب وإن علا والأخ والأم والزوج) قدم الأب على المجد لكونه محجوباً بالأب وكذا أحجب المجد الأخ للأم

(٢ - سر اجية)
 سبعة موهبنات الابن مع الواحدة الصلبة والاخوان لاب مع الاخت الواحدة
 لاويين والواحد من اولاد الام والاب مع الابن اوابنوا محمد كذلك عند عدم الاب والام مع الولد او ولده والاثنين من الاخوة والاخوان
 والجملة الصلبة عند عدم الام لان الزاى سبعة في حيايا يتجدد ١٩ من شرح زاده

السقول ضد العلون يلب
فصلوا بصنهما من السقالة
يعني الدوام من باب حسن
وشرف اه شامجلي
قوله انما ضرب بوقيد
بقوله بل في جميع احكام
الميراث لان المجد يفارق
الاب في أربعة أخرى
سوى المذكور على ظاهر
الرواية لكنها ليست من
احكام الميراث الاولى بان
الصغير يهمل ما سلا باسم
أبيه دون جده يعني اذا
أسلم المجد لاسرى اسلامه
الى ابن ابنه الثانية ان
صدقة الفطر عن الاولاد
الصغار تخص على الاب
دون المجد الثالثة ان من
أوصى لاقرباء فخلان
دخل فيه المجد دون الاب
الرابعة ان الولد يجر ولاء
ولده أي مواليدون المجد
والولاء سب الميراث لا
يحكمه فلا ينتقض به المحصر
وباضرابه سلم عما ورد على
من غيبه بجميع مسائل
الارث أو ما يتعلق بالارث
ابن كمال يتصرف
قوله بني الاعيان الاخوة
لاب وأم وبني العلات
لاخوة لاب وبني الاضياف
الاخوة لام اه تقرير
قوله أي اذ مات العتيق
وترك ابنة مقلوبة واسمه
فان أبوسيف يجعل
لاب العتيق السدس

اجاءوا وتقديمه على الزوج لان النسب أقوى من السب كما عرفت (ومثل من النساء وهن الزوجة
والبنات وبنات الابن وان سقلت واختلاب وأم والاختلاب والاختلام والام والمجدة الصبيحة
وهي التي لا يدخل في نسبتها الى الميت جده فاسد) قدم الزوج جعل البنات لها أصل الولد اذ ما فيها تولد
الاولاد لا يقع ذكرها قرى ما من ذكر الزوج وقدم البنات على بنات الابن لكونها أقرب الى الميت منها
ولان بنات الابن تقوم مقام البنات عند عدمها وأثر الاختلاب وأم عن بنات الابن لكونها أبعد منها في
القرابة وقدمها على الاختلاب لقوة القرابة ولان الاختلاب تقوم مقامها عند عدمها وتقدمها على
الاختلام لان قرابة الاب أقوى من قرابة الام وتقدم الاختلام على الام لان الاختين لام تحجبان
الام من الثالث الى السدس وجنس المحاجبة مقدم على جنس المحجوب وتقدم الام على المجدة لكونها
أقرب لا يقال تقدم الابن في الرجال يقتضي تقديم الام في النساء لا نقول معرفة نصيب الام بتوقف
على معرفة نصيب الاخوات من وجه دون العكس وقيد المجدة بالصبيحة وقدرها ما لا يدخل في
نسبتها الى الميت جده فاسد وهو الذي يدخل في نسبتها الى الميت أم ضروره انه يقابل المجد الصبيح
المفسد كما ساقى بالذي لا تدخل في نسبته الى الميت أم فالمجدة ان خلت نسبتها عن المجد الفاسد كانت
صبيحة سواء كانت مدلية بمحض الانوثة كام الام أو أم الأم أو بمحض الذكورة كام الاب وأم أب
الاب أو يخلط منها كام أم الاب وهي صاحبة القرض في المجذات كالمجد الصبيح في الاجداد واذ دخل
في نسبتها اليه المجد الفاسد كانت فاسدة ومتممة بخلط الذكور والاناث كام أم الاب أم أم الاب
وليست هي بصاحبة قرض كالمجد الفاسد بل هي من قوى الارحام الذين يرون بالقربة
لا بصو بقوله بقرض (اما الاب فله احوال ثلاث القرض المطلق أي المحالص عن التصيب (وهو
السدس وذلك مع الابن أو ابن الابن وان سفل والقرض والتعصيب) معا (وذلك مع الابنة أو ابنة الابن
وان سفل) وبيان ذلك ان تعالي قال عز شأنه ولا يوبى لكل واحد منكم ما للسدس مما ترك ان كان له ولد
وهذا تنصيص على ان فرض الاب مع الولد هو السدس لكن اسم الولد يتناول الابن والبنات فان كان مع
الاب ابن فله فرضه أعني السدس والباقي للابن لقوله عليه السلام المحقر الغرائض باهلها فما ابقته
فلاولى أي فلا قرب رجل ذكر أو لى الرجال من العصبات هو الابن كما سترفعه وان كانت معه بنت فله
السدس والبنات النصف بالقرض وما بقي فللابنة أو لى أي أقرب رجل ذكر من العصبات عند عدم
الابن وابنته (والتعصيب المحض وذلك عند عدم الولد وولد الابن وان سفل) وذلك لقوله تعالي فان لم
يكن له ولد وورثته أبواه فلامه الثلث اذ يفهم منه ان الباقي للاب فيكون عصبة بمعنى عصبة محضة
(والمجد الصبيح هو الذي لا يدخل في نسبتها الى الميت أم كالأب) عند عدمه في ثبوت تلك الاحوال
الثلث بل في جميع احكام الميراث (الافى أربع مسائل وسنذكرها ان شاء الله تعالي) الاولى ان أم
الاب لا ترث عنه وترث مع المجد والثانية ان الميت اذا ترك الابوين وأحد الزوجين فلام ثلث ما بقي بعد
نصيب أحد الزوجين ولو كان مكان الاب جده فلام ثلث جميع المال الا عند أبي يوسف رحمه الله تعالي
فان لما ثلث الباقي يعني بعد نصيب أحد الزوجين أيضا والثالث ان بني الاعيان والعلات كلهم
يسقطون مع الاب اجاءوا ولا يسقطون مع المجد الا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالي والرابع ان أب المعسك
مع ابنه يأخذ ثلث الوالا عند أبي يوسف رحمه الله تعالي وليس الجدة بل للولاء كله للابن ولا فرق
بينهما عند سائر الائمة اذ لا يأخذان شيئا عن وجود الابن من الاولاد اجعلت المسئلة الثانية مسئلتين كما
في عبارة الكتاب فالاولى ان يقال الا في خمس مسائل وشيئا نيك تسمية الكلام (ونسقط) المجد (بالاب

وهو بارز ابن كمال باشا له أصل في قرابة الجدة قال بعده انما قلنا انه أصل ولم نقل انه واسطة ١١ كذا ينقض التعليل المذكور

بعد سقوط أولاد الام
بألام لها وان كانت
واسطة في قرابتهم لكنها
ليست أصلا فيها فان
الأصل فيها هو الابن
قال ومن لم يثبت له
الدقيقة قال ما قال وماذا
بعد الحق الا الضلال
وأراد بقوله من لم يثبت
اه غير المحرر اساني
قوله أتى به دفعا يقال
كان الايق من المصنف
ان يقتصر على احدي
القسمه والاستحقاق
فقال شيخنا التميمي
قوله يقطع السين والغاء
بمعنى نزل أو ما يقطع السين
مع ضم الفاء معناه البدانة
من سفل اذ ادنى تقرير
التميمي
قوله فاكنت أي حلفت
لأارق لأترك من كلاله
من أعيا وذهاب قوة
والشاهد فيه والضمير
في قوله لها وحتى تلاقي
لأنه اه وبعبارة شاه
جلي ألقت أي أقسمت
بالله لأرق أي لأارق ولا
أرحم لها أي لاناقة من
كلاله يحتمل ان يكون
الكلاله ههنا بمعنى
الضعف كما ذكره الشارح
ويحتمل ان يكون بمعنى
البداء بعد المسافة
وأخوه لا من حتى حتى

لان الاب أصل في قرابة الجد الى الميت واعترض على هذا التعليل بأنه يلزم من سقوط أولاد الام بالام
لها أصل في قرابة أولادها وقد يدفع باعتبار انضمام العصبية التي ترجع بزائدة القرب (والجد الصحيح
هو الذي لا يدخل في نسبه الى الميت أم) كالباب وان علما أراد ان يذكر الاخ لا في فصل الرجال
وكانت الاخت لا مساوية له في الاحكام بحسب الكلام كما لا يحتاج الى ذكرها في فصل النساء فقال
(وأملا ولاد الام فأحوال ثلاث السدس للواحد) لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلاله أو أم أو له أخ أو
أخت فلكل واحد منهما السدس والمراد منه أولاد الام اجاءوا ويدل عليه قراءة ابن جرير
الله له أخ أو أخت من الام (والثالث للابنتين فصاعدا) لقوله تعالى فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء
في الثلث (ذكرهم وآثارهم في القسمة والاستحقاق سواء) اما في القسمة فلان الابن من قسم
تأخذ مثل ما يأخذ كذا كور كادل عليه جعلهم شركاء في الثلث واما في الاستحقاق فلان
الواحد منهم مذكر كان أو مؤنث باستحقاق السدس واذا تعددوا ذكر أو أنثا أو مختلطين
استحقوا الثلث ولا يخفى على ان الاستحقاق يتم الواحد المتعدد بخلاف القسمة (ويستطون
بالولد وولد الابن وان سفل وبالأب والجد بالتوافق) لانهم من قبيل الكلاله كما علم من الآية
وقد اشترط في إرثها عدم الولد والوالد اجاءوا لقوله تعالى قل الله يفتيكم في الكلاله ان امرأة هلك
ليس له ولده وأخت وقوله عليه السلام الكلاله من ليس له ولده ولا ولد لكن ولد الابن داخل
في الولد لقوله تعالى يابني آدم والجد داخل في الولد لقوله تعالى كما أخرج أبو بكر من الجملة فلا يرث أولاد
الام مع هؤلاء ثم لفظ الكلاله في الأصل بمعنى الأعيان وذهاب القوة كقوله فاكنت لأرق لها كلاله
ثم استعيرت قرابة من هذا الولد والوالد كما كانت ضعيفة القياس الى قرابة الولد وطلاق أبعاضه من
لم يختلف ولدا ولدا ولدا وعلى من ليس بولد ولا دمن المطلقين (واما للزوج فالتان النصف عند
عدم الولد وولد الابن وان سفل) أي عند عدمهما معا وذلك عطف بالواو (والربع مع الولد وولد الابن
وان سفل) أي يكفي وجود أحدهما في الثلث من ثم عطف بالواو كالتامنين صرح بهما في نظم
القرآن كما ترى في ذكر السهام
(فصول النساء للزوجات التان الربع للواحدة فصاعدا عند عدم الولد وولد الابن وان سفل والتان
مع الولد أو ولد الابن وان سفل) وقد صرح بهما في المحالين أيضا في النظم المذكور وهناك قد قدر روي بين
نصيب الزوجين ان لا ذكر منهما ضعف عن الابن على التقديرين (واما البنات الصلب فأحوال ثلاث
النصف للواحدة) وهذه صرح بها في الآية (والثالث للابنتين فصاعدا) والنصوص عليه في القرآن
صرح بها اذا كانت نساء فوق اثنتين فلهن الثلثان عاتركا واما الابنتان في حكمهما عند ابن
عباس حكم الواحدة وهو ظاهر وعند سائر الأصحاب فرضي الله تعالى عنهم حكم الجماعة وعمل قوله لم
يوجوه ثلاثة الأول ان يقال الله تعالى للذكر مثل حظ الأنثيين وادنى مراتب الاختلاط ابن وبنت فلان
الثلثان بالتوافق فعرف بهذه الاشارة ان البنين لهما الثلثان في الجملة وليس ذلك الا في حالة انفرادهما
عن الابن فلا حاجة الى بيان حالهما بل الى بيان حال ما فوقه من نساء فوق اثنتين أي
فان كن جماعة فالتان ما بل من العدد فلهن ما لاثنتين أعني الثلثين لا يتجاوزنه الثاني ان البنيتين
أقرب رحمان من الأخنتين اللتين تحوزان الثلثين فهما أولى بذلك لاحتراز الثالث ان الاخت اذا كانت مع
الاخ وجب لها الثلث فبالأولى ان يجب لها الثلث اذا كانت مع أخت أخرى وكذلك الأخرى يجب مع
أختها مثل ما كان يجب لها لو انفردت مع أخيها فوجب لهما الثلثان (ومع الابن للذكر مثل حظ
تلاقي محمدا يقال حتى من كثرة المني حتى أي رقت قدمه أي كسرت حافره وهو مبرق راجع لثلاثة اه قوله الأولى التعبير بالبنات
وان صرح التعبير بالاخت على ارادة أخت الاخ الموجد الوارث وهي بنت الميت والاخ ابن له كامل

الاثنيين وهو يصعب لقوله تعالى يوصيك الله في أولادك كرم مثل حظ الاثنيين فانه لما بين نصيب البنات عند الاجتماع مع الابن دل على انه يصعب وان المال يقسم بينهما وبين الابن على تماز كرم من القسمة بطريق العصبية (وبنات الابن كبنات الصلب) في ثبوت تلك الاحوال الثلاث ولهن احوال ثلاث آخر فلذلك المثال (ولهن احوال ست النصف الواحدة والثلاث للاثنيين فصاعدا عند عدم بنات الصلب) فهاتان الحالتان من الثلاث الاولى يشترط فيهما عدم الصليات لان النص ورد فيها صريحا فاذا عدم من قامت بنات الابن مقامهن (ولهن السدس مع الواحدة الصلية تكملة للثنتين) هذه حالة أولى من الثلاث الاخر والدليل عليها ان حق البنات الثلاثان وقد أخذت الصلية الواحدة النصف لقوة القرابة فيبقى سدس من حق البنات فتأخذ بنات الابن واحدة كانت أو ممتدة وما بقي من التركة فلاولى عصبية فبنات الابن من ذوات القروض مع الواحدة من الصليات ويصير معهما من العصبية ان كان معهن ابن الابن وان كان معهن ذكر اسفل منهن درجة قلن فرضهن كبنات الصلية مع ابن الابن ولا يرن مع الصليتين عند عامة الضعفاء رضي الله عنهم اذ لم يبق معهم ما شيء من حق البنات خلا لابن عباس رضي الله تعالى عنهما اذ حكمهما معهن حكم الواحدة وهذه حالة ثانية من الثلاث الاخر (الان يكون بحذائهن أو اسفل منهن غلام فيعصبهن) وحينئذ يكون (الباقى بينهم للذكر مثل حظ الاثنيين) وهذه حالة ثالثة من الثلاث الاولى فان بنات الابن اذا كان بحذاء غلام سواء كان أخاهن أو ابن عمهن فانه يصعبهن كما ان الابن الصلي يعصب البنات الصلية وذلك لان الذك كرم من أولاد الابن يعصب الاناث اللاتي في درجته اذا لم يكن لبيت ولد صلي بالاتفاق في استحقاق جميع المال وكذا يعصبها في استحقاق الباقي من الثلثين مع الصليتين وبهذه عامة الصعاب بقوله جمهور العلماء وقال ابن معمر رضي الله تعالى عنه لا يعصبهن بل الباقي كله لابن الابن ولا شيء لبناته اذ جعل الباقي بينهم ههنا للذكر كرم مثل حظ الاثنيين لادحق البنات على الثلثين وقد قال عليه السلام لا يراد حق البنات على الثلثين وأيضا الاثنى انما يصير عصبه بالذ كرم اذا كانت صاحبة قرض عند الانفراد عنه كالبنات الاخوات واما اذا لم تكن كذلك فلا يصير به عصبه كبنات الاخوة والاعمام مع بينهم واجب عن الاول بان استحقاق الصليتين بالقرض واستحقاق بنات الابن بالتعصيب وهما سدان مختلفان فلا يضم أحدا الحقين الى الآخر فلا زيادة على الثلثين وعن الثاني بان بنت الابن صاحبة القرض عند الانفراد عن ابن الابن لكنها عوجة بالصليتين ههنا لا يرى انها تأخذ النصف عند عدم الصليات بخلاف بنات الاخوة والاعمام فلا قرض لها عند انفرادها عن ابنتها فلا يصير عصبه به هذا اكله اذا كان الغلام بحذاءهن واما اذا كان اسفل منهن فالحكم كذلك أيضا عندنا في ظاهر المذهب وقال بعض المتأخرين لا يعصبهن بل الباقي للغلام خاصة لان الذك كرم انما يعصب من في درجته لا من هو أعلى منه فان ابن الابن لا يعصب البنات الصليات أو الصلابة الذك كرم من هو أعلى منه لصار محروما لان في ارث العصبية يقدم الاقرب على الاعدد كرا كان الاقرب أو اثنى الا يرى ان الاخت لما صارت عصبية مع البنت قدمت على ابن الاخوة اذا صار محروما لم يعصب أحدًا ولنا ان هذه الاثنى لو كانت في درجة الذك كرم لكانت به عصبية فاذا كانت أقرب منه كانت كذلك أولى وكيف لا يرن ومن في درجة الغلام ههنا من الاما ت يستحق شيئا والقول بان الاقرب من البنات محروم مع استحقاق الاعدد من يشبه الحال (ويستقطن) أي بنات الابن بالابن بخلاف بنات الصلب فهذه نالة الاحوال الثلاث الاخرى وبها يتم الاحوال الست ليعتق الابن (ولو ترك) الميت (ثلاث بنات ابن بعضهن اسفل من بعضهن) وترك أيضا

قوله ولاد صلت أي ذكر فكلن الاولى التعيزيل بالابن كما ينبغي اه وهو قوله لادحق البنات على الثلثين قوله وهو قوله انما يصير عصبه اذا كانت صاحبة قرض عند الانفراد اه قوله فيلزم منه الدور اه قوله فتحصل من هذا ان الذك كرم يصعب من يحذاءه من فوقه من بنات الابن اه قوله كهذه الصورة رجل له ثلاثة بنين وولد لاحدهم ابن وبنت ولهذا الابن ابن وبنت ولهذا الابن ابن وبنت فهؤلاء يسمون الفريق الاول وولد لابن الثاني ابن عصب ولا يبنه ابن وبنت وهذا الابن ابن وبنت فهؤلاء يسمون الفريق الثاني وولد لابن الثالث ابن عصب ولهذا الابن ابن وبنت ولهذا الابن ابن وبنت فهؤلاء يسمون الفريق الثالث ومات البنون كلهم ثم مات الحمد الاعلى اه جلي شاه قوله على مثله للتشبيب

(ثلاث بنات ابن ابن آخر بعضهن أسفل من بعض و) ترك أيضا (ثلاث بنات ابن ابن آخر بعضهن أسفل من بعض هذه الصورة)

الفرق الاول

ابن

ابن بنت العليانم الفرق الاول

ابن بنت الوسطى من الفرق الاول

ابن بنت السفلى من الفرق الاول

ان كان معها غلام

الفرق الثاني

ابن

ابن

ابن بنت العليانم الفرق الثاني

ابن بنت الوسطى من الفرق الثاني

ابن بنت السفلى من الفرق الثاني

ان كان معها غلام

الفرق الثالث

ابن

ابن

ابن

ابن بنت العليانم الفرق الثالث

ابن بنت الوسطى من الثالث

ابن بنت السفلى من الثالث

معها غلام

(العليانم الفرق الاول لاوازيه أحد) لانتماءها الى الميت واسطة واحدة وليس في هؤلاء البنات من هو كذلك (الوسطى من الفرق الاول توازيه العليانم الفرق الثاني) لان كلا منهما تدلى الى الميت واسطتين (السفلى من الفرق الاول توازيه الوسطى من الفرق الثاني والعليانم الفرق الثالث) اذ كل واحدة منهما تدلى الى الميت ثلاث واسطات (السفلى من الفرق الثاني توازيه الوسطى من الفرق الثالث) لانتماء كل واحدة منهما اليه باربع واسطات (السفلى من الفرق الثالث لاوازيه أحد) لانها تدلى الى الميت بوسائط خمس وليس في هذه من هو كذلك (اذعرفنا هذا فنقول للعليانم الفرق الاول النصف) لانها قامت مقام بنت الصلب عند عدمها (والوسطى من الفرق الاول مع من توازيها) وهي العليانم الفرق الثاني (السدس تكملة للثلاثين) وذلك لان العليانم الفرق الاول لما قامت مقام الصلبية قامت مع دونها بدرجته واحدة (مقام بنت الابن ولاشي للسفليات) وهي الست الباقية من البنات التسع لانه قد كل الثلثان لثلاث فلم يبق لبقيات فترض وليس لمن عسوبة قطعاً فلا يرتب من التركة أصلاً (الا ان يكون معهن) أي مع تلك السفليات السب (غلام فيعصب) أي يعصب منهن (من كانت بخداثة ومن كانت فوقه) كلسبق تقرير على قول عامة الصحابة وجهور العليانم جهنم الله تعالى (عن) تم كن ذات سهم) فانها لما خدشها ولا تصير به عصبه وهي العليانم الفرق الاول التي أخذت النصف والوسطى منهم مع العليانم الفرق الثاني حيث أخذنا السدس وهذا قيد يعتبر فيمن كانت فوقه دون من كانت بخداثة فانه يعصبها مطلقاً (و يسقط من دونه) أي من دون ذلك الغلام في الدرجة من السفليات فان كان الغلام مع السفلى من الفرق الاول أخذت العليانم النصف وأخذت الوسطى منهن مع العليانم الفرق الثاني السدس ويكون الثالث الباقي بين الغلام وبين السفلى من الفرق الاول والوسطى من الفرق الثاني والعليانم الثالث

قوله الاصل في بنات
الابن عند عدم بنات
الصلبان أقربهن الى
الميت ينزل منزلة الميت
الصلبية والتي تليها في
القرب تنزل منزلة بنات
الابن وهكذا يفعل وان
سفلن اه جلي شاه

لأن كرم مثل حظ الاثنين انجاسا وسقطت سفلى الثاني ووسطى الثالث وسفلا وان كان الغلام مع السفلى من القرين الثاني كان الثلث الباقي بين الغلام وبين سفلى الاول ووسطى الثاني وسفلا وعليا الثالث ووسطاه اسباعا للذ كرم مثل حظ الاثنين وسقطت سفلى الثالث وان كان الغلام مع السفلى من القرين الثالث كان الثلث الباقي بين الغلام وبين السفليات الست أعماها هذا ما صرح به في الكتاب وان فرض الغلام مع العليا للقرين الاول كان جميع المال ينقسم بين اخته للذ كرم مثل حظ الاثنين ولا شيء للسفليات وهي ثمان وان فرض مع وسطى الاول فتأخذ عليها الاول النصف والباقي الغلام مع من بمحذاه وهي وسطى الاول وعليا الثاني للذ كرم مثل حظ الاثنين وكذا الحال اذا فرض مع عليا الثاني وأما تصحيح المسائل في جميع هذه الصور فعلى ما مستحط به فيما بعد فلا حاجة الى ايراد ههنا واعلم ان الصليبيات من بنات الابن في أي درجة كانت متى أخذت الثلثين بالقرضيه ثم اختلط الذ كور بالاناث فعلى قول عامة العصاة به نصيب الذ كور الاناث على التخصيل المذكور وعند ابن مسعود رضي الله تعالى عنه يكون الباقي من الثلثين للذ كور ووجهه بالعصوبة كما رواه ابن أخذت العليا من النصف ثم اختلط الذ كور بالاناث فان كان عدد الذ كور أكثر من عدد الاناث أو مساوياه كان الباقي بينهم للذ كرم مثل حظ الاثنين بالاتفاق وان كان عدد الاناث أكثر فعند العامة كذلك وعند ابن مسعود رضي الله تعالى عنه للاناث السدس فانه كان ينظر الى ما هو أضر بنات الابن من المقاسمة والسدس فيطعن ما هو أقل احترازا عن الزيادة على الثلثين في حق البنات واعلم ان ذكر البنات على اختلاف الدرجات كما ذكره في الكتاب تسمى مسئلة التشيب لانه لا بد قسما وحسنا تشبهاً بالحواطر وقيل الاذان الى اسماعها تشبهاً تشيب الشاعر القصيدة لتحسينها واستدعاء الاصفا الى اسماعها (واما الاخوات لايوم فأحوالهن) ذكر المصنف رحمه الله ههنا أن بعانها وأخر الخاتمة ليد كرمها مع سابع أحوال الاخوات لايوم أو بالأختصار (النصف الواحدة) لقوله تعالى وله أخت فلها نصف ما ترك (والثلثان للثنتين فصاعدا) لقوله تعالى فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان والمراد الاخوات لايوم وأول لان الاخوات لأم وقد علم ما هنا في الموازيت كما رواه استحققت الثنتان الثلثين كان استحقاق ما فوقهما له أظهر وقد يقال صرح في الاخوات بالاثنتين وفي البنات بما فوقهما ليعلم من حال الاثنين حال البنين ومن حال البنات حال الاخوات بطريق الاوليه (ومع الاخ لايوم المذكور مثل حظ الاثنين بصرف نصيبه لاستوائهم في القرابة الى الميت) قال الله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذ كرم مثل حظ الاثنين فلم يقدّر نصيب الاخوات في حالة الاختلاط كما لم يقدّر نصيب الاخوة قتل ذلك على انهن قد صرن عصيات معهم وقذفوا بعض العلماء فيما اذا خلف الميت ببقاؤه أو أخا أو أختا أو أم فقال الباقي بعد نصيب البنات للاخ دون الأخت استدلالا بقوله عليه السلام فأبقتة القرائن فلا تولى رجل ذ كور وبناتهم أجمعوا بنت وبنات ابن وابن ابن على ان الباقي من نصيبها بين ولدي الابن للذ كرم مثل حظ الاثنين وأجمعوا أيضا بنت وعم وعمعة على ان الباقي للعم وحده واختلعا في الاخ والاخت مع البنات فتقول المحامه بابن الابن وبنات الابن أولى من المحامه بالعم والعمة لا يرى انهم كأجمعوا على انه اذا لم يكن مع بنت الابن وابن الابن بنت كان المال بينهما للذ كرم مثل حظ الاثنين كذلك أجمعوا على انه اذا لم يكن مع الاخ والاخيه بنت كان المال بينهما كذلك بخلاف العم والعمة فانه اذا لم يكن معهما بنت كان المال كله للعم وحده فكذا الحال في الباقي بعد نصيب البنات كذا ذكره الطحاوي في شرح الآثار (ولمن الباقي) أي النصف أو الثلث (مع البنات أو مع بنات الابن) لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم أجمعوا

بنات الابن مشتق من
قولهم شب فلان بفلاتة
في شعره اذا اكرم من
ذكرها فيه ولما كثر
ذكر بنات الابن في هذا
النوع يسمى تشبيرا
وقيل هو ما خرم من
قولهم شب النار والحرب
اذا اوقعتها وجاهوا في
هذه المسائل تسخيد
المخاطر واذا كانا الذكاء
واضافة التشبیر الى
البنات تكون على الاول
من قبيل اضافة المصدر
الى المفعول وعلى الثاني
يكون من قبيل اضافة
المصدر الى الفاعل وقيل
من قولهم شب القرس
يتشبى بها بكر الشبن
اذا وقع بديه جها وأشبته
أنا اذا هيجته لذلك وهو
راجع الى ما ذكر من
اثارة الفهم اه حاشية
جلي شاه
قوله قال في الضوء وهو
تحسينا وتزينا بهاذ كر
التشبيب في أولها حتى
يزول عنه الهرم والقند
وتسخذ خاطره ثم
يتخلص من ذلك الى
مدح مدح حقه فيكون
ذلك الذل للسامع الى هنا
كلامه قال في الصحاح
وتشب الشعر بالمرأة
يتشب تشبيها تشب بها
اه حليم شاه

الانخوات مع البنات عصبة ذهب أكثر العصبة الى تعصيب الانخوات مع البنات وهو قول جمهور
 العلماء وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما لا تعصيب لمن مع البنات وحكم فيهما المجتمعت بنت
 وأخت بان النصف للبنات ولا شيء للاخت فقيل له ان عمر رضي الله تعالى عنه كان يقول للاخت ما بقي
 فغضب وقال أنت أعلم أم الله بريدته تعالى قال ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك
 فقد جعل الولد حاجباً للاخت وللفرد الولد يتناول الذكور والانثى كافي حجب الام من الثلث الى
 السدس وحجب الزوج من النصف الى الربع وحجب الزوج من الربع الى الثمن فلاميراث
 للاخت مع الولد ذكر أو أنثى بخلاف الاخت فانه ما أخذ ما بقي من الانثى بالعصوبة ولا عصوبة
 للاخت بنفسها وانما نصير عصبة بغيرها اذا كان ذلك الغير عصبة وليست للبنات عصوبة فكيف
 نصير للاخت معها عصبة (والجواب) هـ ان المراد بالولد ههنا هو والد ذكر بدليل قوله تعالى وهو
 يرثها ان لم يكن لها ولد أي بجبال الاتفاق لان الآخر مخرج البنت وقد بدأ بذلك بالسنة حيث روي عن
 هزيل بن شرحبيل ان رجلاً من بني أميوس الأشعري عن خلف بن قناب وبنت ابن وأختا فقال للبنات
 النصف والباقي للاخت ثم قال سئل عن ذلك ابن مسعود أخر في عما يجيب به فلما سأل قال رأيت
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قضى للبنات بالنصف ولبنات الابن بالسدس تكلمة للثنتين
 وللأخت بالباقي فلما أخبر السائل أميوس الأشعري بذلك فقال لا تستوفيني عن شيء مادام هذا الخبر
 فيكم فدل ذلك على انه صلى الله تعالى عليه وسلم جعل الاخت مع البنت عصبة (والانخوات لاب
 كالانخوات لاب وأوم ومن أحوال سبع النصف للواحدة والثلاث للثنتين فصاعد عند عدم الانخوات
 لاب وأوم) وذلك لما ذكرنا من النصوص في الانخوات لاب وأوم على ما أشير اليه هناك (ولهن السدس
 مع الاخت لاب وأوم تكلمة للثنتين) فان حق الانخوات الثلاثان وقد أخذت الاخت لاب وأوم النصف
 فبقي منه سدس فيعطى للانخوات لاب حتى يكمل حق الانخوات (ولا يرثن مع الاخت لاب وأوم) لانه
 قد كمل بهما حق الانخوات أعني الثلثين فلم يبق للانخوات لاب شيء (الآن يكون معهن أخ يعصبن
 و) حينئذ يكون (الباقى بينهما للذكر مثل حظ الانثيين) وذلك لان ميراث الاخوة والانخوات لاب وأوم
 أخرى يجري ميراث الاولاد الصليق ميراث الاخوة والانخوات لاب أخرى يجري ميراث اولاد الابن
 ذكورهم كذكورهم واناثهم كاناتهم (والسادسة ان يصرن عصبة مع البنات وأوم بنات الابن كما
 ذكرنا) من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم اجعلوا الانخوات مع البنات عصبة وهو قول أكثر العصبة
 والعلماء كما مر خلافاً لابن عباس رضي الله تعالى عنهما وانما صرح بلفظ السادسة دون غيرها لثبوتهم
 ان قوله الان يكون معهن أخ لاب من ثمة الرابع لكونه استثناء منها فلا يكون حالة خاصة ولكن
 مثل ذلك قد مر في أحوال بنات الابن فاكفى هناك بشهادة المعنى فقط (وبنو الاعيان) أي الاخوة
 والانخوات لاب وأوم (و) بنوا (العلات) أي الاخوة والانخوات لاب كلهم (يسقطون بالابن وابن
 الابن وان سقط والابن بالاتفاق وبالجد عند أبي حنيفة رحمه الله) ما ذكره ههنا من حكم السقوط
 مشتمل على الحالة الخامسة للانخوات لاب وأوم وعلى السابقة للانخوات لاب اما سقوط الاخوة الابن
 فبقوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن لها ولد أي ابن كافر واما سقوط الاخوات به بقوله تعالى ليس له ولد
 وله أخت فلها نصف ما ترك والمراد الابن عندنا السابق ولم يسقط ههنا من الابن فلدخوله تحت الابن
 وقبامه مقامه عند قدمه واما سقوطهم لاب فلا هم كلاله وتورث الكلاله مشروط بقعد الوالد والولد
 كما عرفت واما سقوطهم بالجد عند أبي حنيفة رحمه الله فلما ساءلنيك في باب عقامة الجدة اثنان
 شاء الله تعالى وهذه المسئلة من المسائل التي استثناه في أول الباب من كون الجدة الصحيح كالأب فان أبا

الانثى ويجاب عن ذلك
 لما كان اسم الولد مشركاً
 بينهما مرجحاً للذكر
 سياق الآية وأيضاً بقضاء
 السنة حيث روي ان رجلاً
 سأل أبا موسى الخ اه
 باختصار من شروح
 الشروح

هـ (مطلب)

على بحث الانخوات لاب
 ولهم سبع أحوال
 سموها بذلك لانهم خیار
 الاخوة والانخوات أخذوا
 من أعيان القوم خیارهم
 فالأضافة للبيان أي البنون
 الذين هم الاعيان
 اه من شروح الشروح
 قوله سموها بذلك اما لانهم
 نازلون من بني الاعيان
 أخذوا من القليل الذي
 هو الشرب الاول وهو
 أنزل من النمل وهو
 الشرب الثاني واما لان
 العسله القرية لهم لاب
 واحد وأمهات شتى
 واما الاخوة والانخوات
 لام فسموا ببني الاعيان
 اما لانهم مختلفوا الاصول
 أخذوا من الخيف الذي
 هو اختلاف العينين
 يقال فرس أخيف اذا
 كانت احدي عينيه زرقاء
 والاخرى كحل فيشتمى
 لاماً بحدي عينه الى شئ
 وبأمرى الى آخره فلاخوة
 والانخوات كذلك لانهم

من أصليين مختلفين والأضافة للبيان أيضاً واما لانهم كانوا في خيف أخذوا من الخيف الذي هو هذا السكين الخافي شروح الشروح

يوسف ومحمد ارحمهما الله تعالى لم يجعلهما مستحقا كالاب لمولود الاخوة والاخوات (وسقط بنو العلات
 أيضا بالاخ لاب وأم) وذلك لما عرفت من ان ميراث الاخوة والاخوات لاب وأم جاز مجرى ميراث الاولاد
 الصليبية وان ميراث الاخوة والاخوات لاب كميراث اولاد الابن ذكورهم كذكورهم واناتهم كانتهم
 فكما يحجب اولاد الابن كذلك اولاد العلات بالاخ لاب وأم فإن قلنا كرهنا مثل على
 حالة ثامنة للاخوات من جهة الاب وهي سقوطهن بالاخ المذكور فكيف قال احوالهن سبع قلت هذه
 من تسعة السابعة من احوالهن كانه قال وبنو العلات كلهم يسقطون بالابن وابن الابن وان شغل والاب
 والاخ لاب وأم الا انه لما ذكر اولاد بني الاعيان مع بني العلات لم يمكنه ان يذكر الاخ لاب وأم هناك
 كما لا يخفى فذلك اردفه بسقوط بني العلات وحدهم به وبجدي بعض النسخ وبالاخت لاب وأم اذا
 صارت عصبة أي اذا كانت مع البنات أو مع بنات الابن كعلمته وانما سقطوا بالاخت بالاخ لاب وأم في
 كونها عصبة أقرب الى الميت كما سيأتي في باب العصبات (واما الام فلها احوال ثلاث السدس مع الولد)
 لقوله تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما السدس عاترك ان كان له ولد ولقوله تعالى ولا يورثه لغيره
 ولا قرينة تخصه أحدهما (وولد الابن وان شغل) وذلك اما لان لفظ الولد ينشأ من ولد الابن أيضا واما
 للاجماع على انه يقوم مقام ولد الصلب في توريث الام (والاثنين من الاخوة والاخوات فصاحدا من
 أي جهة كانا) أي سواء كانا من جهة الابوين معا أو من جهة الاب أو من جهة الام لقوله تعالى فان كان له
 اخوة قلامه السدس ولقوله الاخوة ينشأ من الكل للاشتراك في الاخوة والى هذا ذهب أكثر الصحابة
 وجهو والقائم رجحهم الله تعالى خلا لابن عباس رضي الله تعالى عنه فانه جعل الثلاثة من الاخوة
 والاخوات حاصبة للام دون الاثنين فلها معهما الثلث عنده بناء على ان الاخوة صيغة الجمع فلا ينشأ من
 المتني ورد بان حكم الاثنين في الميراث حكم الجماعة الا يرى ان البنتين كالبنات والاخوات كالاخوات
 في استحقاق الثلث فكذا في المحجب وأيضا معني الجمع المطلق مشترك بين الاثنين وما فوقهما وهذا
 المقام مناسب للدلالة على الجمع المطلق فدل لفظ الاخوة عليه ثم الباقي من السدس الذي حجبوه هاهنا
 للاب عند جهو والصحابة ويرى عن ابن عباس انه لا اخوة لانهم انما حجبوه هاهنا ليأخذوه فان غير
 الوارث لا يحجب كما اذا كان الاخوة كفارا أو أرقامه يستبدل عليه مبرأ وطوس رحمه الله مرسلان
 انه عليه السلام أعطى الاخوة السدس مع الابوين ولنا انه تعالى قال فان لم يكن له ولد وورثه أبواه
 فلامه الثلث فان كان له اخوة قلامه السدس والمرام من صدر الكلام ان لاه الثلث والباقي للاب
 فكذا الحال في آخره كانه قيل فان كان له اخوة وورثه أبواه فلامه السدس ولا به الباقي ثم ان شرط
 المحجب ان يكون وارثا في حق من يحجبه والاخ المسلم وارث في حق الام بخلاف الرقيق والكافر
 فالاخوة يحجبونها وهم يحجبون بالاب الا يرى انهم لا يرثون مع الاب شيئا عند عدم الام لانهم كلاله فلا
 ميراث لهمم والولد ليس حال الاخوة مع وجود الام بأقوى من حالهم مع عدمها وقد روى عن طوس
 انه قال لقيت ابن رجل من الاخوة الذين أعطاهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم السدس مع
 الابوين ورسائله عن ذلك فقال كان ذلك وصية وحيث صار الحديث دليلا لنا فلا وصية للوارث
 وانظرا انه لا محجة لهذه الرواية عن ابن عباس رحمه الله لانه يوافق الصديق في حجب المجد
 للاخوة فكيف يقول بارتهمم الاب كذا في شرح الامام السرخسي وذهب الزيدية الى ان الاخوة لام
 لا يحجبونها بخلاف غيرهم فان المحجب ههنا للمعني معقول هو انه اذا كان هناك اخوة لاب وأم وأولاد
 فقد كثر عيال الاب فيحتاج الى زيان مال لا لتناقى وهذا المعني لا يوجد فيما اذا كان الاخوة لام اذا
 ليس نفقتهم على الابوجوه والعلماء على انه لا فرق بين الاخوة لأن الاسم حقيقة في الاصناف

هـ (مطلب)

بحث من احوال الام
 ولها احوال ثلاث
 واجمع للضاف اليه
 لا للضاف كما لا يخفى عليه
 المتأمل تقرير
 قوله الزيدية طائفة
 اعترضوا اه

(مطلب الالم ثلث الكل عند عدم هؤلاء المذكورين) قوله اذ لكل من المعلن وجه ظاهر قال فما مثل عنه اما جعلهما
مستثنين فلان ثلث ما ياتي ربح الكل في صورة توسد في الاخرى وما ١٧ جعلهما مسئلة واحدة فلان الواجب

في صورتين ثلث ما ياتي

اه عجمي زاده

كذا وجد في نسخ جميع من

بين ذلك ولعل الاولى

ثالث جميع المال كما قيل

عليه قول المصنف بعد

ولو كان مكان الاب جد

فلام ثلث جميع المال

والا لما ظهر انها صورة

واحدة فامل

قوله زوج وابوين او

زوجة قال فيما نقل عنه

كان الف او بمعنى الواو

كافي قول سيان عنده

كسر وفيه وكسر

عظم من عظمه والا

فالظاهر الواو اه

عجمي زاده

قوله قال ابن الكل

وعندي ان فيه فائدة

جليه وهي معرفة كون

الاب مصبة وقدم فيما

سبق ببيان مصوبته

المختصة بذلك القول اه

(مطلب ما لو كان مكان

الاب جد فلام ثلث

جميع المال الا عند أبي

يوسف)

قوله وأما في حق المجد

فاجر بناءه على ظاهره

فيبحث من وجهين

الاول انه ينبغي ان يراد

بالثالث في قوله تعالى

فلامه الثالث أما ثالث

الثالث وهذا حكم غير معقول المعنى ثبت بالنص لا يرى انهم لا يحجبون الالم بعدموت الاب ولا نفقة
عليه بعدموته ويحجبونها كبارا وليس عليه نفقة وهم الالم (ثالث الكل عند عدم هؤلاء المذكورين)
أي عند عدم الولد وولد الابن وان سفل وعند عدم الاثنين من الاخوة والاخوات فصاعدا علم ذلك بقوله
تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبوه فلامه الثلث فان كان له أخوة فلامه السدس هذا اذا لم يكن مع
الابوين أحد الزوجين وأما اذا كان معهما أحدهما فاقها (ثالث ما ياتي بعد فرض أحد الزوجين وذلك
في المستثنين) كانه أراد في صورتين لان عددهما مسئلتين حقيقة توجب زيادة المسائل المستثنى في المجد
على الأربع كما نشرنا اليه فيما سلف ويمكن ان يقال جعلهما مسئلتين في تورث الالم مع الاب ومسئلة
واحدة في تورثهما مع المجد اذ لكل من المعلن وجه ظاهر (زوج وابوين أو زوجة وابوين) وهذا
مذهب جمهور الصحابة والفقهاء وكان ابن عباس رحمه الله يقول ان ثلثا ثلث أصل التركة في هاتين
الصورتين مستدلانه تعالى جعل لها أولاد سدس التركة مع الولد بقوله تعالى ولاولاء لكل واحد منهما
السدس مما ترك ان كان له ولد ثم ذكر ان لماع مع عدل ثلث بقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبوه
فلامه الثلث فيفهم منه ان المراد ثلث أصل التركة أيضا وورثه أيضا ان السهام المقطرة كلها
بالقياس الى أصلها بعد الوصية والدين وكان أبو بكر الأصم يقول بان لماع الزوج ثالث ما ياتي من
فرض ومع الزوجة ثلث الأصل لانه لو جعل لماع الزوج ثلث جميع المال زاد نصيبها على نصيب
الاب لان المسئلة حينئذ ستة لاجتماع النصف والثلث فلزوج ثلاثة والالم اثنان على ذلك التقدير
فبقى للاب واحد وفي ذلك تفضيل الاثني على الذكر واذا جعل لها ثلث ما ياتي من فرض الزوج كان لها
واحد وللأب اثنان ولو جعل لماع الزوجة ثلث الأصل لم يلزم ذلك التفضيل لان المسئلة من اثنا عشر
لاجتماع الربع والثلث فاذا أخذت الالم أربعة بقى للاب خمسة فلا تفضيل لها على ولاتها ان معنى قوله
تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبوه فلامه الثلث هو ان لها ثلث ما وورثه سواء كان جميع المال أو
بعضه وذلك لانه لو اراد ثلث الأصل لكان في البيان فان لم يكن له ولد فلامه الثلث كما قال تعالى في حق
البنات وان كانت واحدة فلها النصف بعد قوله فان كن نسافقوا اثنان فلهن ثلثا مترك فلزم ان
يكون قوله وورثه أبوه خالبا عن القائمة فان قيل يحمل على ان الورثة لمعاق فقط قلت لس في العبارة
دلالة على حصر الارث فيما وان لم فلا دلالة في الآية حينئذ في صورة النزاع أصل لا نقيا ولا اثباتا
فيرجع فيها الى ان الابوين في الأصول كالابن والبنات في القسرو لان السبب في ورثة الذكر والاثني
واحد وكل واحد منهما متصل بالميت بلا واسطة فيجعل ما ياتي من فرض أحد الزوجين بينهما أثلاثا كما
في حق الابوين اذا انفردا بالارث فلان لا بد من نصيب الالم على نصف نصيب الاب كما يقتضيه القياس فلا
جاء المذهب اليه الاصم الذي لم يسمع ماذكرنا من معنى الآية وأعلم ان الالم اذا أعطيت ثلث الباقي
مع الزوجة اجتمع في المسئلة برهان حقيقة لا لفظا فان ثلثها حينئذ ربع في الحقيقة (ولو كان مكان
الاب جد فلام ثلث جميع المال) وهو مذهب ابن عباس رضي الله تعالى عنه واحدى الروايتين عن
الصديق رضي الله تعالى عنه وروى ذلك أيضا أهل الكوفة عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه في
صورة الزوج (الا عند أبي يوسف رحمه الله فان لها) مع المجد أيضا (ثالث الباقي) كماع الاب وهو الرواية
الاخرى عن أبي بكر رضي الله تعالى عنه فعلى هذه الرواية جعل المجد كالاب في حصص الالم كما يعصب الاب
والوجه على الرواية الاولى هو انهما كانا ظاهر قوله تعالى فلامه الثلث في حق الابوين ولنا مع ما كليا يلزم
تفضيلها عليه مع تساويهما في القربوا اثباتا و يله يقول أكثر الصحابة وأما في حق المجد فاجر بناءه

(٢ - سر اجية) جميع المسائل أو ثلث ما وورثه لا يصح اراة هذين المعنيين معا كما يشترهما كلامه الثاني انه على تقدير كون

المراد بثلث جميع المال يلزم أن يكون قوله وورثه أبوه خالبا عن القائمة كما ذكره اه شاميل

(مطلب والجدة السدس لام كانت أولاب واحدة كانت أو أكثر إذا كن ثابتات متحاذيات) قوله رى أى أنهن اه قوله أى ولد بنته باطرى بقى القرض والعصوبة لأنها لا يزال لها ثمة طعنا لانه من ذوى الارحام اه شاه جاني قوله ولم يرد فيها ما زاد على السدس أى لم يأت في السنة ما زاد على السدس لو احدثت على أن تكون مامصدرية ويحتمل أن تكون ماموصوفة أى لم يرد في السنة شئ زاد هو على السدس فاكفينا بالسدس ولم ترد عليه على خلاف القياس ولا الجدة النقص حالاً من الام لا يجوز التسوية بينهما فلو أعطيناها الثلث سوياً بينهما فوجب نقصان فرضهما عن فرض الام حتى يظهر نقصان درجتهما عن درجة الام كانتهم محمد بنت الابن في القرض عن بنت الصلب لنقصان حالها عما تنام انهما فائدة وهي معرفة كمية الجذات في كل درجة ومعرفة كيفية تمييز الصحيحات من الفاسدات ومعرفة موضع ١٨

اثنين من عدد الدرجة على ظاهره لعدم التساوي في القرب وقوة الاختلاف فيما بين الصحابة ولا استعماله في تفضيل الاثنى على الذكور مع التفاوت في الدرجة كما اذا ترك امرأ أو اخت الاب أو أم أو اخت الاب فان لم يأت بالبر أو بالاخت النصف واللاخ الباقي فقد فصلت هنا الاثنى لزيادة قربهما في الذكر وأيضاً الام حقيقة الولاد كالا ب فقصصها والجدة حكم لولاد لا حقيقة فلا يصعب ان لا تصيب مع الاختلاف في السبب بل مع الاتفاق فيه وهذه المسئلة من المسائل الاربع التي استثنانا في أوائل الباب فان اخذنا حقيقة ومحمدار جميعاً الله ليجعل الجدة كالاب هنا (ولجدة السدس لام كانت) كام الام (أولاب) كام الاب (واحدة كانت أو أكثر اذا كن ثابتات) أى صحيحات كالذكور رتبنا الفاسدات من ذوى الارحام كما سببنا في (متحاذيات في الدرجة) لان القر في تحجب البعدي كما ستعظم به عاماً أما اعطاء الجدة الواحدة السدس فلما راد أو أوسعه عند الحدرى ومغيرة بن شعبة وقبيصة بن ذؤيب رضى الله تعالى عنهم من أنه عليه الصلاة والسلام أعطاهما السدس وأما التثنية في غير ذلك اذا كن أكثر متحاذيات فلما روى ان ام الام جاءت الى الصديق رضى الله تعالى عنه وقالت اعطني ميراث ولدي ابنتي فقال اصبري حتى تشاوروا بحضرة فاني لم أجعل ذلك في كتاب الله تعالى ونصاً لم أسمع قبلك من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شأماً ثم سألهم فشهدوا المغيرة باعطاء السدس فقل للمغيرة هل معك أحد فشهده أيضاً محمد بن سلمة فأعطاهما ذلك ثم جاءت أم الاب اليه وطلبت الميراث فقال أرى ان ذلك السدس بينكما وهو لمن انقرضت منكافتر كما فيه وفي رواية أخرى ان أم الاب جاءت الى عمر رضى الله تعالى عنه وقالت أنا أولى بالميراث من أم الام اذ لو مات لم يرثها ولد ولدها ولوه مت ورثي ولد ولدي فقال هو ذلك السدس فان اجتمع ما فوه وبينكما أو يك اختلفت به فهو لها فحكى بها المشرك بينهما فقدمها على ان الجذات الصحيحات المتحاذيات يتشاورن في السدس بالنسبة وقد ذهب ابن عباس رضى الله عنه الى ان الجدة أم الام تقوم مقام الام مع علمها فتأخذ الثلث اذا لم يكن لها ولد ولا اخوة والسدس اذا كان له أحد هما كان الجدة الاب يقوم مقام الاب عند عدمه وابن الابن يقوم مقام الابن عند عدمه ثم ان الام لا يزاحمها في فرضها أحد من الجذات فكذلك أم الام لا يزاحمها أحد منهن ورد بن الادلام لا شئ ليس سبباً لاستحقاق المدلى فريضة المدلى به كبنات البنات وبنات الاخوات لكن اتوا كناهذا القياس في الجذات بالسنة ولم يرد فيها ما زاد على السدس فاكفينا

اثنين من عدد الدرجة المسؤول عنها يمينك وما سبق منه يسارك وتضعف ما في يمينك بقدر ما في يسارك فالجاصل هو عدد الجذات في تلك الدرجة في الدرجة الثانية لانه لا يبعد عن اثنين لانا اذا اخذنا الاثنين في يميننا لا يبقى شئ لنا حتى يسارنا حتى يضعف ما في اليمين بقدره وفي الدرجة الثالثة أربع جذات لانه يبنى واحد في اليسار بعد أخذ الاثنين في اليمين فاذا ضعف الاثنين مرة واحدة يحصل أربع وعلى هذا في الدرجة الخامسة ستة عشر وفي السادسة ثمان وثلاثون وفي السابعة أربعون وستون وهكذا وأما كيفية تمييز تعرف

الصحيحات من الفاسدات تظهر فيهما ان الصحيحات أبداً بقدر الدرجة المسؤول عنها والباقيات فاسدات والصحيح مع الاميات لا تكون الواحدة دائماً فليسوا بها يكون من الاب وعلى هذا فلا فاسد في الدرجة الثانية بل هما صحيحتان أمية وأبوية وفي الثالثة ثلاث صحيحات وواحدة فاسدة وفي الدرجة الخامسة خمس صحيحات وأحد من طرف الام وأربع من طرف الاب والباقيات فاسدات وعلى هذا وأما معرفة كيفية تصوير الصحيحات المتحاذيات وطريقها ان تضع لفظاً أم بمقدار العدد الذي تريد ثم تجعل مكن كل أم من طرف الميت بألى إن يبقى أم واحدة على هذه الصورة

أم أب
أم أم
أم أم

اه عجمي زاده

الاصيلة ومعنى الاصيلة في القرى أن ظهر وأقوى منه في البعدى سواء كانت من جهة واحدة أو من جهتين فتكون هي مقدمة على البعدى مطاؤلو كان ظهوره والامومة جبالا قديم لكات أم الامم مقدمة على أم الاب مع تساويهما في الدرجة وهو باطل اتفاقا (وارثته كانت القرى) كام الاب عند عدم مع أم الأم والأم كام الأم مع أم أم الاب (أو محجوبة) كام الاب عند وجودها فمحبوبة به ومع ذلك تحجب أم الأم في هذه الصورة أعني ان يخلف الميت الاب وأم الاب وأم الأم الأم يكون المال كله للاب عندنا لان البعدى محجوب بقا القرى والقرى محجوب ببالاب ونظيرها ان الاخوات تحجب الامن الامن الثلث الى السدس مع كونها محجوبة بالاب قال الحسن بن زياد ميراث الجدات ههنا لام الأم الاموان كانت أبعد من أم الاب وهذا على قياس قول علي وهو ان القرى انما تحجب اذا كانت وارثة (واذا كانت جدات قرابة واحدة كام أم الاب والاخرى ذات قرابتين أو أكثر كام أم الأم وهي أيضا أم أم الاب) بهذه الصورة

وتوضيحه ان ابرأ زوجت ابن

ابنها بنت بنتها قولدي بنتها ولد

فهذه المرأة جدتها هذا الولد الذي

مات من قبل أبيه لها أم أبيه

هذه ذات قرابتين هذه ذات قرابة واحدة

ومن قبل أمه لها أم أم أمه فهي جدتها ذات قرابتين ثم نقول هناك أم أم أخرى قد كانت زوج بنتها ابن

الامراة الاولى فولد من بنت الاخرى ابن ابن الاولى الذي هو أب الميت فهذه المرأة الاخرى أم أم أبي

الميت فهي ذات قرابة واحدة فهاتان المرأتان جدتان في مرتبة واحدة فذا اجتماعا فقد وجد ذات

قرابتين مع ذات قرابة واحدة واما صورة اجتماع ذات ثلاث قرابات مع ذات قرابة واحدة فهذه

صورته

وتوضيحه ان تلك المرأة التي زوجت ابن ابنتها بنتها

فولدت منها ذكرا فاذا زوجت هذا المولود بنت بنت

أخرى لها فولدت منها ولد كانت تلك المرأة للولد الثاني

أم أم أم الأم أم أم الاب وأم أم أبي الاب فكانت

صاحبتها أعني زوجة ابنها المولود الثاني أم أم أبي الاب

ذات ثلاث قرابات ذات قرابة

(يقسم السدس بينهما عند أبي يوسف وجماعته انصافا باعتبار الابان) وهو قول سفيان (وعند محمد

ثلاثة باعتبار الجهات) وهو قول زفر وجهه قول محمد رحمه الله ان استحقاق الارث باعتبار الاسباب فاذا

اجتمع في واحد شيان متفقان كجدتين من جهتين كان في الصورة واحدا وفي المعنى متعددا فاستحق

الارث بسببه معا كما اذا اجتمع في سفيان مختلفان لا يرى انه اذا ترك ابني عم أحدهما أخ لأخ فانه

ياخذ ذلك الاخ السدس بالفرض والباقي بينهما نصفين بالعصوبة وكذا اذا ترك ابني عم أحدهما

زوجها فانه ياخذ الزوج النصف بالفرض والنصف بالباقي بالعصوبة وكذا اذا

ترك المهرسى أمه هي أخت لابنه فانه يرث بالسبين مع الايقال الاخ لا يرث من جهتي قرابته

مع الاشارة قول اخوته من جهة الام قد اعتبرنا هاهنا في الترجيع حتى يقدم على الاخ لا يرث فلا تكون مقبرة

في الاستحقاق بخلاف الجملة المذكورة ووجهه قول أبي يوسف رحمه الله ان تعدد الجهة ان اقضى

تعدد الاسم كافي الامثلة الثلاثة المذكورة كان مقتضاها رد الاستحقاق بحسب تعدد هاهنا اذ لم يقتض

تعدد الاسم كان في حكم الجهة الواحدة وما نحن فيمن هذا القبيل فان ذات القرابتين تسبى بالجمدة

(مطلب على باب العصبان) قوله عصبه الرجل في اللغة قرابته لا يعمها هذا الكلام يشعر بان لا يكون الابن والاب داخلان في العصبية في اللغة وقوله والاب طرفه الابن طرفه يشعر بدخولهما فيها والاعلم انهما من العصبلة بحسب اللغة ايضا فلا نسب ان يقول عصبه الرجل أبوه ونوه وقرابته لايه انتهى جلي شاموخ في الصحاح يكون الابن من العصبية حيث قال عصبه الرجل بنوه وقرابته لايه اه قوله فالاب طرفه والابن طرفه الخ برصليه ان كل واحد من المذكورين عصبه ولا يوجد فيه الا حاطة المذكورة بل الا حاطة انما توجد في مجموعهم فالأولى ان يقال وجهها لأن العصبية تخرج من المال أو ما بقته القرائض ويحيط به اه عجمي وفي حاشية جلي شاموخنا في هذا اقرا جعنا ان شئت قوله ثم يسمى بها الواحد بطريق القلب كذا في المغرب وهذا اشارته الى المعنى الاصطلاحي للعصبية فانهم وان كان في اللغة بمعنى الجمع لكنه في الاصطلاح يطلق على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث فيكون المعنى القوي فردا من افراد المعنى الاصطلاحي اه عجمي زاده قوله ومن سمي عصبه القلتسوة عصبه لاحاطتها بحوالي الرأس وهذا المعنى موجود في العصبية لاصطلاحها لاحاطتهم باليت كما يشير اليه اه عجمي قوله وجهه المحصر ان العصبية اما ان يستعمل في العصور بمن غير احتياج الى آخر أو لا والاول العصبية بنفسه والثاني اما ان يكون الآخر لها حاجة اليه مشاركا في العصبية أو لا والاول العصبية بغيره والثاني مع غيره وقدم المصنف النسبة لاهل أقوى اه من عجمي زاده (مطلب العصبية بنفسه) قوله ولو قال كل ذكر يمكن نسبته الى الميت بدون توسط انثى لكان أظهر كالا ينجى ٢١ اه جلي شاه قوله العصبان النسبة

انما يتعرض لتعريف العصبية وتقسيمها الى نسبية وسببية لانه قدم ذلك في صدر الكتاب اه عجمي زاده

كذات القرابة الواحدة واذا كانت حدة ذات قرابات ثلاث مع حدة ذات قرابة واحدة قسم السدس بينهما نصفان عند أبي يوسف وارباعا عند محمد وقال الامام السرخسي لا رواية عن أبي حنيفة رحمه الله في صورة تعدد قرابة اخذت المحدثين وذكر في فرائض المحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرزاق الشافعي من أصحاب الشافعي رحمه الله ان قول أبي حنيفة ومالك والشافعي رحمه الله تعالى كقول أبي يوسف رحمه الله (باب العصبان) اه

قوله قلت قرابة الاب اصل في استحقاق العضوية فيه بحث وهو ان هذا الجواب لا يدفع الاعتراض المذكور اذا غسل الاعتراض ان التعريف يدل على عدم جواز دخول الانثى في نسبة العصبية الى الميت قطعا

عصبه الرجل في اللغة قرابة لايه وكما جامع حاصله وان لم يسمع به من عصي القوم بفلان اذا احاطوا به حوله فالاب طرفه والابن طرفه والم جانب والابن جانب ثم يسمى بها الواحد والجمع والمذكر والمؤنث في الواقع في صدرها العصبية بالذكر عصب الانثى أي يجعلها عصبية (العصبان النسبية) قدمها لاهل أقوى من البنية كالمثلاثة عصبية بنفسه وعصبية بغيره وعصبية مع غيره اما العصبية بنفسه فكل ذكر اعتبر بالذكورة لان الانثى لا تكون عصبية بنفسها بل بغيرها أو مع غيرها (لا تدخل في نسبه الى الميت انثى) فان من دخلت الانثى في نسبه اليه لم يكن عصبية كاولاد الام فانها من ذوات القروض وكالام والابن البنت فانها من ذوى الارحام فان قلت الاخ لا يابو أم عصبية بنفسه مع ان الام داخله في نسبه اليه قلت قرابة الاب اصل في استحقاق العضو بقاتها اذا انفردت كفت في اثبات العضوية بخلاف قرابة الام فانها لا تصلح بانفرادها لاثباتها فهي ملغاة في استحقاق العضوية لكنها جعلناها بمنزلة وصف زائد فخرجنا بها الاخ لا يابو أم على الاخ لا يابو (ولهم) أي العصبان بانفسهم (اربعة)

مع ان دخول الانثى في نسبة العصبية الى الميت قطعان مع دخول الانثى في نسبة العصبية للميت جاز كالاخ لا يابو أم ومحصل ما ذكر في الجواب بيان سبب عدم كون دخول الانثى في نسبة العصبية الى الميت مانعا من العضوية وهذا لا يدفع الاعتراض المذكور بل يقويه والاسباب في الجواب ان يقول دخول الام في نسبة الاخ لا يابو أم الى الميت ممنوع بل هي داخله في اتصاله الى الميت لاني نسبه اليه ولا يلزم من دخولها في الميت دخولها في نسبه اليه اذ النسبة للتعريف والتعريف يقع بالنسبة ان له شهرا ولا شك ان الشهره تارة جارية دون النساء كما سبق فاذا أمكنت النسبة بالذكور لا ينسب النساء لانه لا يمكن النسبة بالذكور صرح ينسب بالاناث فان من ينسب الى الميت من جهة الذكور ومن جهة الاناث اذا نسبت الى الميت ينسب من جهة الذكور لا من جهة الاناث فظهر عما ذكرنا ان الانثى لا تدخل في النسبة الى الميت الا اذا كانت النسبة اليه مقصورة على الانثى ولهذا قصر المحدث الحقن رفعه درجته قول المصنف كل ذكر لا يدخل في نسبه الى الميت انثى بقوله أي لا يقتصر انسابه الى الميت على انثى وما ذكره بقض المصنفين للتخصيص من انه لا دلالة للفظ عليهم ارجع الى قوله التأمل اه من جلي شاه

قوله الاقرب فالاقرب اذا المحقق وقع الله درجته أي يرجع اقرب جميع العصبات بقرب الدرجه فان لم يكن فاقه قرب البواقي فقوله
يرجعون مفسر للعامل المضمر كافي قوله تعالى وان احسن المشرقين استشارك هذا ما قيد وقيل المضمر عامل الاقرب الاول فقط
والاول الثاني مبتدأ خبره يرجعون ٢٢ ووجه الضمير العائليه لا في معنى الجمع المستقدم لان الجمع مستقدم لان الجمع مستقدم

اصناف الاول (جزء الميت) الثاني (أصله) الثالث (جزء أبيه) الرابع (جزء جده) فيقدم في هذه
الاصناف والمندرجين في (الاقرب فالاقرب) أي (يرجعون بقرب الدرجه أعني أولاهم بالميراث)
الذي تستحق بالعصوبة (جزء الميت أي البنون ثم بنوهم وان سفلوا ثم أصله أي الأب ثم الجد الأب
الابوان هـ) وانما قدم البنون على الاب لانهم فروع الميت والاب أصله واتصال الفرع بأصله أظهر
من اتصال الأصل بفرعه الأري ان الفرع يفرع من أصله ويصير مذكورا ان ذكره دون العكس فان
البناء والاشجار يتخللان في بيع الارض ولا يتخلل هي في بيعهما فظهر واتصالهم يدل على انهم
اقرب الى الميت في الدرجه حكما وان لم يكن ذلك حقيقة لان الاتصال من الجانبين بغير واسطة وقدم
بنوا البنين وان سفلوا على الاب لان سببا مستحقا قسما أيضا البنوة المقتضية على الابوة لانهم فروع
وكون الاب اقرب درجه من الجد يظهر فيما بين الابن وابن الابن وبقية الجد اب الاب يخرج
عنه أب الام الذي هو الجد القاسد فيكون ذلك نصير محاسبا على صمتان من قوله فكل ذلك لا يتدخل في
نسبته الى الميت انما يتدخل في ذلك لانهم فروعها وانما اذن فروعها بغيره ومن سفلوا لان الاجداد اذا
تعدوا يقدم منهم من كان اقرب درجه (ثم جزء أبيه أي الاخوة ثم بنوهم وان سفلوا) تاخير الاخوة
عن الجد وان علا قوله أي خيفة ترجمه الله تعالى خلافا لما كسفتف عليه في باب مقاسمة
الجد وانما أطلق الحكم ههنا بلا تنبيه على الخلاف لانه اختار للفقوى وتأخير بنوهم عنهم بعد
درجته (ثم جزء جده أي الاعمام ثم بنوهم وان سفلوا) تاخير الاعمام عن الاخوة وتأخير
بنوهم عنهم بعد انفرجة فظهر ان اسباب العصبوبة بنفسه أنواع أربعة البتة بغير واسطة أو
بواسطة والابوة كذلك الاخوة وفرعها والعصوبة موقوف عنها والترتيب ما عرفته (ثم) أي بعد
الترتيب جميع بقرب الدرجه (يرجعون بقوة القرابة أعني به) أي بالذ كور وهو الترجيع بقوة القرابة
(ان ذال القرابتين) من العصبات (ولي من ذى قرابتها واحدة) مع تساويهما في الدرجه (ذ كرا كان)
ذو القرابتين (أو اتى لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم) ان أعيان بني الام يتوارثون دون بني العلات
أي بنوا الأعيان أولى بالميراث من بني العلات والمقصود من ذكر الام ههنا اظهار ما يرجع به بنوا
الاعيان على بني العلات (كالأخ لأب وأم) فانه مقدم على الأخ لأب أجماعا وهذا المال للذ كرم من ذوى
القرابتين (أو الأخ لأب وأم اذا صارن عصبته مع البنت) أي البنات الصلبية أو غير هاتين أيضا
(أولى من الأخ لأب) خلافا لابن عباس فان الأخ لا نصير عصبته مع البنات عنده كالميراث وهذا المال للأش
من ذوى القرابتين وانما ذكر هاهنا وان لم تكن عصبته بنفسها لما شاركتها في الحكم لمن هو عصبته
بنفسه وانما لم نصير عصبته عنده بل كانت ذات فرض فلهذا قرنها والباقي للأخ لأب (وابن الأخ لأب وأم)
فانه (أولى من ابن الأخ لأب) لانهم مساويان في الدرجه مع كون الاول ذال القرابتين (وكذلك الحكم في
اعمام الميت ثم في اعمام أبيه ثم في اعمام جده) أي يتبر بين هؤلاء الاصل خاف من الاعمام قرب
الدرجه أو لا قوة القرابة ثانيا فم المقتضى على عم أبيه المقدم على عم جده وذلك لقرب الدرجه وقوة
كل واحد من هذه الاصناف يقدم ذال القرابتين على ذى قرابة واحدة من التساوي في الدرجه فم الميت
لأب وأم أولى من عم لأب وكذلك الحال في عم أبيه وعم جده وهكذا الحكم في فروع هذه الاصناف فيعتبر

يرجع اقرب بجميع
العصبات فان لم يكن
يخس اقرب يرجعون
وظني ان هذا القول
انما عدل عاقيل لان
المفسر ههنا جمع والمفسر
مقدم فلا يكون بينهما
التجانس الذي هو شرط
التفسير وقبه نظر لان
المضمر لا يكون له مفسر
اذ يصح خبر المبتدأ
مفسر الوجهين الاول
انه لم يكن متعلقا بما
تعلق به العامل المضمر
وذلك شرط التفسير
الثاني انه موقفي كلام
آخر وذلك بنافي التفسير
ثم لانتم انتفاء التجانس
بينهما بافراد أحدهما
وجمع الآخر ولو سلم
فلا تملك اشتراط هذا
التجانس كيف والضمر
يرجع الى ما فيه معنى
الجمع اذ المعنى يرجع
اقرب جميع العصبات
فاقرب جميع البواقي
الى ان ينتهي يرجعون
فان قلت ماذا يمنع ان
يكون الاقرب الاول
مبتدأ والثاني عطف
عليه هو يرجعون خبره
قلت قد تفرق في علم

المعاني ان الغناء تفصيل المسند اليه فلا بد لكل مسند اليه من تقدير المسند
ولا يمكن تقدير يرجعون في كل مسند اليه فلا بد ان يكتب الاضمار على شرطية التفسير الى ههنا من فوائد الشرع وعواض
عليه بعضهم يوجبون في حاشية جلي شاهرا جمعها قوله مساويان في الدرجه أي كعدم أهميات بنات الاب كنهذا قوله هـ

أولاً قرب الذرة وثانيًا قوة القرابة فإن ابن عم الميت مقدم على ابن ابن عمه وابن عم الميت لابن وأم مقدم على ابن عمه (لأب) وأما العصبية بغيره فاربعة من النسوة وهن الثلاث فرضهن النصف والثلاثون الأولى منهن الميتة فكل واحدة النصف وللأختين فصاعداً الثلثان الثانية بنت الابن فإن حالها كحال الميت عند علمها الثالثة الأخت لابن وأم فإنها كذلك إذا لم تكن بنات الصلب وبنات الابن الرابعة الأخت لابن فإن حكمها كذلك إذا لم يوجد الثلاثة المتقدمة فلهذا الأربع (بصرن عصبية أخوهن كما ذكرنا في حالاتهن) ويبدل على صيرورة الأوليين عصبية قوله تعالى بوصيتكم الله في أولادكم كذلك كرم مثل الاثنين الآية وعلى صيرورة الآخر بين عصبية قوله تعالى وإن كانوا أخوة رجالاً ونساء فلذلك كرم مثل حظ الاثنين الآية (ومن لا فرض له من الأناش وأخوها عصبية لا تصير عصبية بأخوها) وذلك لأن النص الوارد في صيرورة الأناش بالذرة كورعصبة إنما هو في موضعين النبات بالبنين والأخوات بالأخوة كما عرفت آنفاً والأناش في كل منهما ذوات فروض فمن لا فرض له من الأناش لا يتناول النص وأيضاً الآخر يصعب أخسته بنقلها من فرضها حالة الانقراض إلى العصبية كيلا يلزم تفضيل الأنثى على الذكر أو المساواة بينهما فإذا لم تكن الأنثى باقرادها صاحبة فرض فلا يلزم هذا المعنى من عدم تصويبها بأخها (كالم والعمة) إذا كانا لابن وأم أو لابن كان (المال كله للم دون العمة) وكذا الحال في ابن العم مع بنت العم لابن وأم أو لابن وفي ابن الأخ مع بنت الأخ لابن وأم أو لابن (وأما العصبية مع غيره فكل أنثى تصير عصبية مع أنثى أخرى كالأخت) لابن وأم أو لابن (مع البنات) سواء كانت صلبية أو بنت ابن وسواء كانت واحدة أو أكثر (كما ذكرنا) من قوله عليه السلام اجعلوا الأخوات مع البنات عصبية والمرامع المجعدين ههنا هو الخمس واحداً كان أو متعدداً والفرق بين هاتين العصبيتين أن الغير في العصبية بغيره يكون عصبية بنفسه فيتعدي بسببه العصبية إلى الأنثى وفي العصبية مع غيره لا يكون عصبية بنفسه أصلاً بل يكون عصبية بملك العصبية بمجاعة ذلك الغير (وآخر العصبية مولى العتاقة) وهو عندنا مقدم على ذوى الأرحام والرد على ذوى القروض وهو قول علي وزيد بن ثابت وقال ابن مسعود رضي الله تعالى عنه هو مؤخر عن ذوى الأرحام أيضاً واستدل بقوله تعالى وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله أي بعضهم أقرب إلى بعض من ليس له رحم والميراث يثبت على القرب وبقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لمن أعقق عبداً وهو مولى فإن شكرته فهو خير له وإن كفرته فهو شر له وإن مات ولم يترك وأرثنا كنت أنت عصبية فقد اشترط في توريت مولى العتاقة أن لا يدع المقت وأرث ذوى الأرحام من قبل الورثة والمحارب أساعن الآية تهوان سبب نزولها ما روى من أنه عليه السلام لما قدم المدينة أتته أي أمه بالمواخاة بين المهاجرين والأنصار وكانوا يتوارثون بذلك فأنسخ الله تعالى هذا الحكم بهذه الآية وببين أن الرحم مقدم على المواخاة والمواخاة ولا نزاع لنا في تقدم ذى الرحم على مولى الموالاة وإنما نحن المحدث فهو أنه عليه السلام أراد بقوله ولم يدع وأرثا هو أنه لم يدع وأرثا هو عصبية الأبرى أنه قال في آخره كنت أنت عصبية ولم يقبل كنت أنت وأرثه وإذا كان مولى العتاقة عصبية هو آخر العصبيات كما دل عليه الحديث كان مقدماً على ذوى الأرحام والرد لتقدم العصبيات عليها لم المقت برثن من معة معلقة سواء كان أعتقه لوجه الله تعالى أو للشيطان أو أعتقه على أنه سائبة أو بشرط أن لا ولا عليه أو أعتقه على مال أو بلا مال أو بطريق الكتابة إلى غير ذلك وقال مالك إن أعتقه لوجه الشيطان أو بشرط أن لا ولا عليه لم يكن مستحقاً للولاية لأنه لا يملكه شرعية والقاصد لوجه الشيطان قد ارتكب بالاعتاق العصبية فيحرم هذه الصلة ومن صرح بنفي الولاية فنقد ردّها فلا يستحقها وإن كان السبب هو الاعتاق لقوله عليه السلام الولاملن عتي وهذا السبب متحقق في جميع هذه الصور فيثبت به

(مطلب) العصبية بغيره
(مطلب) العصبية مع غيره
قوله على بحث آخر
العصبيات مولى العتاقة

كان الشاذم دودا والا فلا هذا ما ذكره قال في البيقونية وما يخالف ثقة فيه الملا فالشاذ أضاهو قسمان تلا فاعل وإن أردت الذي فعلت بالحاشية قوله بمنزلة الحديث المشهور وهو الذي يكون في القرن الاول اعادة ثم انتشر فصار في القرن الثاني والذي بعده متواترا ولما كان القرن الاول وهم الصحابة ثقات لا يتمون صاشرهاذتهم بمنزلة التواتر حتى قال الخصاص أنه أحد قسوى المتواتر اه عجوى قوله ومعناه ليس للنساء شيء من الولد الا ولما أمعته فيه اشارة الى ان المستثنى منه محذوف وهو شئ وما مقدر في باقي الافعال وحذف المضاعف والضمير الراجع الى الموصول في جميعها محذوف أيضا معجمي قوله هذا لا يشمل من تعلق به الاعتناق وصار حرا وبقي على الحر بتمدة وأيضا فالمرقوق الذي ذكر ان لم يتعلق به الاعتناق بالفعل فلا ولا رد عليه وان تعلق به بالفعل فهو حر

تسحق أن يعبر عنه بن وقيل أنما عبر عن اعتقه بما لا يمكن موقوف قبل الاعتاق ويرد عليه أنه حارجه من
اعتق انصافه الأولى عما هو الثاني وإن كانا من الأول تصرف فيه كسائر الأمور الثاني تصرف كسائر اللالاء اه عجمي

قوله الولاء للكبر بضم الكاف وسكون الاء يقال هو كبر قومنا فقم أى أقدمهم فى النسب اه عجمي وقال فى طلبه الطلب وقال
النبى عليه الصلوة والسلام الولاء للكبر أى المبررات بالاولاد لا تقرب حتى لو كان للمعتق ابن وابن ابن فالمرءات لابن القرب يقال هو كبر
قومه اذا كان اقربهم الى الاب الاعلى الذى ينسبون اليه ولا يراد به كبر السن ههنا اه جلي شاع قوله الذب أى المنع اه قوله بالمجرصة
لقوله اذاجر على المجاورة كفى قوله جحر ضب بنجر وما شئنا بارادعذاب يوم ٢٥

اليمنان الحرب والبارد وأيام

صفات محجور وما وعد عذاب

وهى رفوعة والسنن

وعام من جلد يوضع فيه

الماء اه

(مطلب على ملك ذى

الرحم المحرم وعقته

ولائه)

قوله هذا البحث تنمة

لمباحث الخ اعذار عا

عنى ان يقال هذا البحث

ليس من مباحث

الغرائض بل هو من

مسائل باب العتق فلم

أتى به فى الغرائض اه

عجمي زاده

قوله قال فى الهداية وهذا

اللفظ مروى عن رسول

الله صلى الله عليه وسلم

وقال عليه الصلوة والسلام

من ملك اذ ارحم محرم

منه فهو حر واللفظ بعمومه

ينظم كل قرابة مؤيدة

بالمهرمية ولاد كانت أو

غيره فهذا الحديث

هو العمدة فى ابطال

مذهب الشافعي اه

من جلي شاع

والرحم عبارة عن القرابة

والرحم عبارة عن حرمة

مولى أمه مالم يثبت له ولا من قبل أبيه فاذا ثبت ولاد من قبله حر الاب ولاد الى مواليه وكيف
لا النسبة الى الام ضرورى كولد الزنا ولاد الملاءنة حتى اذا كذب الملاءنة نفسه صار الولد منسوب باليه
(ولوترك) أى للمعتق (اب للمعتق وابنه) كان (عند أبى يوسف سدس الولاء للاب والباقي للابن) وهذا
قوله الاخير وهو احدى الروايتين عن مشهورى الله تعالى عنه به قال شريح والنخعي وعند أبى
حنيفة رحمه الله ومحمد الولاء كله للابن وهو اختيار سعيد بن المسيب ومذهب الشافعي رحمه الله والقول
الاول لابي يوسف وجه قوله الاخير ان الولاء كله لأثر الملك خليف بحقيقة الملك واذا ترك المعتق مالا
وترك أباء وبنات كان لابي سدس ماله والباقي لابنه فكذا اذا ترك ولاد والجواب انه وان كان أثر الملك
لكنه ليس بمال ولا حكم المال كالقصاص الذى يجوز الاعتراض عنه بمال بخلاف الولاء فلا
يجزى فيه سهام الورثة بالقرضية كفى المال بل هو سدس وورث به بطريق العصوبة فبعضه بمال اقرب
فالاقرب الابن اقرب العصباء ولو كان يجزى فيه سهام الورثة بالقرضية كالمال لكان للنساء نصيب
من الولاء لا لثب على ان قوله عليه الصلوة والسلام الولاء منجمة كل حمة النسب أى وصلة كوصلة النسب
أو قرابة كقرابة النسب لا يباع ولا يوهب ولا يورث دليل واضح على قوله الاول الذى هو مذهبنا
(ولوترك) أى للمعتق (ابن للمعتق وجده فالولاء كله للابن بالاتفاق) وذلك لان الاب كالابن فى العصوبة
بحسب النظر لان اتصال كل منهما بالميت بلا واسطة وكون الابن اقرب يحتاج الى ما من ان زيادة
قربه بأم حكيم فوقه الخلفي هنالك بخلاف الجدة فان اتصاله بواسطة الاب فيكون الاب اقرب من
الجدة ويكون الابن اقرب منه ويكون الابن اقرب منه بلا اشتباه فلا نزاع الجدة فى الولاء بخلاف
وهذه من المسائل الاربعة المستثناة على القول الاخير لابي يوسف رحمه الله حيث لم يجعل فيه الجدة
كالاب قال شيخ الاسلام خواهر زاده ولوترك جد للمعتق وأخاه كان الولاء كله للجد عند أبى حنيفة
رحمه الله تعالى لانه اقرب الى الميت فى العصوبة من الاخ على مذهبنا وعندهما الولاء بينهما منصفان
وذ كبر محمد فى كتاب الولاء عن كبار الصحابة كعمر وعلى وابن مسعود وزيد بن ثابت وأبى
ابن كعب رضوان الله عليهم أجمعين وغيرهم انهم قالوا لولاء الكبر فاستدل بعض الفقهاء بظاهره
على ان الولاء لا كبر بنى للمعتق سنا بدموته فانه قائم مقامه فى الزين عن العشرة حينئذ لكن المذهب
عندنا ان المراد بالكبر القرب أى يقدم فى استحقاق الولاء اقرب بنى للمعتق يوم موته حتى ان
مات للمعتق عن ابن وابن ابن آخر كان الولاء لابنه لانه اقرب (من ملك اذ ارحم محرم من عتق عليه
ويكون ولاد له) هذا البحث تنمة لمباحث العصبية السبيقتين به على ان العتق وان لم يكن
اختيارا سبب للولاء وتصل الكلام فى هذا المقام ان القرابة على ثلاثة أنواع الاول القرابة الوترية
قرابة ذى الرحم المحرم من الولاد وبطريق الأصلية كالابوين والاجداد والجدات وان علوا وما بطريق
الفرعية كالاولاد واولاد الاولاد وان سفلا فمن ملك واحد من هؤلاء عتق عليه اتفقا أراد عتقه أو لم

(٤ - سراجية) المتناكح فالهرم بلا رحم تحوز وجه الابن والاب وبنت العم والامهات والأخوات والعموات الخالات من جهة
الرضاعة فى الرحم بلا محرم كبنى الاعمام والاخوات والعمات والخالات وفوارح المحرم نحو أولاد الرجل وأولاد ابويه وهم الاخوة
والاخوات وأولاد الاخوة والاخوات وان سفلا وآباء وأجداد وجداته وان علوا وأول بطون الاجداد بنى الاعمام
والعمات والخالات الخالات دون أولادهم اه جلي شاع تصرف قوله منا ومن الشافعي خلافا لمذهب الظواهر
وخلافا أيضا لما لا يعتق الا بعتقه وهذا ما نقله عن غايه البيان ولكن هذا النقل خلاف ما وقع فى المدونة كما وجد فى هامش اه

قوله العمودين أي النوت والاموة اه قوله القرابة المتوسطة هي التي وقع بينهما وبينها الخلاف كقوله اه قوله ما روي ان
وجلازج ابن أخيه مملوكه فقلت ٢٦ أولاد اطارادان يسترق أولادها فإني ابن أخيه عبدالله بن مسعود وأقال ان

يردوا الثاني المتوسطة هي قرابة المأرم غير العمودين أعني قرابة الاخوة والاخوات وأولادهم وأول
سفلوا وقرابة الاعمام والعلمات والاخوان والحالات دون أولادهم ومن ملك واحد من هذه المأرم
عق عليه أيضا عندنا خلافا للشافعي رحمه الله الثالث العبد هو قرابة ذى الرحم غير المأرم كالأولاد
الاعمام والاخوان فإذ ملك واحد منهم لم يعق عليه باتفاق والشافعي رحمه الله في مسئلة الخلاف
انه ليس بينهما أي بين المالك والمملوك قرابة بشرية كإني الأصول والفروع فلا يعق أحدهما على
صاحبه كأولاد الاعمام ألا يرى ان قرابتهما في الأحكام كقرابة أولاد العم حيث تقبل شهادة كل
منهما لصاحبه ويجوز لكل منهما ان يضع زكاته في الآخر ويجري القضاء بينهما من الجاهلين
وتقبل حليته كل منهما لصاحبه بخلاف الوالدين والمولودين ولنا ما روي عن ابن عباس أن رجلا قال
لرسول الله صلى الله عليه وسلم إني وجدت أمي يباع في السوق فاشتريته وأنا أريد أن أعتقه فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم قد أعتقته والمعنى في ذلك ان القرابة المتأدية بالمهرمية للعق مع المالك كما
في الآية والأولاد نوتهم من هذا العق بغير الصلة للقرابة المذكورة تأثير في استحقاق الصلة
ألا يرى ان حرمة المأرم كحمة تمت في هذه القرابة لأجل الصيانة عن ذل الاستقراض والاستخدام فقرا
ومن البين ان ملك اليمين أقوى في الاستدلال من الاستقراض والاستخدام وأيضا الجمع بين الأختين
في النكاح حرام لصيانة القرابة عن القطعية بدم ما يكون بين الضمائر من المنافرة والظاهر ان معنى
القطعية في استدامة الملك أكثر ولا شبهة في ان الملك تأثير في استحقاق الصلة فلهذا العق هذا ان
الوصفان فلا يكون بعد شريته الاتقاء الجزئية مضرة وأيضا اتصال أحد الأخوين بالآخر بواسطة
الأب كما ان اتصال النافلة بالجد كذلك ومن ثم شبه بعضهم الجد مع النافلة تشبهاً انشعب منها فخص
ومن ذلك الغصن غصن أخروا الأخوين بنفسين من شجرة واحدة وشبه أخرون الجد مع النافلة أي
بوالد يشعب منه نهر ومن النهر جدول والأخوين بنهرين قد تشعبا من واحد وعلى هذا يكون معنى
القرب بين الأخوين أظهر محموله ما يشعب واحد واحتياج الجد والنافلة إلى تشعبين
فيكون باقتضاء العتق أولى الانه لم يجعل الأخ كالجسد في حكم الولاية اذ مذهبنا على الشقة فمع
القرابة وليس شقة الأخ كشقة الجد ولا في حكم الأرض عند أي حقيقة رحمه الله لانه نوع ولاية وخلافة
في الملك والتصرف كإسبق وأولاد الاعمام والاخوان فقد كثرت هناك الواسطات فكانت القرابة
بعيدة ولهذا لم يثبت هناك حرمة النكاح ولا حرمة الجمع في النكاح ثم ان الشيخ أورد هذا الفصل
منا لا يقال كملات نبات حر اتر تولد بين حرة وعبد (الصغرى عشرون دينار والكبرى ثلاثون
دينارا فاشترأناهما بالماجنين) فتعق عليهما (ثم مات الأب وترك شيئا من المال) فالثلاثان من ذلك
المال (بينهن أنلانا بالفرض والباقي) وهو الثلث الأخير (بين مشترى الأب أنجاسا بالولاء ثلاثة
أنجاسه للكبرى وخمسة للصغرى) لأن الكبرى قد أعتقت ثلاثة أنجاس الأب بثلاثين والصغرى قد
أعتقت خمسة بعشرين (وتضع من خمسة وأربعين) وذلك لأن أصل المسئلة من ثلاثة أنجاس أقل عدد
وتضع منها الثلثان فأعطينا البنات الثلث اثنين منها بالفرضية وأعطينا الكبرى والصغرى واحدا
منها بالولاء ولا يستقيم الاثنان على ثلاثة نبات بل بينهما ما ينطقا عندنا جمع عدد ورسن أهني
الثلاثة ولا يستقيم أيضا الباقي وهو الواحد على سهام الولاوهي خمسة وذلك لأننا وجدنا ابن مالى
الصغرى والكبرى موافقة بالعرفان العشرة أكثر عدد دعي دها فغضرا السلاتين ثلاثة وعشر

عمر زوجتي وليدته
وانها ولدت لي أولادا
فأراد ان يسترق أولادى
فقال ابن مسعود كذب
ليس له ذلك اه جلي
ناه
قوله راجع لكلام
المصنف اه
قوله هذان الوصفان أي
القرابة المتأدية بالمهرمية
مع الملك كما ذكره أولاً في
أول الصفحة فلا تكن
من النافلين اه كاتبه
قوله وعلى هذا يكون
معنى القرب بين الأختين
أظهر ودلالة ما ذكره من
الأمثلة المخارجية على
كون القرب بين الأختين
أظهر من القرب بين
الجد والنافلة ليست
بظاهرة لأن قرب أحد
الغصنين المشعبين من
شجرة واحدة إلى الآخر
ليس بأظهر من قرب
غصن الغصن المشعب
من الشجر إلى الشجر
وكان غصن الغصن
ينقل إلى أصل الشجر
بواسطة واحدة كذلك
اتصال أحد الغصنين
المشعبين من شجرة
واحدة إلى الآخر منها
بواسطة واحدة فليأمل
اه جلي شاه

قوله اذا جن جنونا طبق الجنون اختلال القوة المبرزة بين الامور المحمية عن القيد المذلة لا عواقب ان لا يظهر أثرها بتعطال
 افعالها ما بالنقصان الذي جبل عليه دماغه في أصل الخلق واما الخروج خارج الدماغ من الاعتدال بسبب خلط أو أرقوا ما الاستعلاء
 الشيطان عليه والقائم بالحالات الفاسدة اليه بحيث يفرح ويفزع من غير ما يصلح سببا والمطبق بمعنى الممتد والامتداد عبادا وعن
 تعاقب الازمنة وليس له حكم معين فقدره بالذوق وهو ان يستوعب الجنون وطيفة عقوبات وهو اليوم والليل في الصلاة لانه وقت
 جنس الصلاة وجميع الشهر في حق سقوط الصوم حتى اذا افاق بعض ليلة يجب القضاء وقيل الصحيح انه لا يجب لان الليل ليس
 بمحل للصوم فالجنون والافاقة فيه سواء والامتداد في حق سقوط الزكاة باستيعاب الحول وعن أبي يوسف في رواية عنه بقاء الاكثر
 مقام الكل في سقوط الواجب اه جلي شاه وعبارة عجمي الجنون المطبق ٢٧ بكسر الباء والراء ثم شرط

الاطباق فيه لان قايلاه
 بمنزلة الانعام فلا ترضى
 التصرف ليحصل لها
 الولاء وحده المطبق
 عند أبي حنيفة وأبي
 يوسف شهر في رواية
 لأن به يسقط الصوم
 وفي رواية عند الامام أكثر
 من يوم وليلة لانه يسط
 الصلوات الخمس وهو
 رواه عن محمد وقال محمد
 آخر سنة كاملة لانه يسقط
 به جميع العبادات فتقدر
 به احتياطا اشهر تأمل
 فيه وفي عبارة جلي شاه
 (مطلب على مبحث
 المحجب)
 قوله فربق لا يحجبون
 المحرفان قيل كيف
 صح الحكم على من
 لا يحجبون بحالة انه من
 قسم حجب الحرمان
 قلنا باعتبار ان الضمير
 في فيه يرجع اليه على
 حذف المضاف أي في

العشرين اثنان ومجموعهما خمسة وهن بمنزلة عدد الرؤس من الورثة لان تقسيم الثلث الباقي من
 الثلاثة على الكبرى والصغرى يجب أن يكون على نسبة مالهما وهي بعينها نسبة الوفاة وبين
 الخجة والواحد فيها بقاخذنا مجموع الخجة أيضا ومعنا ثلثه هي عدد رؤس البنات وبينهما مائة
 فصر بنا احدهما في الاخرى فحصل خمسة عشر ثم ضرب هذا المبلغ في أصل المسئلة وهي ثلاثة
 فحصل خمسة وأربعون فها تصح المسئلة اذ ذكأت للبنات من أصلها اثنان واذ اضر بناهما في
 المضرب وهو خمسة عشر حصل ثلاثون لكل بنت عشرة وكان للصغرى والكبرى من أصلها
 واحد فصر بناه في المضرب فبلغ بتغير قسمنا الخجة عشر الباقية على سهام الولاء فاصاب كل سهم ثلاثة
 فلكبرى من خمسة عشر تسعة وقد كان لها عشرة بالقرضية فلها حينئذ تسعة عشر وللصغرى من
 الخجة عشر ستة وقد كان لها عشرة بطريق القرض ومجموعهما ستة عشر وليس للوسطى الا الثلث
 العشرة التي أصابها بالقرضية ثم ان لكبرى وللصغرى ان تزوجا باهاما بالولاء اذا جن جنونا طبقا
 قال شيخنا هو زاده كان شيئا أو بكر المجنبدى يحكى عن أبي اسحق المحافظ انه كان يقول هذا
 من الغرائب التي يسئل عنها وهوان تكون بنت الرجل وليته وبه يقى

باب المحجب

وهو في اللغة المنع ومنه المحجب بالستر به الشيء ومنع من النظر اليه وفي اصطلاح أهل هذا العلم منع
 شخص معين عن ميراثه اما كله أو بعضه بوجود شخص آخر (والمحجب على نوعين) أحدهما
 (حجب نقصان وهو حجب عن سهم) أكثر (الى سهم) أقل (وذلك) أي حجب النقصان (الخجوة
 نقر) من الورثة (لأن زوجين والام وبنت الابن والاخت لا بدور في بيان) في احوال هؤلاء فالزوج
 يحجب من النصف الى الربع والزوجة من الربع الى الثمن بوجود الولد أو ولد الابن والام تحجب
 من الثلث الى السدس بالولد أو ولد الابن أو الاثنين من الاخوة والاخوات وبنت الابن تحجب عن بنت
 الصلب من النصف الى السدس تكمله للثنتين والاخت لا بدور في بيان (وولد الابن والام تحجب
 أيضا كما انكشفت تلك تفاصيلها فيما سبق (و) ثانيهما (حجب حرمان) وهوان يحجب الشخص عن
 الميراث بالمرقة فيصير محررا وبالكلية (والورثة فيه) أي في حجب الحرمان وبالقاس اليه (فريقان
 فريق لا يحجبون) هذا المحجب (بحال البتة) وان كان البعض منهم يحجب حجب النقصان (وهو هم)

حكمهم الحكم أهم من الإيجاب والسلب كما يقال الناس في خطابات الشرع نوعان ودخل فيها كالعاقل البالغ وغير داخل كالهوى
 والجنون فهما وان لم يكونا مخاطبين الانهام بخلاف التقسيم أو نقول ان المراد ان الورثة المتصورة في حق حجب الحرمان
 فريقان فالذين لا يحجبون بحال متصورة في حقهم حتى يسلب عنهم ضرورة ان السلب عن الشيء يستدعي تصور لانه حكم
 يستدعي تصور الحكم به وما قيل ان الكتابة راجعة الى باب المحجب فضاذه ظاهرا لان الفريقين المذكورين لا دخل فيهما المحجب
 النقصان ولا اعتبار له فيه ما حتى يصح الحكم بهذا التقسيم على مطلق المحجب فافهم أهم من روح الشرح قوله البتة يعني
 قطعا اه تقرير

قوله نشاهد السؤال والجواب العقلية عن كون المحجب في اصطلاح أهل هذا العلم عبارة عن منع شخص معين عن ميراثه إما كله أو بعضه بوجود شخص آخر كما ذكره اللهم إلا أن يقال يحصل الجواب إن يقول إن في الورثة لأن معنى المحجب كون الشخص ممنوعاً عن ميراثه بوجود شخص آخر ٢٨ وهذا المعنى لا يتحقق إلا بين الورثة فافهم اهـ جلي شاه قوله وفيه نظر

سنة) ثلاث من الرجال (الابن والاب والزوج) وثلاث من النساء (البنات والام والزوجة) فان قلت قد يحجب هذا القرين بالقتل والدفع الرقية فلا يصح انهم لا يحجبون بحال البتة قلت الكلام في الورثة وهم على ذلك التقدير لسوابق ورثة (وقرين برثون بحال ويحجبون) حجب الحرمان (بحال) وهم غير هؤلاء المستتمين الورثة سواء كانوا عصبات أو ذوى الفروض (وهذا) أي حجب الحرمان في القرين الثاني (منى على أصليين أحدهما وهو أن كل من يدلى) أي يستمى (إلى الميت بشخص لا يرث مع وجود ذلك الشخص) كان ابن فانه لا يرث مع الابن (سوى أولاد الام فانه يرثون معها) مع انهم يدلون إلى الميت بها وذلك لعدم استحقاقها جميع التركة وتحقيق هذا الأصل أن الشخص المدلى به أن استحق جميع التركة كتم يرث المدلى مع وجوده سواء اتحد في سبب الارث كفي الاب والمجدو الابن وابنه أو لم يتحد كما في الاب والاختوات فلن المدلى به لمساأ حرج جميع المال لم يبق للمدلى شيء أصلاً وان لم يستحق المدلى به التجميع فان اتحد في السبب كان الارث كذلك كافي الام وأم الام لان المدلى به لمساأ أخذ نصيبه بذلك السبب لم يبق للمدلى من النصيب الذي يستحق بذلك السبب شيء وليس له نصيب آخر فصار محرراً وان لم يتحد في السبب كافي الام وأولادها فان المدلى به حينئذ يأخذ نصيبه المستند إلى سببه والمدلى بأخذ نصيباً آخر مستنداً إلى سبب آخر فلا حرمان فان قيل أليس الأم تستحق جميع التركة إذا انفردت عن غيرها من أصحاب الفرائض والعصبات قلنا ليس ذلك الاستحقاق من جهة واحدة فانها تستحق بعض التركة بالفرض وبعضها بالارث المستحقا جميعهما من جهة واحدة كافي العصبات (و) الأصل (الثاني) الأقرب بالأقرب كما ذكرنا في العصبات) وقد مر في باب العصبات انهم يرجعون بقرب الدرجه فالأقرب منهم يحجب الأبعد حجب حرمان سواء اتحد في السبب أو لا وهذا جاري غيرهم أيضاً لكن إذا كان هناك اتحاد السبب كافي الاتحاد مع الأم وفي بنات الابن مع الصليتين وفي الاخوات لاب مع الاختين لاب وأم وإنا لم نكتف المصنف بالأصل الاول كيلا يتوهم أن ولد الابن ذكر كان أو أنثى يرث مع الابن الذي ليس بابيه فانه لا يدلى به ولا بالأصل الثاني كيلا يتوهم أن أم الام لا يرث مع الاب هكذا قيل وفيه نظر لان الأصل الثاني أن أخرى ههنا على ظاهره وهو أن الأقرب في الدرجه فقط لا يحجب الأبعد من جهة أم الام بالأب وحجب ابن الاخ لاب وأم، لا خ لأم وان قيد بان يكون الأبعد مدلياً بالأقرب كان الأصل الثاني بعينه الأصل الاول فالمدى لم يبق لمعلمه أصليين وكان الوهم الاول لازماً وهو أن أولاد الابن يرثون مع الابن الذي ليس بأبائهم فان قلت المراد أن الأقرب يحجب الدرجه من العصبات يحجب الأبعد ويدل على ذلك قوله كما ذكرنا في العصبات قلت هذا الأصل أنما ذكر للقرين الثاني الذين يرثون تارقه ويحرمون تارقه أخرى فيندرج فيهم العصبات وغيرهم قد كرر على سبيل التمثيل دون التخصيص كما أشيرنا إليه (والحرور) من الميراث بالكلية (لا يحجب عندنا) غيره أصلاً لا يحجب حرمان ولا حجب نقصان وهو قول عامة الصحابة رضي الله تعالى عنهم روى أن امرأة مسلمة تزوجت رجلاً ومات وأخوه من أمها مسلمين وأبنا كافر أفضى فيها على وزيد بن ثابت بان للزوج النصف والاخوه الثلث وما بقي فهو للعصبة (وعند

لا ورود لهذا النظر على كلام صاحب القليل لان الأصل الثاني عند صاحب القليل ليس يجاز على ظاهره وليس يعقد بالأصل الاول بل يحصل الأصل الثاني عند من الأقرب يحجب الأبعد إذا كان من العصبات سواء اتحد السبب أو لم يتحد وما إذا لم يكونا من العصبات يحجب أيضاً لكن عند اتحاد السبب فلا يلزم من كون الأم محجوبة بالأب لأن أم الام ليست من العصبات وسبب ارثها ليس متحداً مع سبب ارث الاب وكذا لا يلزم كون ابن الاخ لاب وأم محجوباً بالأخ لأم لان الاخ لأم ليس من العصبات وسبب ارثه ليس متحداً مع سبب ارث ابن الأخ لاب وأم ألا يرى أن الاخ لأم صاحب فرض وابن الاخ لاب وأم عصبة لكن يشكل كلام صاحب القليل من وجهين آخرين أحدهما

انه على تقدير كون حرمان الأصل الثاني في غير العصبات شرطاً لاتحاد السبب لا وهم الاكتفاء ابن بالأصل الثاني في عدم كون أم الام وارثاً مع الأب الثاني على أن تقدير تسليم كون الأكتفاء بالأصل الثاني وهو عدم وارثته أم الام مع الأب لا يدفع انضمام الأصل الاول لهذا الوهم إذ عدم الدخول تحت الأصل الاول لا يستلزم عدم المحجب بل عدم المحجب إذا لم يدخل تحت الأصلين فتأمل اهـ جلي شاه

ابن مسعود رضي الله تعالى عنه محجب المحروم حجب النقصان) لاحجب الحرمان ففي المسئلة
المد كورة يكون عند الزوج الربع وللآخرين الثلث والباقي للعصبة هذا ما يقتضيه رواه هذا
الكتاب وقدر روى عنه أيضا أنه جعل في ثلث الصورة للزوج الربع ولجميع الآخرين شتا بل حكم بان
ما بقى للعصبة فعنه في حجب المحروم لغيره حجب الحرمان روايتان (كالكافر والقاتل والرقيق) هذه
أمثلة للمحروم الذي لا يحجب عندنا أصلا ويحجب عنده مسعود رضي الله تعالى عنه حجب النقصان
دليله على ذلك ان هذا المحجب ثبت بالنص باسم الولد والاخ وهذا الاسم يشتملوا المسلم والكافر والقاتل
والحر والعبد وغيره فالتقسيم يكون الولد والاخ وارثا زيادة على النص وهي نسخ فلا ثبتت الأعيان
ثبتت به النسخ واما حجب الحرمان فهو باعتبار قدمه الأقرب على الأبعد وانما يتصور ذلك اذا كان
الأقرب مستحقا بخلاف حجب النقصان فانه نقل من الاكثر الى الأقل ولا فرق في هذا المعنى بين ان
يكون المحجب وارثا وغير وارث ولنا ان الاسم وان كان أعم لكن ذكره في آية الوارث يدل على
ان المراد الوارث فان من لا يصلح لليراث أصلا كالكافر مثلا جعل في حق استحقاق الارث كاليت
فكذا يجعل في حق المحجب بمنزلة أيضا لقوات الاهلية بخلاف الاخوة مع الاب فانهم
يحجبون الام ولا يحجبون كالموتى وان كانوا الابن من معه لان أهلية الارث ثابتة لهم وانما لم
يرثوا في هذه الحالة لثقة دان شرط وهو عدم الاب وأيضاً اذ المحجب الكافر حجب الحرمان
كما في الرواية المشهورة عنه فكذا لا يحجب حجب النقصان اذ لا فرق بينهما لان في الحرمان تقديم
الأقرب على الأبعد في الشكل وفي النقصان تقديم المحجب على المحجب في البعز فاذا كان صفة
الوارث في المحجب شرطاً هناك كانت أيضاً شرطاً هنا وهذا هو الذي ادعى الطحاوي في كتاب اختلافا
العلماء انهم قد اجتمعوا على ان من خاف اباع لوكا أو كافر او جداره مسلما فان جده يرث منه فقد جعل
الاب بمنزلة المدم فلم يحجب به المجد أصلا (والمحجوب) حجب الحرمان (يحجب غيره) كلا المحجبين
(بالانفاق) بيننا وبين ابن مسعود رضي الله تعالى عنه (كلاثنين من الاخوة والاحوات فصاعدا من
أى جهة كانوا) أى من الابوين كانوا أو من أحدهما فانهم (الابن) مع الاب ولكن يحجبان الام من
الثلث الى السدس) وكذا الحال في حجب الحرمان فان أم الاب محجوبة وحاجة لام أم الام اما عند ابن
مسعود فلان المحروم عنده حاجته انه ليس بوارث أصلا فكذا المحجوب بل هو أولى لانه وارث من
وجه دون وجهه واما عندنا فلان المحروم انما جعلناه بمنزلة المدم لانه ليس بأهل لليراث من كل وجه
بخلاف المحجوب فانه أهل له من وجه دون وجه آخر فيجعل كاليت في حق استحقاق الارث حتى لا يرث
شيأ ويجعل حيا في حق المحجب فهو وارث في حق محجوبه لولا حاجته فيه حجة

» (باب مخارج الفرائض) »

ولما قرر غم من بيان المحجب شرع ان يبين أصولا يحتاج اليها في قسمة القروض على مستحقها ولما
كانت القروض كلها كسورا كان مخارجها مخارج الكسور فخرج كل كسر منفرد أقل عدد
يكون ذلك الكسر منه واحدا صحه فخرج النصف اثنتان ومخرج الثالث ثلاثة وعلى هذا (اعلم ان
القروض) الستة (المد كورة) في كتاب الله تعالى (نوعان) ثلاث منها نوع وثلاثة أخرى نوع آخر (الاول
النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس على التضعيف) أراد بذلك ان التضمن اذا
ضعف حصل الربع وان الربع اذا ضعف حصل النصف وكذلك السدس اذا ضعف صار ثلثا واذا
ضعف الثلث صار ثلثين (والتنصيف) أراد بذلك ان النصف اذا ضعف صار ربعا وان الربع اذا ضعف
صار ثلثا وكذا الحال في تنصيف الثلثين والثلث والحاصل انه اذا اعتبر كل واحد من هذين النوعين

(مطلب هل بحث
مخارج القروض)

أمكن عبارتان في النوع الأول تارة يقال النصف ونصف النصف أي الربع ونصف نصف النصف
 أي الثمن وتارة يقال الثمن وضعفه أي الربع وضعفه أي النصف وفي النوع الثاني يقال تارة
 الثلثان ونصفه ونصف نصفه يقال تارة أخرى السدس وضعفه وضعفه وضعفه والسبب في أنهم
 جعلوا القروض الستة نوعين أنهم طلبوا ما هو الأقل من تلك القروض مقداراً فوجدوه الثمن الذي
 يخرج به الثمانية ووجدوا الربع والنصف خارجين منها بلا كسر فجعلوا هذه الثلاثة نوعاً واحداً ثم
 طلبوا أقل فرض بعد الثمن فوجدوه السدس الذي يخرج به الستة فوجدوا الثلث والثلثين خارجين
 منها بلا كسر فجعلوا هذه الثلاثة الأنواع نوعاً آخر وقد يقال إنما سمي النوع الأول بالاول لأنه نصيب
 لاول الموجودات من الناس أعني الزوجين لأن نصيبهما لا يوجد الا فيه (فاذا جاء في المسائل من هذه
 القروض أحاداً أحاد) كان يقبضه ان يقول أحادهم وأحد لأن معناه مكرر ولكنه نظر الى جانب اللفظ
 فكبره ونظيره ما ورد في الحديث صلاة الليل مثنى مثنى (فخرج كل فرض) متفرده من سائر القروض
 (سميه) من الأعداد (الا النصف وهو من اثنين) وليس الاثنان سمياله (كالربع من أربع) بقوا الثمن
 من ثمانية والثلث من ثلاثة والسدس من ستة) فان مخرج كل كسر من هذه الكسور وسميه من
 الأعداد إذا لم يبع سمي بالاربعة وكذا الباقي وقدم في التمثيل الربع والثمن على الثلث لانهما من
 النوع الاول كالنصف ولم يذكر الثلثين لأنه في حكم الثلث وتكرر له وترك السدس لظهور حاله بما
 ذكر فان كان في المسئلة النصف فقط كما في من خلف بنتاً وأخاً لاب وأم فهي من اثنين وان كان فيها
 الربع وحده كما في من تركت الزوجة مع الابن كانت من أربع بقوا ان كان فيها الثمن فقط كما في من تركت
 الزوجة والابن كانت من ثمانية وان كان فيها الثلث وحده كما إذا ترك أم وأخاً لاب وأم وان كان فيها
 الثلثان فقط كما إذا ترك بنتين وعما فهي من ثلاثة وان كان فيها السدس فقط كما إذا ترك أماً وابناً فهي من
 ستة (واذا جاء في المسائل شيء من هذه القروض) مثنى أو ثلاثاً وهما من نوع واحد فكل عدد يكون
 مخرجاً بالجزء أي لكسر من ذلك النوع (فذلك العدد أيضاً يكون مخرجاً للنصف ذلك الجزء) وضعفه
 وضعفه كالسبعة مخرج للسدس الذي هو جزء من النوع الثاني (و) مخرج (ضعفه) الذي
 هو الثالث (و) مخرج (ضعفه) الذي هو الثلثان وكالثمانية ففانها مخرج للثمن وضعفه
 أعني الربع وضعفه وضعفه أعني النصف والسبب في ذلك ان مخرج ضعف كل جزء داخل في
 مخرج ذلك الجزء أي مخرج النصف موجود في مخرج الجزء وعادله في مخرج الضعف صحيحان
 مخرج جزئيه فيستفي بمخرج الجزء عن مخرج ضعفه مثلاً مخرج الثلث والثلثين ثلاثه وهي داخله
 في مخرج السدس الذي هو السدس كذلك كل واحد من مخرج الربع والنصف داخل في مخرج
 الثمن فإذا اجتمع في المسئلة السدس والثلث كما إذا ترك أم وأختين لام كانت من ستة وكذا إذا اجتمع
 فيها السدس والثلثان كما إذا ترك أم وأختين لاب أو أم وأختين في الثلاث كما إذا ترك أم وأختين لاب
 وأم وأختين لام وما إذا ترك في الثلث والثلثان كما إذا ترك أختين لام وأختين لاب وأم فهي من
 ثلاثة وإذا اجتمع في المسئلة الثمن مع النصف كما إذا ترك زوجة وبنتاً كانت من ثمانية وإذا اجتمع
 فيها الربع والنصف كما إذا تركت زوجة وبنتاً كانت من أربع ولم يخرج من بيان حال اختلاط مثنى
 وثلاثين بفروض نوع واحد شرع في بيان حال الاختلاط بين فروض أحد النوعين بالآخر فقال (وإذا
 اختلط النصف من النوع (الاول بكل) النوع (الثاني) أي بالثلثين والثلث والسدس كما إذا تركت
 زوجة وأم وأختين لاب وأم وأختين لام (أو ببعضه) كما إذا اختلط النصف بالثلث فقط كما في من
 خلفت زوجة وأختين لام أو اختلط بالثلثين فقط كما في من خلفت زوجة وأختين لاب وأم أو اختلط

بالسدس وحده كما داخل ما أو بنتاً أو اختلط بالثالث والثلاثين معاً كما إذا تزوجت زوا وأختين
 لابوأم وأختين لام أو اختلط بالثلاثين والسدس معاً كما إذا تزوجت زوا وأختين لابوأم أو اختلط
 بالثالث والسدس معاً كما إذا تزوجت زوا وأختين لام أو أم (فهو) أي اختلاط النصف في هذه الصور
 (من ستة) يعني أن مخرج الفروض في هذه الاختلاطات كلها هو الستة فذلك لأن مخرج النصف
 الاثنان ومخرج الثلث والثلاثين ثلاثة وكلاهما داخلان في الستة فهي مخرج النصف المختلط
 بفروض النوع الثاني على جميع الوجوه المذكورة وأيضاً بين مخرجي النصف والثلث مبنية فإذا
 ضرب أحدهما في الآخر حصل ستة فهي مخرج لهما (وإذا اختلط الربع) من النوع الأول (بكل)
 النوع (الثاني) أي بالثلاثين والثلث والسدس كما إذا خلف زوجة وأما وأختين لابوأم وأختين لام
 (أو بعضه) كما إذا اختلط بالثلاثين فقط كزوج بنين أو بالثالث فقط كزوج وأم أو بالسدس
 فقط كزوج وواحد من أولاد الأم أو اختلط بالثلاثين والسدس معاً كما إذا تزوجت زوجة وأختين
 وأم لابوأم وأم أو أم بالثلاثين والثلث كزوجة وأختين لابوأم وأختين لام أو بالثلث والسدس
 كزوجة وأم وأختين لام (فهو من أنثى عشر) أي هو مخرج مسائل هذه الاختلاطات
 الثمانية والثلاثية والاربعية وذلك لأن مخرج أقل جزء من النوع الثاني هو الستة وقد دخل
 فيها مخرج الثلث والثلثين فاكفيناها بمخرج الكل ثم أخذنا مخرج الربع فهو الاربعة
 فوجدنا بينها وبين الستة موافقة بالنصف فضر بنات نصف أحدها في كل الأخرى فصار أنثى عشر
 وأيضاً مخرج الثلث والثلثين ثلاثه وهي مبنية للاربعة فضر بالكل في الكل فحصل أيضاً أنثى
 عشر فهو مخرج هذه الفروض المختلطة ومنه مخرج مسائلها المذكورة (وإذا اختلط الثمن) من النوع
 الأول (بكل) النوع (الثاني) أي بالثلاثين والثلث والسدس وهذا الاختلاط أنما يتصور على رأي ابن
 مسعود رضي الله تعالى عنه لأن المحرم بمحبب عنده حجب النقصان كما إذا تزوجت ابناً كافراً وزوجة أمها
 وأختين لابوأم وأختين لام فإن الابن المحرم بمحبب عنده الزوجة من الربع إلى الثمن وأما على
 رأينا فهو غير متصور لأن الثمن إذا كان لأب أو أختين يكون صاحب الثلث بنين وصاحب
 السدس أما أوجده وحينئذ ينعدم صاحب الثلث لأن صاحبه أما الأم أو أولاد الأم والأم
 ههنا قد حجب عن الثلث إلى السدس وأولادها قد حجبوا من جميع الثلث فيكون اختلاط
 الثمن بالثلاثين والسدس فقط دون الثلث (أو) اختلط الثمن (ببعضه) أي ببعض النوع الثاني كما إذا
 اختلط بالثلاثين والسدس كزوجة بنين وأم أو بالثلث والسدس على رأيه كزوجة وأم وأختين
 لام وابن محرم أو بالثلاثين والثالث على رأيه أيضاً كزوجة وابن كافر وأيضاً وأختين لابوأم وأختين
 لام أو اختلط بالثلاثين فقط كزوجة بنين أو بالسدس فقط كزوجة وأم وابن أو بالثلث فقط كزوجة
 وابن رقيق وأختين لام على رأيه أيضاً (فهو من أربعة عشر بن) يريد أن مخرج فرائض هذه
 الاختلاطات كلها هو هذا العدد ومنه مخرج مسائلها وبيان ذلك أن مخرج أقل جزء من النوع الثاني هو
 الستة التي تدخل فيها مخرج الثلث والثلثين فوجب الاكتفاء بهما لمعرفة بين الستة ومخرج
 الثمن أي الثمانية موافقة بالنصف فضر بنات نصف أحدهما في كل الأخرى فحصل أربعة عشر بن
 وأيضاً بين مخرج الثلث والثلثين وبين مخرج الثمن مبنية فضر بالكل في الكل فصار الحاصل
 أيضاً أربعة عشر بن فها مخرج الفروض المختلطة بالثمن

• (باب العول) •

هو في اللغة يستعمل بمعنى الميل إلى الجور يقال فلان يعول أي يميل جائر أو بمعنى الغلبة يقال فلان

قوله مبينة فسكت عن
 مخرج النصف مع
 السدس كما مثل له سابقاً
 بقوله كما إذا خلف بنتاً
 وأما ولا مبينة بينهما بل
 بين بينهما توافق
 بالانصاف فإذا ضرب
 أحدهما في فوق الآخر
 كان الحاصل ستة أيضاً
 لأنه متى حصل توافق
 بين عددين يفعل كذلك
 كما هي القاعدة اه
 (مطلب على باب العول)

لا يتصور في التماثل بل في التداخل وما بعده الا انه صرح بذكر الاختلاف في التداخل وحده وأشار به
 فيما بعده ثم انه فسر التداخل بمعنى آخر من متلازمين له فقال (أو نقول) تداخل العددين هو (أن
 يكون أكثر العددين منقسماً على الأقل قسمة صحيحة) أي قسمة لا كسر فيها كالسنة فاقسامها متقسمة على
 اثلاثاً فتعبر على الاثنين أيضاً بالقسمة فيصيب من السنة كل واحد من الثلاثين اثنان ومن الاثنين ثلاثة
 وقس على ذلك سائر التداخلين والسبب فيه انه اذا عد عددها هو أكثر منه كان الأكثر مثلي الأقل
 وأمثاله فيصيب بالقسمة كل واحد من أحاد الأقل أحاد صحيحة بعد أمثال الأقل في الأكثر وهذا هو
 السبب أيضاً فيما ذكره بقوله (أو نقول) التداخل هو (أن تر يدعى الأقل مثله أو أمثاله فساوى
 الأكثر) فإذا زيد مثلاً على الثلاثة مثلهما صارت ستة ثم صارت تسعة وأما قوله (أو نقول) هو (أن
 يكون الأقل جزءاً لاكثر) فمن قبيل الاختلاف في العبارة فقط فان العدد الأقل أن كان بعد الأكثر يسمى
 جزءاً اصطلاحاً وان لم يعد له آخر له فالمراد بالجزء ما كان جزءاً واحداً لا أكثر وأقلية تقص التعريف
 حينئذ بالاربع مقسمة إلى العشر فقامت أحداً ولا يثلاثاً تقاسمها إلى الخمسة فقامت ثلاثاً فقامت أحداً (مثل
 ثلاثه تسعة) فإن الثلاثة ثلث التسعة فهي جزءاً يعدها بثلاث مرات وتساويها بان ترا على أمثلها
 مرتين والثلاثة مقسمة عليها لا كسر كما مر فهذا مثال للتداخل على جميع المقاسم (وتوافق العددين)
 في جزء كالنصف ونظائره (أن لا يعد أحدهما الأكثر ولكن يعدهما عدد ثالث) هذا التعريف صحيح
 اذا قسم العدد بالكمية المتألف من الوحدات فلا يكون حينئذ عدداً وكذا يصح على هذا تعريف
 التداخل بما ذكره وما اذا قسم العددين على مراتب العدد دخل فيه الواحد أيضاً فاحتج ههنا إلى أن
 يقال ولكن يعدهما عدد ثالث غير الواحد واتفق تعريف التداخل المذكور بلا شبهة الا ان يعتبر
 مغايرة كل واحد من العددين المختلفين للواحد وذلك لأن الواحد يعد جميع الأعداد وليس في الأصل
 به وبين شي من هذا تداخل بل تماثل وليس أيضاً بين العددين الذين يعدهما الواحد فقط توافق والظاهر
 أن المصنف لم يجعل الواحد عدداً فلا شك كماله على مذهبه قطعاً (كالمائة تسع العشر) فإن الثمانية
 لا تعد العشر من لكن (تعدهما أربعة) فقامت بعد الثمانية عشرين والعشر من بخمسة مرات (فهما
 متوافقان للربيع) وذلك (لأن العدد العادلهما خرج مجزءاً للوقت) بينهما قداماً العدد الأربعين وهي
 مخرج للربيع كأنهما متوافقين به فإن ثلث النصف أعق الاثنين يعدهما أيضاً فقامت متوافقان بالنصف والثلث
 بالنصف قلت المعبر في هذه الصنعة مع تعدد العادلهما أكثر عددياً يعدهما ليكون جزءاً للوقت أقل
 فيسهل الحساب ألا يرى أن ربع الشيء أقل من نصفه فإن حسابه أسهل ولا منافاة في أن يكون بين
 عددين توافق من وجوده متعدد كالاثني عشر والثمانية عشر فقامت متوافقان بالنصف والثلث
 والسدس الآن العبرة في سهولة الحساب بتوافقهما في السدس الذي هو من أحدهما اثنان ومن الآخر
 ثلاثة (وتبين العددين المختلفين أن لا يعد العددين) المختلفين (مع عدد ثالث) أصلاً (كالسبعة مع
 العشرة) فإنه لا يعد ههنا مع شيء سوى الواحد الذي ليس بعدده ولا خلاف في معرفة التماثل
 والتداخل بين العددين بل في معرفة التوافق والتباين بينهما فدل على ذلك (وطريق معرفة الموافقة
 والمباينة بين المقدارين المختلفين أن تنقص من الأكثر عدداً الأقل من الحائزين مراراً حتى تتفق في
 درجة واحدة فان اتفقا في واحد فلا وفق بينهما فان اتفقا في عدد فهما متوافقان بالجزء الذي يخرج
 في ذلك العدد) مثلاً اذا أنقصت من العشرة سبعة بقي ثلاثه وإذا أنقصت ثلاثه من السبعة مرتين بقي
 واحد وإذا أنقصت واحداً من الثلاثة بقي أيضاً واحداً فقد اتفقت العشرة بالجمع فقامت الأقل من
 الحائزين مراراً في الواحد فقامت الباقي من كل منهما في بعض درجات الاتفان فقامت بائناً وإذا أنقصت من

(مطلب توافق العددين)
 (مطلب تباين العددين)

الثمانية عشر ثمانية مرتين بقي منها اثنان واذا اخفى من الثمانية اثنان ثلاث مرات بقي منها ايضا اثنان
فهما عددان متوافقان بالنصف والتفصيل أن يقال اذا نقص أمثال الأقل من الأكثر فان في الأكثر
فهما متداخلا وان بقي منهما واحد فهما متباينان اذ لا بعدهما سوى الواحد وان بقي منهما عدد هو أقل
من الأقل فان عد هذا الباقي الأقل فهو أعنى الباقي أكثر عدد بعدهما على معنى أنه ليس هناك
عدد بعدهما وهو أكثر منه وان بقي من الأقل واحد فبين العددين أيضا تباين وان بقي من الأقل عدد
هو أقل من الباقي الأول فان عد الباقي الثاني الباقي الأول فالثاني هو أكثر عدد يفيد العددين
المفروضين بالمعنى المذكور وليس يمكن ان يبقى دائماً من الجانبين عدد كذلك لا بد ان ينتهي إما
الى عدد بعد ما يليه في جميع ما قبله فيكون هو أكثر عدد بعد ذلك العددين بذلك المعنى فتوافقان
في الكسر الذي هو غير جبهه واما الى الواحد فيسببان وكل هذه الاحكام مبينة بما ذكر في كتاب
أصول الحساب وما ذكره المصنف راجع الى ذلك فانه اذا انتهى الاتفاق في جانب الى الواحد فلا بد ان
ينتهي اليه في الجانب الآخر فتوافقان في الواحد واذا انتهى في أحد الجانبين الى عددي بعدهما قبله فلا
بد ان يبقى مثله في الجانب الآخر فتوافقان في ذلك العدد فيكونان متوافقين في الكسر الذي هو غير جبهه
(في الاثنين) يتوافقان (بالنصف) كافي الاربعه والعشرة (وفي الثلاثة) يتوافقان (بالثلث)
كافي السبعة والاثنى عشر (وفي الاربعه) يتوافقان (بالربع) كالثمانية والاثنى عشر (هكذا الى
العشرة) أي يكون التوافق في الاعداد التي هي العشرة وما دونها واحد من الكسور الثلاثة المشهورة
وهي النصف الى العشر وتسمى هي جايستر كب منها بالاضافة أو التكرير بالكسور والمنطقة
(وفي ما وراء العشرة يتوافقان بحجزه) من الكسور الأضخم التي لا يمكن التعبير عنها بالاضافة
الى مخارجها (أعني في أحد عشر) يتوافقان (بحجزه من أحد عشر) كاثني عشرين مع ثلاثة
وثلاثين فان العدد الذي بعدهما أحد عشر فقط وهو مخرج جز من أحد عشر وفي ثلاثة عشر
يتوافقان بحجز من ثلاثة عشر ستة وعشرين وتسعون ثلاثين فان العدد العاشر ثلاثة عشر (وفي خمسة
عشر) يتوافقان (بحجز من خمسة عشر) كاثلاثين مع خمسة وأربعين فان خمسة عشر بعدهما عاشرهما
متوافقان بحجز منها ويمكن ان يعبر عن هذا الأخير بأنهما يتوافقان بثلاث الخمس الذي يخرج
خمس عشر كاي عشر فيهما بعدهما اثنا عشر كأربع وعشرين وثلاثة وثلاثين بأنهما متوافقان بنصف
السدس وفيما بعدهما أربع عشرة كثمانية وعشرين وأربعين وأربعين بأنهما متوافقان بنصف
السبع وبالجمله يمكن فيما وراء العشرة قياسه ان يعبر في التوافق بالاجزاء المضافة الى المخرج كجزء
من أحد عشر وجزء من اثني عشر وجزء من ثلاثة عشر ويمكن في بعضها ان يعبر بالكسور والمنطقة
المركبة وللتبني على ذلك الخط الشيخ الملقب بالاصم حيث ذكر أحد عشر وخمس عشر معا (فاعتبر
هذا الذي ذكرناه في سائر الاعداد تعرف توافقها بالمنطق والاجزاء المضافة الى مخارجها والوجه في
اختصار النسب بين الاعداد في الاقسام الاربعه تانك اذا نسبت عددا الى آخر فان سواه فيهما
متماثلان والا فان كان الأقل مغنياً للأكثر فتداخلا وان لم يكن مغنياً له فاما ان بعدهما عدد غير
الواحد فهما متوافقان أو لا بعدهما غير متباينان

(باب التصحيح)

أي تصحيح مسائل الفرائض وهو ان تؤخذ السهام من أقل عدد يمكن على وجه الكسر على أحد من
الورثة (بحسب تصحيح المسائل) بالمعنى الذي ذكرناه (الى سبعة أصول ثلاثة منها) (بين السهام)
المأخوذة من مخارجها (و) (بين الرؤس) من الورثة (وأربعه منها) (بين الرؤس والرؤس اما)

(مطلب على باب

التصحيح)

قوله وهو ان تؤخذ

السهام أي على بقيد

وجد ان أول عدد

لا شمله على الكسر أي

يخرج منه سهام كل

فرق منقسمة على

رؤسهم بلا كسر سواء كان

ذلك بدون الضرب كافي

صورة الاستقامة أو بعد

ضرب وفق الرؤس كافي

صورة الموافقة أو كل

الرؤس كافي صورة

المباينة اه

الاصول الثلاثة فاحدها ماذكر بقوله (ان كان سهام كل فريق) من الورثة (منقسمة عليهم بلا كسر فلا حاجة الى المضرب كما بينو) فبين ان المسئلة حينئذ من ستة فلكل من الاولين سدسها وهو واحد للثنتين الثالثان أعني أربعة فلكل واحدة منهما اثنان فاستقام السهام على رؤوس الورثة بلا انكسار (والثاني) من الاصول الثلاثة فهو (ان) ين (كسر على طائفة واحدة) أي ينكسر على طائفة واحدة فقط نصيبهم من التركة (ولكن بين سهامهم ورؤسهم موافقة) بكسر من الكسور (فيضرب وفق عدد رؤسهم) أي رؤس من انكسر عليهم السهام وهم ثلث الطائفة الواحدة (في أصل المسئلة) ان لم تكن عائلة وفي أصلها (وعولها) معا (ان كانت عائلة) كما بين وعشر بنات أو زوج وأبو ين وست بنات) فالاول مثال ما ليس فيها عول اذا أصل المسئلة من ستة السدان وهما اثنان للابوين وستقيمان عليهما والثلاثان وهما أربعة للبنات العشرة ولا يستقيم عليهن لكن بين الاربعة والعشرة موافقة بالنصف فان العدد العادل لهما هو الاثنان فردنا عدد الرؤس أعني العشرة الى نصفها وهو خمسة وضر بناها في الستة التي هي أصل المسئلة صار الحاصل ثلاثين فتصع منه المسئلة اذ قد كان للابوين من أصل المسئلة سهمان وقد ضر بناهما في المضروب الذي هو خمسة صار عشرة فلكل منهما خمسة وكان للبنات العشر منه أربعة وقد ضر بناها ايضاً في خمسة فصار عشرين فلكل واحد من اثنان والثاني مثال ما فيها عول فان أصل المسئلة هي ثمان اثني عشر لاجتماع الربع والسدس والثالثين على ما سبق تحريره فلزوج وبها وهو ثلاثة وللأبوين سدساها وهما أربعة للبنات الست ثلثاها وهما ثمانية فتعدت المسئلة الى خمسة عشر وانكسر سهام البنات أعني الثمانية على رؤسهن فقط لكن بين عددي السهام والرؤس توافق بالنصف فردنا عدد رؤسهن الى نصفه وهو ثلاثة فضر بناها في أصل المسئلة مع عولها وهو خمسة عشر فحصل خمسة وأربعون فاستقام منها المسئلة اذ قد كان للزوجة من أصل المسئلة ثلاثة وقد ضر بناها في المضروب الذي هو ثلاثة فصارت تسعة فهي له وكان للابوين أربعة وقد ضر بناها في ثلاثة فصارت اثني عشر فلكل واحد منهما ستة وكان للبنات ثمانية ضر بناها في ثلاثة فحصل أربعة وعشرون فلكل واحدة منهن أربعة (والثالث) من الاصول الثلاثة ان تنكسر السهام أيضاً على طائفة واحدة فقط (ولا يكون بين سهامهم ورؤسهم موافقة) بكسر بل مباينة (فيضرب حينئذ كل عدد رؤسهم) أي رؤس من انكسر عليهم السهام (في أصل المسئلة) ان لم تكن عائلة وفي أصلها مع عولها ان كانت عائلة ثم ذكر مثال العائلة بقوله (كزوج وخمس اخوات لاب) فاصل المسئلة من ستة النصف وهو ثلاث للزوج والثلثان وهو أربعة للاخوات فتعدت المسئلة الى تسعة وانكسر سهام الاخوات عليهن فقط وبين عددي سهامهن ورؤسهن أعني الاربعة والخمسة مباينة فضر بنا كل عدد رؤسهن وهو خمسة في أصل المسئلة مع عولها وهو سبعة فصار الحاصل خمسة وثلاثين فنها تصع المسئلة اذ قد كان للزوج ثلاثة وقد ضر بناها في المضروب وهو خمسة فصارت تسعة فهي له وكان للاخوات الخمس أربعة وقد ضر بناها ايضاً في خمسة فصار عشرين فلكل واحدة منهن أربعة ومثال غير العائلة زوج وبنات واحدة وثلاث اخوات لأم فالمسئلة من ستة للزوج منها نصفها وهو ثلاثة وللجدة سدسها وهو واحد وللأخوات ثلثها وهو اثنان ولا يستقيمان على عدد رؤسهن بل بينهما مباينة فضر بنا كل عدد رؤس الاخوات في أصل المسئلة صار الحاصل ثمانية عشر فتصع المسئلة منها اذ قد كان للزوج ثلاثة ضر بناها في المضروب الذي هو ثلاثة فصارت تسعة وضر بنا نصيب الجد في المضروب ايضاً فكان ثلاثة وضر بنا نصيب الاخوات لأم في المضروب صار ستة فاعطينا كل واحدة منهن اثنين وقد يقال ذكر المصنف هنا أصل المسئلة وحدها وأورد المثال من العول وحده تنبيهاً على

(مطلب الاصول الثلاثة)
(والبعث على أولها)
(مطلب على الاصل)
(الثاني)
(مطلب الاصل الثالث)

ان المسئلة وعولها معاصرا لتعزلة اصل المسئلة في ان عدد الرؤس يضرب فيها كل يضرب في أصلها
وحاصل هذه الاصول الثلاثة ان استقام السهام على الورقة فذلك هو الاصل الاول وان لم يستقيم فلما
ان ينكسر على طائفة واحدة أو أكثر والثاني هو المذكور في الاصول الاربعه الاول لا يتحملون أن يكون
بين سهام تلك الطائفتين بين عدد رؤسهم موافقة أو لا فالاول هو الاصل الثاني والثاني هو الاصل
الثالث (وأما الاصول الاربعه) التي بين الرؤس والرؤس (فاحدها أن يكون الكسر) أي كسر السهام
(على طائفتين) من الورقة أو أكثر ولكن بين أعداد رؤسهم) أي رؤس من انكسر عليهم سهامهم
(عائلة) والمراد بأعداد الرؤس ما يتناول عين تلك الأعداد ويقتضيها إضافة إذا كان بين رؤس طائفة
وسهامهم متلازمة موافقة عدد رؤسهم إلى وقوعه أو لا ثم يعتبر المعاملة بينهم وبين شائر الأعداد كما يستطلع
عليه (فالحكم فيها) أي في هذه الصورة (ان يضرب أحد الأعداد) المعاملة (في أصل المسئلة) فيحصل
ما تصعبه المسئلة على جميع الفرق (مثل ست بنات وثلاث جدات وثلاثة أعمام) المسئلة من ستة البنات
الست الثلاثان وهو أربع ولا يستقيم عليهن ولكن بين الأربعه عدد رؤسهن موافقة بالنصف
فاخذنا نصف عدد رؤسهن وهو ثلاثة والجدات الثلاث السدس وهو واحد فلا يستقيم عليهن
ولاموافقة بين الواحد عدد رؤسهن فاخذنا جميع عدد رؤسهن وهو أيضا ثلاثة والأعمام الثلاثة الباقى
وهو واحد أيضا وبنوه بين عدد رؤسهم مباينة فاخذنا جميع عدد رؤسهم ثم سندا هذه الأعداد
المأخوذة بعضها إلى بعض فوجدناها عائلة فضر بنا أحدها وهو ثلاثة في أصل المسئلة أعني الستة
فصار ثمانية عشر فنهايتهم المسئلة وكان البنات أربعه فضر بناها في المضروب الذي هو ثلاثة فصار اثني
عشر فلكل واحدة من اثني عشر والجدات واحد ضربناه أيضا في ثلاثة فكان ثلاثة فلكل واحدة واحد
والأعمام واحد أيضا وضربناه أيضا في الثلاثة وأعطينا كل واحد منهم واحد ولوفر ضنا في الصورة
المذكورة عما واحد بدل الأعمام الثلاثة كان الانكسار على طائفتين فقط فكان وفق عدد رؤس
البنات محال لعدد رؤس الجدات إذ كل منها ثلاثة فيضرب الثلاثة في أصل المسئلة فيضرب المسئلة
ثمانية عشر ويصعب السهام على الكل كما مر (و) الاصل (الثاني) من الاصول الاربعه (ان يكون بعض
الأعداد) أي بعض أعداد رؤس الورقة المنكسرة عليهم سهامهم من طائفتين أو أكثر (متداخلا في
البعض فالحكم فيها) أي في هذه الصورة (ان يضرب ما هو) أكثر (تلك الأعداد في أصل المسئلة) كما ربح
زواج وثلاث جدات واثني عشر عما أصل المسئلة من اثني عشر الجدات الثلاث السدس وهو اثنان
فلا يستقيم عليهن وبين رؤسهن وسهامهن مباينة فاخذنا مجموع عدد رؤسهن وهو ثلاثة والزواج
الاربع والربع وهو ثلاثة فلا استقامة بين عددي رؤسهن وسهامهن مباينة فاخذنا عدد الرؤس تمامه
والأعمام الاثني عشر الباقى وهو سبعة فلا يستقيم على اثني عشر بل بينهما تباين فاخذنا عدد الرؤس
باسرها ثم طلبنا النسبة بين أعداد الرؤس المأخوذة فوجدنا الثلاثة والأربعة متداخلين في الاثني عشر
الذي هو أكثر أعداد الرؤس فضر بناه في أصل المسئلة وهو أيضا اثنا عشر فصار مائة وأربعين
فتصح منها المسئلة فلكل الجدات من أصل المسئلة اثنان وقد ضر بناها في المضروب الذي هو اثني
عشر فصار أربعين فلكل واحدة من ثمانية وللزواج من أصلها ثلاثة فضر بناها في المضروب
المذكور صار ستة وثلاثين فلكل واحدة من تسعة والأعمام سبعة فضر بناها في اثني عشر أيضا فحصل
أربعة وثلاثون فلكل واحد منهم تسعة ولوفر ضنا في هذه الصورة وجعلوا واحدة بدل الزواجات الاربع
كان الانكسار على طائفتين فقط أعني الجدات الثلاث والأعمام الاثني عشر وكان عدد رؤس الجدات
متداخلا في عدد رؤس الأعمام فيضرب أكثر هذين العددين المتداخلين أعني اثني عشر في أصل المسئلة

(مطلب الاصول الاربعه)
التي بين الرؤس والرؤس
والبحث على أولها)
(مطلب الاصل الثاني
من الاصول الاربعه)

فيحصل ما يستقيم على الكل على قياس ما عرفت (و) الاصل (الثالث) من الاربعة (ان يوافق بعض
 الاعداد) أي بعض أعداد رؤس من انكسر عليهم سهامهم من طائفتين أو أكثر (بعضها الحكم
 فيها) أي في هذه الصورة (ان يضرب وفق أحد الاعداد) أي أحد أعداد رؤسهم (في جميع) (العدد
 الثاني) ثم يضرب بجميع (ما بلغ في وفق) (العدد الثالث) (ان يوافق) (ذلك) (المبلغ) (العدد الثالث) (والا
 فالمبلغ) أي وان لم يوافق المبلغ الثالث فيضرب بالمبلغ (في جميع العدد الثالث) ثم يضرب
 بالمبلغ الثاني (في العدد الرابع) كذلك أي في وفقه ان وافقه المبلغ الثاني أو في جميعه ان لم يوافقه (ثم)
 يضرب (المبلغ) الثالث (في أصل المسئلة) كما ربع زواج وثمان في عشرة بنتا وخمس عشرة جده وستة
 أعمام) أصل المسئلة أربعة وعشرون للزوجات الأربع الثمن وهو ثلاثة فلا يستقيم عليهن وبين عددي
 سهامهن ورؤسهن مائة فحفظنا جميع عدد رؤسهن والبنات الثمانية عشرة والثلاثون وهو ستة عشر فلا
 يستقيم عليهن وبين عددي رؤسهن وسهامهن موافقة بالنصف فاخذنا نصف عدد رؤسهن وهو تسعة
 وحفظنا مولدات الخمس عشرة السدس وهو أربعة فلا يستقيم وبين عددي رؤسهن وسهامهن مائة
 فحفظنا جميع عدد رؤسهن والأعمام الستة الباقي وهو واحد لا يستقيم عليهم وبين عدد رؤسهم
 مائة فحفظنا عدد رؤسهم فحصل لنا من أعداد الرؤس الممثلة أربعة وستة وتسعة وخمسة عشر ثم
 طلبنا بينها التوافق فوجدنا أربعة موافقة للستة بالنصف فردنا احدى اهما إلى نصفها فضر بناه في
 الأخرى صار المبلغ اثني عشر وهو موافقة للستة بالثلث فضر بنا ثلث احدى اهما في جميع الأخرى صار
 المبلغ ستة وثلاثين وبين هذا المبلغ الثاني وبين خمسة عشر موافقة بالثلث ايضا فضر بنا ثلث خمسة
 عشر وهو خمسة وستة وثلاثين فحصل مائة وثمانون ثم ضر بنا هذا المبلغ الثالث في أصل المسئلة أعني
 أربعة وعشرين صار المحاصل أربعة آلاف وثلاثمائة وعشرين ثم ضارنا هذه المسئلة إذا كان للزوجات
 من أصل المسئلة ثلاثة ضر بناها في المضروب وهو مائة وثمانون فحصل خمس مائة وأربعون فلكل
 من الزوجات الأربع مائة وخمسة وثلاثون وكان للبنات الثمانية عشرة ستة عشر وقد ضر بناها في
 ذلك المضروب فصار الفسبن وثمان مائة وثمانين فلكل واحدة من مائة وستون وكان لجدات الخمس
 عشرة أربعة وقد ضر بناها في المضروب المزدكور فصار سبع مائة وعشرين فلكل واحدة منهن
 ثمانية وأربعون وكان للأعمام الستة واحد ضر بنا في المضروب فكان مائة وثمانين فلكل واحد
 منهم ثلاثون وإذا جعت جميع انصباء الورثة بلغ أربعة آلاف وثلاثة مائة وعشرين (و) الاصل
 (الرابع) من الاربعة (ان يكون الاعداد) أي أعداد رؤس من انكسر عليهم سهامهم من طائفتين
 أو أكثر (مباينة لا يوافق بعضها بعضا) كما في الحكم فيها ان يضرب أحد الاعداد في جميع الثاني ثم
 يضرب (ما بلغ في جميع الثالث) ثم يضرب (ما بلغ في جميع الرابع) ثم يضرب (ما اجتمع في أصل
 المسئلة) كما آتت وست جدات وعشر بنات وشبهه أعمام) أو أصل المسئلة أربعة وعشرون فللزوجتين
 الثمن وهو ثلاثة فلا يستقيم عليهما وبين رؤسهما وثمان وسهامهما مائة فاخذنا عدد رؤسهما
 وهو اثنان ولجدات الست السدس وهو أربعة فلا يستقيم عليهن وبين عددي رؤسهن وسهامهن
 موافقة بالنصف فاخذنا نصف عدد رؤسهن وهو ثلاثة والبنات العشرة الثلاثون وهو ستة عشر فلا
 يستقيم عليهن وبين رؤسهن وسهامهن موافقة بالنصف فاخذنا نصف عدد رؤسهن وهو خمسة والأعمام
 السبعة الباقي وهو واحد لا يستقيم عليهم وبين عدد رؤسهم مائة فاخذنا عدد رؤسهم وهو
 سبعة فحفظنا معان الاعداد الماخوذة للرؤس اثنان وثلاثة وخمسة وسبعة وهذه كلها أعداد متباينة
 فضر بنا الاثنين في الثلاثة صار ستة ثم ضر بنا هذا المبلغ في خمسة صار ثلاثين ثم ضر بنا الاثنين في

(مطلب الاصل الثالث
 من الاصول الاربعة)
 (مطلب الاصل الرابع
 من الاصول الاربعة)

سبعة فحصل مائتان وعشرة ثم ضرب بنا هذا المبلغ في أصل المسئلة وهو أربع وعشرون فصار المجموع خمسة آلاف وأربعين ومنها تستقيم المسئلة على جميع الطوائف إذا كان للزوجتين من أصل المسئلة ثلاثه فضر بناها في المضروب الذي هو مائتان وعشرون فحصل ستمائة وثلاثون فلكل واحدة منهما ثلثمائة وخمسة عشر وكان الجذات الست أربعه فضر بناها في ذلك المضروب المذكور فصار ثمانمائة وأربعين فلكل واحدة منهن مائة وأربعون وكان للبنات العشرة ستة عشر فضر بناها في المذكور فبلغ ثلاثة آلاف وثلثمائة وستين فلكل واحدة منهن ثلثمائة وستة وثلاثون وكان للأعمام السبعة واحد فضر بناها في ذلك المضروب فكان مائتين وعشرة فلكل واحد منهم ثلاثون ومجموع هذه خمسة آلاف وأربعون وذكر بعضهم أنه قد علم بالاستقراء أن انكسار السهام لا يقع على أكثر من أربع طوائف اتفاقا قبل قد اعتبر في الأصول التي بين الرؤس والرؤس التماثل والتداخل والتباين حتى صارت باعتبارها أربعة فلم يعتبر في الأصول التي بين الرؤس والسهام التداخل كما اعتبر أخوانه الثلث حتى يكون أربعة أيضا قلنا لم يعتبر التداخل بينهما بل ردت إلى الموافقة أن لم ينقسم السهام على الرؤس إلى المائتين أن انقسمت عليها رومالا لاختصاصها ومثال الأول زوج وابنان وبنات أصل المسئلة ههنا أربعة للزوج واحد منها والثلاثة الباقية بين الابنتين والبنين للذكر مثل حظ الانثيين والابن بمنزلة أربع بنات والثلاثة لا تنقسم على الستة لكنهما متوافقان بالثلث الذي يخرج منه أقل من يوزن العديدين المتداخلين فبذلك عدد رؤس الستة إلى وقتها هو اثنتان ويضرب في أصل المسئلة فيصير ثمانية وتسع ومنها المسئلة فبذلك للزوج واحد وحده فضر بناها في المضروب الذي هو اثنتان فكان اثنتين فاعطيناهما ما هو الباقي ستة تستقيم على الورثة الباقية ومثال الثاني أوان وبنات أصل المسئلة من ستين والسدان وهما اثنتان للابوين والثلثان وهما أربعة للبنتين وهي مستقيمة عليهما كما في صورة التماثل فكان بين بين السهام والرؤس مماثلة في الحقيقة فلذلك صار الأصول المحتاج إليها سبعة لاثمانية فان قلت إذا كان بين بعض أعداد الرؤس مماثل وبين بعضها الآخر تداخل أو توافق أو تباين فماذا عمل هناك قلت أن اتفق ذلك يعمل في كل بعض ما علم في أصله فيكتفي من التماثلين واحد منهما ويؤخذ وفق أحد المتوافقين ويضرب في الآخر ثم ينسب المبلغ إلى أحد التماثلين ويعمل على ما يقتضيه هذه النسبة

(فصل وإذا أردت أن تعرف نصيب كل فريق كالبنيات والمجدات والزوجات والأعمام وغيرهم (من التصحيح) الذي استقام على الكمال فاضرب بما كان لكل فريق من أصل المسئلة فيما ضربته في أصل المسئلة) أي في المضروب الذي ضربته في أصلها فاحصل من هذا الضرب كان نصيب ذلك الفريق وقد تكرر عليك هذا العمل في الأمثلة السابقة للأصول الستة التي فيها ضرب فلا حاجة إلى إرفاعها ههنا (وإذا أردت أن تعرف نصيب كل واحد من أحد) ذلك (الفريق) من التصحيح (فأقسم ما كان لكل فريق من أصل المسئلة على عدد رؤسهم ثم اضرب المخارج) من هذه القسمة (في المضروب) الذي ضربته في أصل المسئلة لاجل التصحيح (فالمحصل) من ضرب المخارج في المضروب (نصيب كل واحد من أحد) فاحصل ذلك الفريق (مثلا في المسئلة المذكورة لتباين أعداد رؤس الورثة كان للزوجتين ثلاثة فافاد قسمتها عليهما كان المخارج واحد ونصفاوا ضربه في المضروب الذي هو مائتان وعشرة فحصل ثلثمائة وخمسة عشر فهي نصيب كل واحدة من الزوجتين وكان للبنات من أصلها ستة عشر فافاد قسمتها على العشرة التي هي عددهن خرج واحد وثلاثة أنجاس واحد

(مطلب على معرفة نصيب كل فريق من التصحيح)

فإذا ضربت هذا الخارج في ذلك المضروب يحصل ثلثمائة وستة وثلاثون فهي نصيب كل بنت وكان
 للجدات من أصلها أربعة فإذا قسمته على الستة التي هي عددهن كان الخارج ثلثي واحد فإذا ضربته في
 المضروب المذكور حصل مائة وأربعون فهي نصيب كل جدة وكان للأعمام من أصلها واحد فإذا
 قسمته على السبعة التي هي عددهم كان الخارج سبع وسبعون واحد فإذا ضربته في المضروب الذي مائتان
 وعشرة حصل ثلاثون فهي نصيب كل عم ولمعرفة نصيب كل واحد من أحاد ذلك الفريق من
 التصحيح هناك (وجه آخر وهو أن يقسم المضروب) أي العدد الذي ضربته في أصل المسئلة
 للتصحيح (على أي فريق شئت) من فرق الورثة (ثم اضرب الخارج من هذه القسمة في نصيب
 الفريق الذي قسمت عليهم المضروب فالحاصل) من هذا الضرب (نصيب كل واحد من أحاد ذلك
 الفريق) في المسئلة المذكورة للثباتين إذا قسمت المضروب وهو مائتان وعشرة على المائتين خرج مائة
 وخمسة فإذا ضربت هذا الخارج في نصيبهم من أصل المسئلة وهو ثلاث حصل ثلثمائة وخمسة عشر فهي
 لكل واحد منهما وإذا قسمته أيضا على البنات العشر خرج أحد وعشرون وإذا ضربت ما خرج في
 نصيبهن من أصل المسئلة وهو ستة عشر حصل ثلثمائة وستة وثلاثون فهي لكل بنت وإذا قسمته
 أيضا على الجدات الست خرج خمسة وثلاثون فإذا ضربته في نصيبهن من أصلها وهو أربعة حصل مائة
 وأربعون فهي نصيب كل جدة وإن قسمت المضروب أيضا على الأعمام السبعة خرج ثلاثون فإذا
 ضربت هذا الخارج في نصيبهم من أصلها وهو واحد كان الحاصل ثلاثين فهي لكل عم وكل واحد من
 هذين الزوجين طريق في القسمة إلا أن الأول قسمة النصيب من أصل المسئلة على الفريقين والثاني في
 قسمة المضروب في أصلها عليهم وهناك (وجه آخر وهو طريق النسبة وهو الواضح) إذا احتاج فيه
 إلى قسمة وضرب كفي الأولين (وهو أن تنسب سهام كل فريق من أصل المسئلة إلى عدد رؤسهم
 مفردا) عن أعداد رؤس غيرهم (ثم تعطى بمثل تلك النسبة من المضروب لكل واحد من أحاد تلك
 الفريق) في مسئلة الثباتين إذا قسمت سهام المائتين وهي ثلاثة اليهما كانت النسبة مثلا ونصفا وإذا
 أعطيت كل واحد منهما من المضروب بمثل تلك النسبة أعني مثله ونصفه كان ثلثا ثم خمسة عشر وإذا
 نسبت سهام البنات وهي ستة عشر إلى عدد رؤسهن وهو عشرة كانت النسبة مثلا وثلاثة أجزاس مثل
 فإذا أعطيت كل بنت من المضروب ومثل ثلاثة أجزاسه كان لها ثلثا مائة وستة وثلاثون وإذا نسبت
 سهام الجدات وهي أربعة إلى عدد رؤسهن وهو ستة كانت النسبة ثلثي واحد وإذا أعطيت كل جدة
 ثلثي المضروب كان لها مائة وأربعون وإذا نسبت سهام الأعمام وهو واحد إلى عدد رؤسهم وهو سبعة
 كانت النسبة سبع واحد وإذا أعطيت كل واحد منهم سبع المضروب حصل له ثلاثون
 (فصل في قسمة التركة بين الورثة أو الغرماء) التركة فعل من الترك بمعنى المستروك كالتبعية
 المطلوب ثم إنه لما فرغ من تصحيح المسائل وتعيين النصيب منه لكل فريق من الورثة ولكل واحد
 من أحاد الفريق شرع أن يبين قسمة التركة بين الورثة والغرماء وتعيين الانصاف من التركة
 وتقريره أن كان بين التركة والتصحيح عناية فالأمر ظاهر وإذا لم يكن بينهما عناية (فاضرب سهام
 كل وارث من التصحيح في جميع التركة ثم اقسم المبلغ على التصحيح) أي إذا كان بين التصحيح
 والتركة عناية فالخارج من هذه القسمة نصيب ذلك الوارث كما سذكره مثلا إذا خلقت زوجا وأما
 وأختين لأب وأم كانت المسئلة من ستة وتقول التي ثمانية فلزوج منها ثلاثة وللأم واحد ولكل واحد
 من أختين سهمان فإن فرضنا أن جميع التركة خمسة وعشرون دينارًا كان بينهما وبين التصحيح الذي
 هو ثمانية مائة وإذا أردت أن تعرف نصيب كل وارث من هذه التركة فا ضرب نصيب الزوج من

(مطلب على بحث قسمة
 التركة بين الورثة
 أو الغرماء)

التصحيح وهو ثلاثة في كل التركة يحصل خمسة وسبعون ثم أقسم هذا على المبلغ أعني ثمانية يخرج تسعة
دنانير وثلاثة أعشار دينار فلهذه نصيب الزوج من تلك التركة وأضرب أيضا نصيب الام من التصحيح
وهو واحد في جميع التركة فيكون الحاصل خمسة وعشرون فإذا قسمتها على الثمانية خرج ثلاثة دنانير
وعشر دينار فهي نصيب الام من التركة فأضرب نصيب كل أخت من التصحيح وهو اثنان في كل التركة
بحصل خمسون فإذا قسمت هذا الحاصل على الثمانية خرج ستة دنانير وربع دينار فهي نصيب كل
أخت من التركة (وإذا كان بين التصحيح والتركة موافقة فأضرب سهام كل وارث من التصحيح في وفق
التركة ثم أقسم المبلغ) الحاصل من هذا الضرب (على وفق التصحيح الخارج نصيب ذلك الوارث في
الوجهين) أي في الوجه الاول كما أشرنا اليه الوجه الثاني فان قلت لماذا أطلق الوجه الاول ولم يقيد بشئ
وقيد الثاني بالموافقة قلت أما إطلاق الاول فلكونه مشاملا لما عدا صورة المجهلة سواء كان بين التصحيح
وكل التركة مباينة كما هم من المال في المسئلة المذكورة او موافقة كما اذا كانت في تلك المسئلة خمسين دينارا
أو كان بينهما مداخل كما اذا كانت التركة في تلك المسئلة أيضا أربعة وعشرون ديناراً فإنه اذا ضربت في
هاتين الصورتين نصيب كل وارث من التصحيح في جميع التركة كوقسم المبلغ على التصحيح كما عمل
في صورة المباينة خرج منها أيضا نصيب كل ذلك الوارث من تلك التركة المعروفة أو ما تقيده الثاني
بالموافقة فلا اختصاصه بالتوافق ممتد إلى التباين لكن يشار فيه للتدخل لاشتراك المتداخلين
في كسر مجزءه أو للتدخل في حكم التوافقين كما أشرنا اليه فيما سلف فيجزي في التدخل
الوجهان الجاربان في التوافق واعلم انه اذا لم يكن في التركة كسر فالقاعدة ماقرواها أو ما اذا كان فيها
كسر فتحسب إلى بسط التركة ليصير من جنس واحد فطريق البسط ان يضرب التصحيح من التركة
في مخرج الكسر وتزبد على الحاصل ذلك الكسر ثم يضرب العدد الذي صحته عنه المسئلة في مخرج كسر
التركة أضما ثم يعمل بالحاصلين مام من الضرب والقسمة فيكون الخارج نصيب الوارث الواحد فان
فرضنا في المسئلة المذكورة ان التركة خمسة وعشرون دينارا وثلاث دنانير بنات الخمسة والعشرين في
مخرج الثالث أعني ثلاثة فيحصل خمسة وسبعون وتزبد عليه الثلث فيصير الجميع ستة وسبعين ثم
ضربنا الـثمانية التي هي التصحيح في ثلاثة أيضا فيحصل أربعة وعشرون فإذا ضربنا نصيب كل وارث
من الثمانية في الستة والسبعين وقسمنا الخارج على المبلغ أعني أربعة وعشرين بنات الخمسة والعشرين
ذلك الوارث كان التركة كانت ستة وسبعين عددا صحيحا وكان أصل المسئلة من أربعة وعشرين هذا
الذي ذكرناه من الوجهين إنما هو (لمعرفة نصيب كل فرد من الورثة) (والمعرفة نصيب كل فريق
منهم فأضرب بما كان لكل فريق من أصل المسئلة في وفق التركة ثم أقسم المبلغ) الحاصل من هذا
الضرب (على وفق تصحيح المسئلة ان كانت بين التركة وتصحيح المسئلة موافقة وان كان بينهما
مباينة فأضرب بما كان لكل فريق في كل التركة ثم أقسم الحاصل على جميع تصحيح المسئلة
فالخارج نصيب ذلك الفريق في الوجهين) أي الموافقة والمباينة تمثل الموافقة زوج أربع أخوات
لابوأم وأختان لام فاصل المسئلة من ستون وتعمل إلى تسعة فإذا ضربنا التركة لثلاثين كان بين التركة
والتصحيح توافق بالثلث وإذا ضربنا نصيب الزوج من أصل المسئلة وهو ثلاثة في وفق التركة وهو
عشرة حصل ثلاثون فإذا قسمنا هذا الحاصل على ثلث المسئلة وهو ثلاثة أيضا خرج عشرة فهي نصيب
الزوج وإذا ضربنا نصيب الاخوات لابيوأم من أصل المسئلة وهو أربعة في ثلث التركة صار أربعين
فإذا قسمنا هذا على ثلث المسئلة كان الخارج وهو ثلث عشرة وثلث نصيب هؤلاء الاخوات وإذا ضربنا
نصيب الاخنتين لام وهو اثنان في ثلث التركة حصل عشرون فإذا قسمنا هذا على ثلث المسئلة كان الخارج

وهو ستة وثلاثون نصيباً بين الاثنين وأنت نصيباً ما فصلناه سابقاً بان التثنية صورة الموافقة مجزأة
 تضرب فيها نصيب كل فريق في كل التركة وتقسّم المحاصل على جميع التصحيح فيخرج نصيبهم أيضاً
 وبان المدخلة في حكم الموافقة مثال المبينة ان نفرض التركة في المسئلة المذكورة اثنين وثلاثين فيكون
 بينها وبين التصحيح وهو تسعة مائة فاذا ضربنا نصيب الزوج وهو ثلاثة في كل التركة حصل ستة
 وتسعون فاذا قسمنا هذا المبلغ على جميع المسئلة هي تسعة كان الخارج وهو عشرة وثلاثون نصيب
 الزوج من تلك التركة واذا ضربنا نصيب الاخوات لآب وأم وهو أربعة في كل التركة حصل مائة وعشرون
 وعشرون فاذا قسمنا هذا المحاصل على التسعة كان الخارج وهو تسعة عشر وتسعين نصيب الاخوات
 من الابوين من التركة المذكورة واذا ضربنا نصيب الاثنين لآب في جميع التركة بلغ أربعة وستين فاذا
 قسمنا هذا المبلغ على التسعة كان الخارج وهو تسعة وتسعين نصيبهم من التركة المفروضة ومن الدين
 ان الوضع الطبيعي يقتضي تقديم معرفة نصيب كل فريق على معرفة نصيب كل واحد منهم كما روي
 ذلك ينهائي الفصل السابق (وأما قضاء الدين فدين كل غريم بمنزلة سهام كل وارث في العمل ومجموع
 الدين بمنزلة التصحيح) اعلم ان الباقي من التركة بعد التجيز والتكفين ان وفي بالدين فلا اشكال
 لان كل غريم يأخذ دينه كالأولان لم يقسمهم تعدد الغرمان فالطريق في معرفة نصيب كل غريم من
 تلك التركة القاصرة ان يجعل دين كل غريم منهم بمنزلة سهام كل وارث من نصيب المسئلة ويجعل
 مجموع الدين بمنزلة مجموع التصحيح ويعمل ههنا ما عرفنا نصيب كل وارث فان مات شخص وترك
 تسعة ذنانير وكان عليه واحد عشر ذنانير وللا تسعة ذنانير وجعلنا الدين صاريها وهو تسعة عشر
 وهي بمنزلة التصحيح وبين التسعة وتسعة عشر موافقة بالثالث فاذا ضربنا دين من له عشرة ذنانير على
 الميت في ثلث التسعة حصل ثلاثون فاذا قسمنا هذا المحاصل على وفق التصحيح وهو تسعة كان الخارج
 وهو ستة نصيب من كان له عشرة فاذا ضربنا دين من له تسعة ذنانير عليه في وفق التركة أعني ثلاثة حصل
 تسعة عشر فاذا قسمنا هذا المبلغ على ثلث التصحيح كان الخارج وهو ثلاثة نصيب من كان له تسعة ولو
 فرضنا ان التركة في الصورة المذكورة ثلاثة عشر كان بين التصحيح والتركة مائة فينشد بضرب دين
 صاحب العشر في كل التركة فيحصل مائة وثلاثون فاذا قسمنا هذا المبلغ على كل التصحيح وهو تسعة
 عشر كان الخارج وهو ثمانية وثلاثون نصيب من كان له عشرة ويضرب أيضاً دين صاحب الخمسة في جميع
 التركة فيحصل تسعة وستين فاذا قسمنا هذا المبلغ على تسعة عشر خرج أربعة وثلاثون نصيب من كان له
 تسعة ولو فرضنا في تلك الصورة ان التركة تسعة ذنانير كان بين التركة والتصحيح موافقة بالخمسة مع
 كونها مائة اذ كان ثابته عليه فاضرب دين صاحب العشرة في خمس التركة وهو واحد واثنين المحاصل
 وهو عشرة على خمس التصحيح وهو ثلاثة فيكون الخارج وهو ثلاثة وثلاثون نصيب من كان له عشرة
 واضرب أيضاً دين صاحب الخمسة في وفق التركة وتقسّم المحاصل على وفق التصحيح وهو ثلاثة
 فيكون الخارج وهو واحد وثلاثون نصيب من كان له تسعة وقد أحاط علمنا بان الطريق الجار في
 المبينة يتناول الموافقة والمدخلة أيضاً

(مطلب على بحث قسمة

التركة بين الغرماء)

(مطلب على بحث

التخارج)

« (فصل في التخارج) وهو تعامل من المخروج والمراد منه ههنا ان يتصالح الورثة على اخراج بعضهم
 عن الميراث بشئ معلوم ان التركة هو جائز عند التراضي فله محمد في كتاب الصلح عن ابن عباس رضي
 الله عنهما وذكر عن عمر بن دينار ان عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته فاضر الكلبية في مرض
 موته ثم ماتت وهي في العدة فودعها عثمان رضي الله تعالى عنهم ثلاث نسوة أخرى فصالحوها
 عن ربع ثمنها على ثلاثة وثلاثين ألفاً فقبل هي دنائير وقيل هي دراهم (ومن صالح) من الورثة (على شئ)

معلوم (من التركة فاطر حساهم من التصحيح) أي صحح المسئلة مع وجود المصالح بين الورثة ثم
 أخرج سهامهم من التصحيح (ثم أقيم باقي التركة) أي ما بقي منها بعدما أخذ المصالح (على سهام
 الباقي) أي على سهام باقي الورثة من التصحيح (كزوج وأم وغم) فالمسئلة مع وجود الزوج من ستة
 وهي مستقيمة على الورثة للزوج منها سهام ثلاثة وللأم سهمان وللغير الباقي وهو سهم واحد (فصالح
 الزوج عن نصيبه) الذي هو النصف (على ما في ذمته للزوج من المهر وخرج من الباقي قسمين باقي
 التركة) وهو ما عدا المهر (بين الأم والألم أثلثا بتدريسهما) من التصحيح وحيث لا يكون
 (سهمان من الباقي للأم وسهم واحد للألم) كما كان الحال كذلك في سهامهما من التصحيح فإن قلت
 هلا جعلت الزوج بعد المصالح وأخذ المهر وخرج من الباقي بمنزلة المردوم وأي فائدة في جعله داخلا
 في تصحيح المسئلة مع أنه لا أخذ شيئا وراءه أخذ فائدة أنه لو جعلناه كأن لم يكن وجعلنا التركة
 ما وراء المهر لا تغلب فرض الأم من ثلث أصل المال إلى ثلث ما بقي إذ حيث لا يقيم الباقي بينهما
 أثلثا لا يكون للأم وسهم وللغير سهم واحد وخلاف الإجماع إذ حقها ثلث الأصل وإذا أدخلنا الزوج
 في المسئلة كان للأم سهمان من الثلث وللغير سهم واحد فيقسم الباقي بينهما على هذه الطريقة فتكون
 مستوفية حقهما من الميراث ولو فرض أنه صالح المهر على شيء من التركة وخرج من الباقي فالمسئلة أيضا من
 الستة فاطر حصب المهر الباقي منها خمسة وثلاثون للزوج واثنتان للأم فيجعل الباقي أنحسا بين
 الزوج والأم فلزوج ثلاثة أنحسا وللأم خمسة أنحسا وإن صاحت الأم على شيء وخرجت من الباقي كانت
 المسئلة أيضا من الستة فاطر حصبها سهمان للأم وباقي أربعة فيجعل الباقي من التركة أربعة
 ثلاثين للزوج وواحد للألم

(مطلب على باب الرد)

(باب الرد الرضا العول)

إذا العول ينقص سهام ذوي القروض ويزداد أصل المسئلة وبالرد زداد السهام وينقص أصل المسئلة
 وبعبارة أخرى في العول يفضل السهام على المخرج وفي الرد يفضل المخرج على السهام فنقول (ما فضل)
 من المخرج (من فرض ذوي القروض ولا يستحق له) من العصبية (برذلك القاضل على ذوي
 القروض بقدر حقهم) أي على حسب النسب بين سهامهم (الأعلى الزوجين) فإنه لا يرد عليهما
 أصلا كما في أول الكتاب (وهو) أي الرد على الوجه المذكور (قول عامة الصحابة) أي جهودهم
 كعلي ومن تابعه (وبه أخذ أصحابنا رجهم الله تعالى وقال زيد بن ثابت لا يرد القاضل) على ذوي
 القروض (بل هو لبيت المال) به أخذ عمر وقه الزهري ومالك والشافعي رجهم الله تعالى) لكن
 المحققين من أصحاب الشافعي رجهم الله تعالى قالوا لو أن درس بيت المال يرد القاضل على ذوي القروض
 بنسبة أقرضهم والأول بيت المال ويروي عن ابن عباس أنه لا يرد على ثلاثة الزوجين والجدوة وقال
 عثمان رضي الله تعالى عنه يرد على الزوجين أيضا احتج من أبي الرديان رضي الله تعالى عنه بقدر نصيب أصحاب
 القراض بالنص الظاهر فلا يجوز أن يزاد عليه لانه تعد عن الحد الشرعي وقال الله تعالى ومن يعص الله
 ورسوله ويعد حدوده الآية وبأن القاضل عن فروضهم مال لا يستحق له فيكون لبيت المال كما إذا
 لم يترك وأما أصلا اعتبار البعض بالكل ولنا قوله تعالى وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب
 الله أي بعضهم أولى ببعض استحقاق في هذه الآية تدل على استحقاقهم جميع الميراث بفضلة
 الرخوة الآية الموارث أو جبت استحقاق جزء مع الجزء من المال لكل واحد منهم فوجب العمل
 بالآيتين بأن يجعل لكل واحد فرضه بتلك الآية ثم يجعل ما بقي مستحقا لهم للرحم هذا لا يتوقفنا
 لا يرد على الزوجين لعدم الرحم في حقهما وأيضاً لما دخل صلى الله تعالى عليه وسلم على سعد بن أبي

وقاض يعوده وقال سعد ما به لا يرثي الا ينقل انا وصي بجميع مالي الحديث الى ان قل عليه الصلاة
 والسلام الثلث خير والثالث كثير فقد ظهر ان سعد اعتقد ان الثلث ترث جميع المال ولم ينكره النبي
 عليه الصلاة والسلام ومنعه من الوصية بما زاد على الثلث مع انه لا وارث له الا بقوله واحدة فقل ذلك على
 صحة القول بالرد الاول ثم تستحق الزيادة على النصف بما لا يجوز له الوصية بالنصف وفي حديث عمرو بن شبيب
 عن أبيه عن جده انه عليه الصلاة والسلام ورث المأعنة من ابنته الى جميع المملكتين ولدها ولا يكون
 ذلك الا طريق الروفي حديث واثله بن الاسقع انه عليه الصلاة والسلام قال تحز الميراث امرأتان لقطعهما
 وعيقهما والابن الذي لو عنت به وايضا أصحاب القروض قد شاركو المسلمين في الاسلام ويرجعون
 بالقرابة ويجرد القرابة في أصحاب القروض وان لم يكن علة للعصوبة لكن يشتبه بها الجميع
 بمنزلة قرابة الام في حق الاح لا بيوام فان قرابة الام وان لم توجد بها نفعها للعصوبة الا انه يحصل
 بها الجميع وبهذا نخرج المجواب عن قوله ما فصل عن القروض مال لا مستحق له فيوضع في بيت
 المال لصالح المسلمين عامة ولما كان هذا الترجيع بالسبب الذي استحقوا به القرضه كان مبنيا
 على القرضه فقير عدلهم على قدر انصابتهم ولم يقطع اعتبار الاقرب والاقربى في أصل القرضه
 بسطة ايضا في استحقاق الرد (ثم مسائل الباب) أي باب الرد عند القائلين به (أقسام أربعة) وذلك لان
 الموجود في المسئلة اما نصف واحد من رد عليه ما فضل واما أكثر من نصف واحد وعلى التقديرين
 اما ان يكون في المسئلة من لا رد عليه أولا يكون فانحصرت الاقسام في الاربعة (أحدها ان يكون في
 المسئلة جنس واحد من رد عليه) وعلى هذا التقدير (فاجعل المسئلة من رؤسهم) أي رؤس ذلك الجنس
 الواحد لان جميع المال له بالقرض والرد معا ورؤسهم متعاقبة فلا تفرق رأس على آخر وذلك (كما اذا
 ترك الميت بنتين أو أختين أو جدتين فاجعل المسئلة من اثنين) واعط كل واحد منهما نصف التركة
 لتساويهما في خمسة حقاق ورجوع جميع المال اليهما على التسوية فيكون القسم على عدد الرؤس
 كافي للعصبات أعني اذا ترك ابنتين أو أخوين أو جدتين مثلا وايضا فرضهم يقسم على عدد رؤسهم
 فيقسم الكل كذلك ابتدأ قطعها لطويل المسافة في القسمة (و) القسم (الثاني اذا اجتمع في المسئلة
 جنسان أو ثلاثة أجناس من رد عليه عند عدم من لا رد عليه) دل الاستقراء على ان الاجتماع الواقع
 بين من رد عليه انما يكون بين جنسين أو ثلاثة أجناس لا يزيد فذلك لئلا يقل جنسان أو أكثر وعلى
 تقدير الاجتماع (فاجعل المسئلة من سهامهم) أي من مجموع سهام هؤلاء المهتمين بالمأخوذة من مخرج
 المسئلة أعني اجعل المسئلة (من اثنين اذا كان في المسئلة سدسان) كجدة واحدة وأخت لأم لان المسئلة
 حينئذ ستة ولهما منها اثنان بالقرضه فاجعل الاثنين أصل المسئلة واقسم التركة عليهما نصفين
 فلكل واحد منهما نصف المال (أو من ثلاثة) أي اجعل المسئلة من ثلاثة (اذا كان فيها ثلث
 وسدس) كولد لأم مع لأم اذ المسئلة على هذا التقدير ايضامن ستة ومجموع السهام المأخوذة للورثة
 المذكورة وثلاثة فاجعلها أصل المسئلة واقسم التركة اثلاثا بقدر تلك السهام فلولدى الأم ثلثان
 من المال ولأم ثلثه (أو من أربعة) أي اجعل المسئلة من أربعة (اذا كان فيها نصف
 وسدس) كبنات بنت ابن أو بنت وأهلان المسئلة ايضامن ستين ومجموع السهام المأخوذة
 منها أربعة ثلاثة للبنات وواحد للبنت والابن أو لأم فاجعل المسئلة من أربعة واقسم التركة
 أربعة ارباعا ثلاثة ارباعا للبنات وربع منها لأم أو بنت الابن (أو من خمسة) أي اجعلها من خمسة
 (اذا كان فيها ثلثان وسدس) كبنتين وأم (أو كان فيها نصف وسدس) كبنات بنت ابن وأم (أو
 كان فيها نصف وثلاث) كاخت لابوأم وأختين لأم وكاخت لابوأم وأم فاسئلة في هذه الصور الثلاث

أيضاً من ستة و السهام التي أخذت منها خمسة في الصورة الأولى للبنتين سهام أو بقية و للام سهم واحد
 فيجعل التركة أنجاساً و بقية منها للبنتين و واحد للام و في الصورة الثانية قد اجتمع أنجاس ثلاثة
 و سهامهم المأخوذة من ستة خمسة أيضاً ثلاثة منها للبنتين و واحد للبنت الابن و واحد للام فقيم التركة
 عليهم أنجاساً بقدر سهامهم فالبنتين ثلاثة أنجاساً و للبنت الابن خمس و للام خمس آخر و في الصورة
 الثالثة يكون السهام المأخوذة من ستة فلاخت من الابوين ثلاثة أسهم و للاختين لأم سهمان و كذا
 للام مع الاخت من الابوين سهمان فيجعل الخمسة أصل المسئلة و يقيم التركة أنجاساً كل ذلك لقصر
 المساقعة فيجعل القسمة قسمة واحدة ألا ترى أنك إذا أعطيت كل واحد من الورثة ما يستحق من السهام
 ثم قسمت الباقي من سهامهم بينهم بقدر تلك السهام صارت القسمة من ثمان إلى القسمة على الوجوه
 المذكورة أن استقامت على الورثة فذاك وإن لم يستقم كما إذا خلف بنتاً و ثلاث بنات ابن فالبنتين ثلاثة
 أسهم تستقيم عليهما و لبنات الابن سهم واحد فلا يستقيم عليهن كان تصحيح المسئلة على قياس ما عرفته
 فاضرب بالثلاثة أنهي عدد رؤس من أنكسر عليه في أصل المسئلة و هي أربعة فيصير اثني عشر للبنت
 منها تسعة و لبنات الابن ثلاثة منقسمة عليهن (و القسم الثالث) من الأقسام الأربعة (أن يكون مع
 الأول) أي مع الجنس الواحد من بر دعليه (من لا ير دعليه) يعني أن يكون في المسئلة جنس واحد من
 بر دعليه و يكون معه من لا ير دعليه كالزوج و الزوجة (أو كل فرد من لا ير دعليه من أقل مخارجه
 و اقسام الباقي) من ذلك المخرج (على عدد رؤس من بر دعليه) أعني ذلك الجنس الواحد كما كنت
 تقسم جميع المال على عدد رؤسهم إذا انقر دوا عن لا ير دعليه (فإن استقام الباقي على عدد رؤس من
 بر دعليه فيها) أي من حجاب هذه الاستقامة و نعمت هي إذا حاجة حينئذ إلى الضرب (كزوج و ثلاث بنات)
 أقل مخارج فرض من لا ير دعليه أربعة فإذا أعطيت الزوج و أحداً منها بقي ثلاثة و هي مستقيمة على عدد
 رؤس البنات و هو نظير ما عرف في باب التصحيح من أنه إن كان سهام كل فريق مستقيمة عليهم بلا كسر فلا
 حاجة إلى الضرب (و إن لم تستقم) ذلك الباقي على عدد رؤس من بر دعليه (فاضرب) على قياس ما عرف في
 باب التصحيح (و في رؤسهم) أي رؤس من بر دعليه (في مخرج فرض من لا ير دعليه إن وافق رؤسهم
 ذلك الباقي) فما حصل تصح منه المسئلة (كزوج و بنتان) فإن أقل مخرج فرض من لا ير دعليه
 أو أربعة فإذا أعطيت الزوج و أحداً منها بقي ثلاثة فلا يستقيم على عدد رؤس البنات الستة لكن بينهما
 موافقة بالثالث إذا عبرة بالداخل كما عرفت فاضرب وفق عدد رؤسهن و هو اثنان في الأربعة يبلغ
 ثمانية و قلل زوج منها اثنان و للبنات الستة (والأى) و إن لم يوافق عدد رؤسهم الباقي (فاضرب كل
 عدد رؤسهم في مخرج فرض من لا ير دعليه) فالبلغ المحاصل من ضرب وفق عدد الرؤس فيه على تقدير
 التوافق أو من ضرب كل عدد الرؤس فيه على تقدير التباين تصحيح المسئلة و قد سبق مثال الموافقة و أما
 مثال المباينة فقله (كزوج و خمس بنات) هذه الصورة كل صورتين السابقتين أصلها من اثني عشر
 لاجتماع الرب و الثلثين لكن تباين دعليه إلى الأربعة التي هي أقل فخرج فرض من لا ير دعليه فإذا
 أعطينا الزوج ههنا و أحداً منها بقي ثلاثة فلا يستقيم على البنات الخمس بل بينها و بين عدد الرؤس مباينة
 ففرض بنا كل عدد رؤسهن في مخرج فرض من لا ير دعليه أي الأربعة فحصل عشرون و منها تصحيح
 المسئلة إذ كان للزوج واحد ضربت في الذي هو خمسة فكان خمسة فاعطيناه ماها و كان
 للبنات ثلاثة ضربت في خمسة حصل خمسة عشر فكل واحد منهن ثلاثة (و القسم الرابع) من
 تلك الأقسام الأربعة (أن يكون مع الثاني) أي مع اجتماع جنسين من بر دعليه (من لا ير دعليه) و إنما
 اكتفينا باجتماع جنسين بنا على أن لا استقرار ادل على أنه لا توجد مسئلة فيها أربع طوائف و هي

وديته (فانقسم ما بين من مخرج فرض من لابر دعليه على من بر دعليه فان استقام الباقي) من ذلك
 المخرج على هذه المسئلة (فيها) فلا حاجة الى الضرب لان الباقي حق من بر دعليه بقدر سهامهم فيقسم
 على مسئلتهم فما اصاب سهمها واحدا فهو لصاحب ذلك السهم وما اصاب سهمين فهو لصاحبهما فاذا
 استقام الباقي على مسئلتهم لم يحتاج ههنا الى عمل في ذلك نعم يمكن ان يستقيم على مسئلتهم ولا يستقيم ما
 اصاب كل جسد على عدد رؤسهم فيحتاج هناك الى الضرب كما استعرفه وهذا الذي ذكرناه من كون
 الباقي في القسم الرابع مستقيما على مسئلة من بر دعليه انما هو في صورة واحدة وذلك لان الباقي من
 مخرج فرض من لابر دعليه اما واحد بان يكون مخرج فرضه اثنين كما اذا اعطى الزوج النصف مع عدم
 الولد ولا شبهة في ان الواحد انما يستقيم على مسئلة من بر دعليه اذا كان مستحق الرشد خصوصا واحدا فتكون
 المسئلة من القسم الثالث واما لثلاثة بان يكون مخرج ذلك الفرض أربعة كما اذا اعطى الزوج الربع للزوج من
 وجود البنات لا يتجاوز الخمسة كما وان صاحب الربع الزوج فان كانت البنات مفردات فالمسئلة
 من القسم الثالث ايضا وان كن مع فري فرض آخر فينشد يكون مسئلة من بر دعليه ارباعا وانما ساولا
 استقامة لثلاثة على شيء من الاربعه والخمسة وان كان صاحب الربع الزوجية به صور ههنا الاستقامة كما
 نذكره واما سبعة كما اذا كان المخرج ثمانية فعطى المرأة وبنتي سبعة ولا استقامة ههنا ايضا لان مسئلة
 من بر دعليه لا يتجاوز الخمسة كما ولا يمكن ان تستقيم السبعة على عدد أقل منها فليس يمكن ان يستقيم
 الباقي من مخرج فرض لابر دعليه على مسئلة من بر دعليه في هذا القسم الا في صورة واحدة وهي ان
 يكون للزوجات) أي لهذا الجنس واحد اكان أو أكثر (الربع) (و يكون الباقي) بين أهل الرذائل
 كزوج أو اربع جدات وست اخوات لام) فان أقل مخرج فرض من لابر دعليه أربعة فاذا أخذت المرأة
 واحدا منها بقي ثلاثة وهي ههنا مستقيمة على مسئلة من بر دعليه لانه ايضا ثلاثة لان حق الاخوات لام
 الثلث وحق الجدات السدس فلا اخوات سهمان وللجدات سهم واحد في هذه الصورة استقام الباقي
 على مسئلة من بر دعليه لكن نصيب الجدات الاربع واحد فلا يستقيم عليهن بل بينهما مائة بنته فقلنا
 ههنا رؤسهن بأسره وكذا نصيب الاخوات الست اثنان فلا يستقيم عليهن لكن بين عدد رؤسهن
 وسهامهن موافقة بالنصف فردنا عدد رؤس الاخوات الى نصفها وهو ثلاثة ثم طلبنا التوافق بين
 أعداد الرؤس والرؤس فلم نجد لها اميا بنته فقدر رؤس الاخوات وهو الثلاثة في كل عدد رؤس
 الجدات وهو الاربعه فحصل اثناعشر ثم ضرب بناها في الاربعه التي هي مخرج فرض من لابر دعليه فصار
 ثمانية واربعين فها تصح المسئلة كان للزوجة واحد فقدر بناها في ذلك المضروب فكان اثني عشر فليقترب
 فاعطيناها الزوجه وكون للجدات ايضا واحد فقدر بناها في ذلك المضروب فكان اثني عشر فليكن واحدة
 منهن ثلاثة وكان للاخوات لام اثنان فقدر بناهما فيبلغ اربع وعشرين فليكن واحدة منهن أربعة
 (وان لم يستقم) ما بين من مخرج فرض من لابر دعليه على مسئلة من بر دعليه (فأضرب جميع مسئلة
 من بر دعليه في مخرج فرض من لابر دعليه فليبلغ) المحاصل بهذا الضرب (مخرج فرض الفريقين
 بالنسبة الى أحدهما) أي فريق من بر دعليه ومن لابر دعليه وان لم يكن يحل تصحيح المسئلة بالنسبة الى
 أحدهما (كأربع زوجات وتسع بنات وست جدات) أصل هذه المسئلة على ما سلف من اربع وعشرين
 لاختلاف الثمن بالثلثين والسدس لكنها رديئة فردناها الى أقل مخارج فرض من لابر دعليه وهو
 الثمانية فاذا دفعتنا ههنا الى الزوجات بقي سبعة فلا يستقيم على الخمسة التي هي مسئلة من بر دعليه ههنا لان
 الفريقين ثلثان وسدس بل بينهما مائة بنته فقدر جميع مسئلة من بر دعليه أعني الخمسة في مخرج من لابر
 دعليه وهو الثمانية فيبلغ اربعين فهذه المبلغ مخرج فرض الفريقين واذا أردت ان تعرف

حصة كل فريق منهم من هذا المبلغ الذي هو مخرج فروضهما قطر بقسماء اثار اليه بقوله (ثم اضرب
 سهام من لا يردها) حتى أقل مخرج فرضه (في مسئلته من برده عليه) فيكون المحاصل نصيب من لا يرده
 عليه من المبلغ المذكور وذلك لا بالارض بنامسلة من برده عليه في أقل مخرج فرض من لا يرده عليه فيكون
 المحاصل من ضرب سهام من هذا الاقل في المضروب الذي هو تلك المسئلة حصته من المبلغ الذي حصل
 هذا المضروب في المخرج الاقل على قياس ما تتحققه فيما مر (واضرب أيضا سهام كل فريق لمن يرده
 عليه) من مسئلتهم (فيما بقي من مخرج فرض من لا يرده عليه) فيكون المحاصل نصيب ذلك الفريق
 بمن برده عليه وذلك لان حق كل فريق بمن برده عليه انما هو في الباقي من مخرج فرض من لا يرده عليه
 بقدر سهامهم في المسئلة المذكورة للزوجات من ذلك المخرج واحد فاذا ضرب باقي النجسة التي هي مسئلة
 من برده عليه كل المحاصل خمسة فهي حق الزوجات من الاربعين والبنات من مسئلة برده عليه أربعة
 فاذا ضرب بناها فيما بقي من مخرج فرض من لا يرده عليه وهو سبعة بلغ ثمانية وعشرين فهي لمن من
 الاربعين وللجدات من مسئلة من برده عليه واحد فاذا ضرب بناها في السبعة كان سبعة فهي للجدات فقد
 استقام فرض من لا يرده عليه فرض كل فريق بمن برده عليه وان لم يستقم على أحد كل فريق في ذلك
 قال (وان انكسر) السهام المأخوذة من مخرج فروض الفريقين (على البعض) أو الجميع (صحح المسئلة
 بالاصول السبعة المذكورة) في باب التصحيح في الصورة التي نحن فيها كل من الاربعين نصيب
 الزوجات الاربع خمسة فين رؤسهن وسهامهن مباينة فاخذ جميع عدد رؤسهن وكان سهام البنات
 التسع منها ثمانية وعشرين فين الرؤس والسهام مباينة فخذ الرؤس بمحاثه وكان سهام الجدات
 الست منها سبعة فينبغي ايضا مباينة فاخذ عدد رؤسهن باسمه ثم طيننا بين أعداد الرؤس الموافقة
 فوجدنا ان بين رؤس الجدات ورؤس الزوجات موافقة بالنصف فنصف الاربع في الستة فبلغ
 اثني عشر وهي موافقة لرؤس البنات التسع بالثلث فنصف بنات التسعة في اثني عشر فنحصل ستة
 وثلاثون فنصف بناها المحاصل في الاربعين فبلغ ألفا وأربعمائة وأربعين فها تصح المسئلة على أحد
 الفريقين كان نصيب الزوجات من الاربعين خمسة وقد ضرب بناها في المضروب الذي هو ستة وثلاثون
 فبلغ مائة وثمانين فلكل واحدة من الزوجات خمسة وأربعون وكان نصيب البنات منها ثمانية
 وعشرين وقد ضرب بناها في ذلك المضروب فصار ألفا وثمانية فلكل واحدة من مائة واثني عشر وكان
 نصيب الجدات منها سبعة وقد ضرب بناها في المضروب المذكور فصار مائتين واثنتين وخمسين فلكل
 واحدة من الجدات اثنتان وأربعون فان قلت قد اعترض في القسم الثالث المماثلة والواقعة والمباينة بين
 الباقي من أقل مخرج فرض من لا يرده عليه وبين عدد رؤس من برده عليه فلماذا اقتصر في القسم
 الرابع على المماثلة والمباينة في ذلك الباقي وبين مسئلة من برده عليه ما واحد أو ثلاثة أو سبعة كما سبق
 قرر بر من ان المخرج اما اثنتان واما أربعة واما ثمانية ومسئلته من برده عليه اما اثنتان أو ثلاثة أو أربعة
 أو خمسة كما سلف تصور موافقة أصلا بين هذه الأعداد وبين تلك بخلاف القسم الثالث إذ يمكن
 فيه ان يكون عدد رؤس من برده عليه عددا موافقا للباقي من مخرج فرض من لا يرده عليه كما في المثال
 الذي سبق ذكره آنفا

﴿باب مقاسمة المجد﴾

المقاسمة مقاسمة من القسم ولا قسمية بين المجد والأخوة والأخوات على مذهب أبي حنيفة رحمه
 الله فليقل هذا الباب المقاسمة معني على قول صاحبيه ومن وافقهما (قال أبو بكر الصديق رحمه الله
 ومن تابعهم من الصحابة) كابن عباس وابن زبير وابن عمر وحذيفة بن اليمان وأبي سعيد الخدري وأبي

(مطلب على بحث مقاسمة
 المجد مع بني الاعيان
 والعلات)

ابن كعب وعاز بن جبل وأبي موسى الأشعري وعائشة وغيرهم رضوان الله تعالى عليهم (بنو
 الأعيان وبنو العلات) من الأخوة والأخوات (البرنون مع المجد) كالبرنون مع الأب بل المجد يستبد
 بجميع المال كالأب (وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله وشريح وعطاء موقوف الزبير وعمر بن عبد العزيز
 والحسن وابن سيرين (وبه يفتي) عند أبي حنيفة رحمه الله) وقال علي وابن مسعود وزيد بن ثابت بن نون
 المجد هو قولهما وقول مالك والشافعي رحمه الله تعالى) وأما بنو الأخفاء فيسقطون مع المجد جاعا
 كأمر وأعلم أن المجد يشبه الأب في حجب أولاد الأم وفي أنه إذا تزوج الصغير أو الصغيرة لم يكن لهما اختيار
 إذا بلغا وفي أنه لا ولاية للأخ في النكاح مع قيام المجد في ظاهر الرواية كالأب وفي أنه لا يقتل المجد ولد الولد
 وفي أن حليته كل واحد من المجانيين تحرم على الآخر وفي عدم قبول الشهادة وفي محبة استبدال المجد مع
 عدم الأب وفي أنه لا يجوز دفع الزكاة إليه وفي أنه يتصرف في المال والنفس كالأب ويشبه الأخ في أنه إذا
 كان للصغير جد وأم كانت النفقة عليهما أثلا على اعتبار الميراث كما على الأخ والأم وفي أنه لا يفرض
 النفقة على المجد المعسر كالأخ وفي عدم وجوب صدقة القطر للصغير على المجد وفي أن الصغير لا يصير مسلما
 بإسلام المجد وفي أنه إذا قرأ بمأفاهة وابنه لا يثبت النسب بمجرد إقراره وفي أنه لا يجوز ولا ما قالته مؤلام
 كل ذلك كما في الأخ فلتعارض هذه الأحكام اختلقت العلماء من الصحابة والتابعين وغيرهم رضوان
 الله تعالى عليهم أجمعين في مسئلة المجد مع الأخوة وتوقف بعضهم فيها كما توقف أبي حنيفة رحمه الله في
 مسئلة الدهر ووقت الحتان وأطفال المشركن وامتنع جماعة عن الفتوى في المجد وقال محمد بن سلمة
 يقضي فيه بالاصطلاح وقال محمد بن الفضل البخاري يدفع إليه السدس الذي اجتمعت عليه الصحابة
 ويصلح على الباقيين ثم إن أبي حنيفة رحمه الله اختار قول أبي بكر رضي الله عنه لأنه ثبت على قوله ولم
 يختلف عنه الرواية وقدروى عن عبيدة بن سلمان أنه قال حفظت في الحديث سبع قضية يخالف بعضها
 بعضها وفي رواية أن عمر خطب الناس فقال هل رأى أحد منكم النبي صلى الله عليه وسلم قضى المجد فقال
 رجل رأيت حكم المجد بالسدس فقال مع من كان من الورثة قال لا أدري فقال لا أدري ثم قام آخر فقال
 رأيت قضى المجد بالثلث فقال مع من كان من الورثة فقال لا أدري قال لا أدري ثم قال لا أدري ثم شهد
 ثالث بالنصف ورابع بالجميع ثم أجمع الصحابة في بنت لستفوا في المجد على قول واحد فقطعت
 حقيقتهم السقف ففترقوا مذمورين فقال عمر رضي الله عنهما ان يجتمعوا في المجد على شيء والدليل على ما اختاره
 أبو حنيفة رحمه الله ما نقل عن ابن عباس أنه قال لا يثبت الله زيد بن يحيى ابن الابن وإنما لا يجعل أب الأب
 أبابا معناه ان الاتصال والتقرب من المجانيين يكون على صفة واحدة فقامات المجد قام ابن الابن مقام
 الابن في حجب الأخوة فكذلك ان مات ابن الابن ينبغي أن يقوم أب الأب مقام الأب في حجبهم أيضا
 وأعلم أن عليا وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهم بعد ما فاههم على تورث الأخوة مع المجد
 اختلقوا في كيفية القسمة فذهب على أن ما يقاسم الأخوة ما لم ينقص خنهم من السدس فإذا انتقص
 ينحط السدس لأن الأب لا ينقص حظهم من السدس فإذا كان مع أخوان لأب وأم أو ثلاثة أو أربعة
 فالمقاسمة تخير له فإذا كانوا خمسة فاقاسموا السدس سواهم وان كانوا ستة كان السدس خيرا له وأيضا بنو
 العلات لا يعدون في القسمة عندنا فإذا كان المجد مع الأخ لأب وأم أو أخ لأب أو أم كان المال ينقسم بينهم وبين
 الأخ من الأولين وأيضا المجد عندنا لا يعصب الأخوات المنقرات أصلابا ل تكون الأخت عنده
 صاحبة فرض فإذا كانت معه أخت لأب وأم وأخت لأب فلا ولي نصف المال والثانية سدسه والجد
 الباقي وذهب ابن مسعود إلى أن المجد يقاسمهم ما لم ينقص حظهم من الثلث وافق فيه زيد بن
 العلات لا يعتد بهم في المقاسمة مع بني الأعيان وافق فيه عليا وإن الأخوات المنقرات فوات فروض

وفي نسخة أبو

مع الحمد كعند علي وقد نخص صاحب الكتاب قول زيد بالذرة كقول أبي يوسف ومحمد راجعاً إلى الله اختاراً
قوله في القسمة دون قول علي وابن مـ. وعود رضي الله تعالى عنهم ما ومن رسم المقتضى انه اذا كان أبو حنيفة
وجه الله في جانب وصاحباً في جانب كان هو مخيراً في اختيار أي القولين شاء مقتضاً ليد قول زيد
تخصيص علي جانباً قومه فلذلك قال (وعند زيد بن ثابت الجدمع بنى الاعيان وأوالعالات أفضل
الامر بن من المقاسمة من ثلث كل المال) اذا لم يخلط بينهم قوسهم (وتفسير المقاسمة ان يجعل الحمد في
بالقسمة كأحد الاخوة) فيقسم المال بينهم وبين الاخوات للذكر مثل حظ الأنثيين ويجعل نصيبه مع
الاخوة كصيب واحد منهم وذلك لانه يشبه الابن من جهة ويشبه الاخ من جهة أخرى فوفرنا عليه حقه
من الشبه من جهة واحدة كالاب في حجب الاخوة لأم وكالاخ في قسمة الميراث باذاعت القسمة خير له فاذا
لم تكن خير له أعطينا له ثلث المال لانه مع الاولاد يرث السدس مع الاخوة بصاعف ذلك وأيضاً اذا قسم
المال بين الابوين فالأم الثلث والاب الثلثان وهما في الدرجة الاولى ولما كان الحمد والمجدوة في الدرجة
الثانية وكان للجدوة السدس كان للجد ضعفه أعني الثلث فاذا مع الحمد أخ واحد أخذنا المقاسمة نصف
المال فهي خير له من الثلث واذا كان معه اخوان فهم أمساويان واذا كان معه ثلاث اخوات فالثلث
خير له لان نصيبه بالمقاسمة حينئذ ربع فاذا كانت معه أختان لاب وأم أو ثلاث اخوات فالمقاسمة أخرى
له وان كانت معه أربع اخوات فهي والثلث سواء وان زانت الاخوات على الأربع كان الثلث خير له
(وبنو العلات يدخلون في القسمة مع بنى الاعيان اضرار الجد فاذا أخذ الحمد نصيبه فبنو العلات
يخرجون من بين خاتئين بغير شيء) والباقي من المال تنصيب الحمد لبنى الاعيان يتقاسمون فيما
بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين وذلك لان بنى العلات يرون مع الجد اذا اعدم بنو الاعيان ولا يرون
معهم فلا يمدن اعتباراً رزقهم في حق الجد واعتبار سقوطهم في حق بنى الاعيان فيعقدون في القسمة
تقديلاً لتنصيب الجد فلا يأخذون شيئاً ونظيره ان يخلف أم أو أخاً لاب وأم أو أخاً لاب فالأم السدس اعتباراً
للاخ من الابي حجبها لكونه وارثاً معها في الجملة مع انه محجوب ههنا بالاخ من الابوين فاذا كان مع
الجد أخ لاب وأم أو أخ لاب فالمقاسمة وثلث المال سواء فللجد الثلث وللأخ من الابوين الباقي وخرج
الأخ لاب خائباً وان دخل في الحساب وان فرضنا يبدل الأخ لاب أختاً لاب كانت المقاسمة خيراً للجد
وتكون المسئلة من خمسة فللجد منها سهمان والباقي للأخ من الابوين ولا شيء للأخت من الابان
بنو العلات يخرجون من بين خاتئين بغير شيء (الا اذا كانت من بنى الاعيان أخت واحدة فاتها اذا
أخذت فرضها) أي مقدار فرضها (أعني نصف الكل بعد نصيب الحمد في شيء بعد مقدار فرضها
فلبني العلات والا) أي ان لم يبق شيء بعد مقدار فرضها (فلأبني لهم) وانما قلنا بقدر فرضها لان
الاخوات لاب وأم أو لاب يصرن عصبية مع الجد عند زيد بن مـ فلا يبق لمن فرض عنده الا في المسئلة
الاكدرية كما ستقف عليه لكن حظ الاخت لاب وأم اذا كانت واحدة لا يزاد على نصف المال ولا
ينقص منه مع وجود بنى العلات فتأخذ مقدار فرضها كاملاً لا يرى لو كان مكن الجد صاحب فرض
سوى البنات وبنات الابن لاخذ صاحب الفرض فرضه موكان للأخت من الابوين نصف المال فان
بقى شيء كان لبنى العلات فكذلك يكون لها نصف المال مع الجد فان بقي شيء كان لهم وذلك (كجد وأخت
لاب وأم وأخت لاب) فههنا المقاسمة خير للجد لاننا جعله كالاخ فكان في المسئلة خمس اخوات فللجد
سهمان في ثلثة أسهم فللأخت من الابوين نصف الكل وهو اثنان ونصف فأكبرت المسئلة
فضر بناها في خرج النصف صارت عشرة فللجد أربعة وللأخت لاب وأم خمسة فبق سهم واحد
لا يستقيم على الأخين لاب فضر بناه دهما في عشرة صارا المحاصل عشر بن فيها تصع المسئلة فللجد

ثمانية والاخت من الابوين عشر وتولالاختين لاب اثنتان والى ما نصلهنا وأشار بقوله (فبقي للاختين لاب
عشر المال وتصح من عشر بن) وذلك في نصحه مع المسئلة ان تقول للجد سهمان ولكل أخت سهم
واحد شمار الاخت من الابوين تسع ومن الاختين لاب ما ينصف له نصف المال وهو سهم واحد ونصف
فبمقي للاختين لاب نصف سهم ولكل منهما ربع فوهم الكسر بالربع فضر بنظر جهة في أصل المسئلة
وهو خمسة صارت عشر بن هذا مثال ما يبقى لبني العلات شي وأما مثال ما لا يبقى لهم شي بعدما أخذت
الاخت لاب وأم فرضها فقد ذكره بقوله (ولو كانت في هذه المسئلة أخت واحدة لاب مكان الاختين لاب
لم يبق له شيء) وذلك لان الجدا أخذها بالمقاسمة نصف المال وهو خير له من ثلاث فيبقى نصف آخر
للاخت لاب وأم فلم يبق للاخت لاب شي وكذا الحال اذا كانت من بنى الاعيان أختان فصاعدان كان
الثالث خير له من المقاسمة أو مساوياً له أخذ الجدا الثلث وكان الثلثان نصيب الاخوات من الابوين
وان كانت المقاسمة خير له أخذنا زاد على الثلث فيبقى من المال ما هو أقل من الثلثين لتلك الاخوات
فلهن على التقدير الأول مقدار فرضهن وعلى الثاني ما هو أقل منه فلم يبق لبني العلات شي على
التقدير بن (واذا اختلف بهم) أى بالجد والاخت من بنى الاعيان أو العلات أو من سما في صورة المضارة
كأمرت (فوسم فلجد ههنا أفضل الامور الثلاثة بعد فرض ذى السهم) أى بدفع الذى ذى السهم سهمه
ثم يعطى للجد ما هو أفضل الامور الثلاثة التى هى المقاسمة المذكورة سابقاً وثالث ما يبقى وندس جميع
المال وذلك الأفضل (أما المقاسمة كزوج و جد وأخ فالمسئلة) من اثنين لوجود النصف واحد منهما
الزوج الآخر للجد والاخت مناصفة ولا يستقيم عليهما فضر بناعددهما في أصل المسئلة حصل أربعة
فلزوج اثنتان ولكل واحد من الجد والاخت واحد فقد حصل له بالمقاسمة ربع جميع كل المال وهو
أفضل من سدسه وكذا من ثلث ما بقي ههنا لانه سدس كل المال أيضاً (وأما ثلث ما يبقى) بعد فرض
ذى السهم (كجد و جد وأخت وأخوين) فالمسئلة ههنا من ستة للجد والاخت سدس فيبقى خمسة ولان ثلث
فضر بنا مخرج الثلث في الستة صار ثمانية عشر فلجد ستة ثلاثة فيبقى خمسة عشر ثلثها وهو خمسة للجد
والباقي منها عشرة فللكل واحد من الاخوين أربعة وللأخت اثنتان ولما كان ثلث ما يبقى ههنا أفضل
من المقاسمة لان المسئلة على تقديرها من ستة أيضاً للجد واحد منها فيبقى خمسة فاذا جعلنا الجدا كاخ
كان هو مع الاخوين والاخت كسبع اخوات ولا سقامة للخمس على السبعة بل بينهما تباين فضر بنا
عدد الرؤس وهو السبعة في أصل المسئلة وهو الستة فضل اثنتان وأربعون فلجد منها السبعة و يبقى
خمس وثلاثون فللكل واحد من الجد والاخت من عشرة وللأخت خمسة ولا خلاف ان الخمسة من ثمانية
عشر أفضل من عشرة من اثنين وأربعين وكذلك ثلث ما يبقى في هذه الصورة أفضل من سدس جميع
المال لان المسئلة على هذا التقدير أيضاً من ستة فللكل واحد من الجد والجد منها واحد فيبقى أربعة
بن الاخت والاخوين وهم كخمس اخوات فلا يستقيم الاربعة عليهما بل بينهما ما ينافى فاذا فرض بنا
الخمس التى هى عدد الرؤس في الستة بلغ ثلاثين فللكل من الجد والجد خمسة والاخت أربعة فلو اكل
واحد من الاخوين ثمانية ولا شبهة في ان خمسة من ثمانية عشر أفضل من خمسة من ثلاثين (وأما
سدس جميع المال كجد و جد و بنت وأخوين) فاصل المسئلة من ستة لاجتماع النصف والسدس
فبلغت نصفها وهو ثلاثة للجد سدسها وهو واحد فيبقى سهمان فان قام الجد والاخوين كان له ثلث
السهمين أعني ثلثي سهم واحد وان أعطيت له ثلث ما يبقى كان له أيضاً ثلثا سهم واحد واذا أعطيت له
سدس جميع المال كان له سهم تام فالسدس خير له وحينئذ يبقى للاخوين سهم واحد لا يستقيم عليهما
فاذا فرض بنا عدد رؤسهما في الستة بلغ اثني عشر ومما تصح المسئلة (واذا كان ثلث الباقي خير للجد

وليس الباقي ثلث صحيح فاضرب مخرج الثلث في أصل المسئلة كما صورناه في المثال المذكور ولا قضية
 ثلث ما سبق على المقاسمة فوسدس كل المال حيث ضربنا الثلاثة في الستة فصار ثمانية عشر وتصبح
 منها المسئلة فان تركت جدوا وزواجاً بنتاً وأماً وأختاً (لاب وأم وأب) فالسدس خير للجد وتقول المسئلة
 الى ثلاثة عشر ولا شيء للاخت) هذه المسئلة من اثني عشر لاجتماع النصف والربع والسدس على
 ما سلف وتقول الى ثلاثة عشر لان البنت تأخذ النصف من اثني عشر وهو ستة والزوج يأخذ الربع
 وهو ثلاثة والجد يأخذ السدس وهو اثنين فيبقى للام واحد ولا بد لها من اثنين لان حقها السدس فيراد
 على اثني عشر واحد آخر فيصير ثلاثة عشر ولا شيء للاخت لانها تصير عصبتهم البنات كذا مع الجد
 فاذا عالت المسئلة لم يبق للعصبة شيء وأما أخذ الجدة السدس فبالفرضية لا بالعصبة وانما كان سدس
 جميع المال خبره لانه يأخذ حينئذ اثنين من ثلاثة عشر وعلى تقدير المقاسمة اذا أخذ الزوج الربع
 من اثني عشر والبنت النصف وللأم اثنين يبقى للجد والاخت واحد فيجعل كالاختين فيكون مع
 الاخت كسلا ثلاث اخوات ولا استقامة للواحد على ثلاثة فيضرب الثلاثة في اثني عشر فحصل ستة
 وثلاثون فالبنت ثمانية عشر والزوج تسعة وللأم ستة فيبقى ثلاثة للجد اثنتان والاخت واحد وكذا
 الحال على تقدير أخذه ثلث ما يبقى لان الباقي وهو الواحد لا يوجب جده ثلث صحيح فيضرب مخرج جده في
 أصل المسئلة لينبع أيضاً ستة وثلاثين ومن المعلوم ان اثنين من ثلاثة عشر خير منهما من ستة وثلاثين
 فان قالت هذه المسئلة من المسائل التي كان السدس فيها خير للجد من المقاسمة وثلث ما يبقى فلماذا
 ذكرت هنا ولم تقتصر على المثال الذي مر قلت في ذكرها فائدة أخرى وهي ان الاخت لاب وأم وأب وان
 لم تكن محجوبة بالجد لكنها لا ترضى مع بعض المسائل لعارض كافي هذه المسئلة التي نحن فيها فان
 كون السدس خير ان يقتضى ان يجعل الجد فما صاحب فرض وقد عالت المسئلة بالفروض التي
 اجمعت فيها من اثني عشر الى ثلاثة عشر فلم يبق شيء للاخت التي صارت عصبتهم البنات والجد كما
 عرفته وما أتيت من تدقيق هذا الكلام (واعلم ان زيد بن ثابت لا يجعل الاخت لاب وأم وأب
 صاحبة فرض مع الجد) بل يجعلها معه عصبته (التي المسئلة الاكدرية) فانه يجعلها معها صاحبة فرض
 مع الجد (وهي زوج وأم وجد وأخت لاب وأم وأب للزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس
 والاخت النصف ثم يضم الجد نصيبه الى نصيب الاخت) فيقسمان مجموع النصيبين (لذا كرمثل
 حظ الاثنين) وذلك (لان المقاسمة خير للجد من السدس وثلث الباقي) وهذه المسئلة (اصلها من
 ستة لاجتماع النصف والثلث والسدس) وتقول الى تسعة اذ للزوج من الستة ثلاثة وللأم اثنتان
 وللجد السدس فلم يبق للاخت شيء فزدنا على المسئلة نصفها فصار تسعة فالجد واحد للاخت ثلاثة
 ومجموع النصيبين أربعة فمقتضى المسئلة للاخت كرمثل حظ الاثنين ولا استقامة في القسمة
 لان الجد منزلة الاختين فلا تسعهم أربعة على ثلاثة فيضرب الثلاثة التي هي عدد الرؤس في المسئلة
 وعولما أعني التسعة فيحصل سبعة وعشرون واليه الاشارة بقوله (وتصع من تسعة وعشرين)
 فللزوجة منها تسعة وللأم ستة وللجد ثلاثة وللأخت تسعة ثم يضم نصيب الجد الى نصيب الاخت فيصير
 اثني عشر فيقسم الباقي بينهما كما مر فللجد ثمانية وللأخت أربعة فجد جعل زیدهما نالاخت ابتداء
 صاحبة فرض كيلا يحترم السير بالمرجوع لهما عصبته بالآخر كيلا يزيد نصيبه على نصيب الجد
 الذي هو كالأخ فان قامت فلم يجعل الاخت في المسئلة المتقدمة صاحبة فرض كيلا تصير محرومة فيها
 قلت هناك مانع من جعلها صاحبة فرض وهو وجود البنت بخلافه في الاكدرية اذ لما نفع من
 جعلها كذلك قيل ولعل غرض الشيخ من ايراد المسئلة المتقدمة التنبه على ان زيداً انما لم يجد في ذلك

(مطلب المسئلة
 الاكدرية)

المسئلة بدام حرمان الاخت بناء على ان السدس خير للجد او تكتب حرمانها ولم يجعلها صاحبة فرض فيها
لوجود البنت وما في الاكدرية فلا ضرر ورة حرمانها لانه يمكن جعلها صاحبة فرض فيها قلما اعطاها
فرضها رأى نصيبها أكثر من نصيب الجد فامر بالخلط والقسمة على الوجه الذي عرفته (سميت هذه)
المسئلة (اكدرية لانها واقعة أمر أقدم مني اكدر) فانها ماتت وخلفت أولئك الورثة المذكورة
واثنى على زيد مذهبهم فيها فنسبت اليها وقيل ان شخصاً من هذه القبيلة كان يحب مذهب زيد
في الفير انص فسأله عبد المثلث مروان عن هذه المسئلة فاطخط في جوابها فنسبت وقد قال انها
تكررت على أصحاب الفرائض أو كدر الحمد على الاخت نصيب أو أهل العراق بسوءها
الفراء لثهرت فيما بينهم (ولو كان مكلن الاخت أخ أو اختان فلا عول ولا اكدرية) أما انه اذا كان
مكلن أخ فلا عول فلان سدس جميع المال خير للجد والمسئلة من ستة فيكون السدس الباقي
بعد فرض الزوج والام للجد بالفرض اذ لا ينقص حقه عن السدس الباقي اجماعاً فلا شيء للاخ
كلام يكن شيء للاخت في المسئلة المتقدمة التي أعلنها وأعطينا الجد فيها السدس ولا اكدرية أيضاً لان
الاخ عصية لا يمكن له بدفع صاحب فرض فاضطر الى حرمانه بخلاف الاخت في الاخت في الاكدرية
كاسبق تقريره وأما انه اذا كان مكلن الاختان فلا عول أيضاً فلا تترادف الام من الثلث الى السدس
والمسئلة من ستة فلزوج ثلاثة وللأم واحد وللجد أيضاً واحد فيقضي للاختين واحد لكل واحدة يستقيم عليها
فرض بناء على أصل المسئلة بلغ اثني عشر فما نصنع المسئلة بخلاف الاكدرية اذ لم يق في الاخت
شيء فوجب ان تعال على الوجه الذي تقرر سابقاً ولا اكدرية لان أصول زيد ههنا مستقيمة

(باب المناصفة)

هي مقابلة من النسخ بمعنى النقل والتحويل والمراد بها ههنا ان ينتقل نصيب بعض الورثة بوجوبه
قبل القسمة الى من يرثه منه وأنيه الإشارة بقوله (ولو صار بعض الانصاف اميراً ثاقباً للقسمة) فنقول
ان وريثة الميت الثاني من عدله من وريثة الميت الاول ولم يقع في القسمة تعبير فانه يقسم المال حينئذ
قسمة واحدة اذ لا فائدة في تكرارها كما اذا ترك بنين وبنات من أم أو واحدة ثم ماتت إحدى البنات
ولا وارث لها سوى تلك الاخوة والاخوات لابل وأم فانه يقسم مجموع الزكوة بين الباقيين للذكر مثل
حظ الانثيين قسمة واحدة كما كانت تقسم بين الجميع كذلك فكان الميت الثاني لم يكن في البين وان
وقع في القسمة تعبير بين الباقيين كما ذكرنا انما من امرأة وثلاث بنات من امرأة أخرى ثم ماتت إحدى
البنات وخلفت هؤلاء أعني الاخ لابل والاثنين من الابوين أو كلن وريثة الميت الثاني غير وريثة الميت
الاول كما في الصورة التي ذكرها بقوله (كزوج وبنت وأم فمات الزوج قبل القسمة عن امرأة أو ابوين
ثم ماتت البنت) قبلها أيضاً (عن ابنين وبنت ورجدة) هي أم المرأة التي ماتت أولاً (ثم ماتت) هذه
(الجدعة عن زوج أو أخوين) فنقول (الأصل فيه) أي فيما ذكر من صيرورة بعض الانصاف اميراً ثاقباً بل
القسمة والمراد ما يتناول هذين النوعين الآخرين فقط (ان تصحح مسألة الميت الاول) باله وأحد
السابقة (وتعطى سهام كل وارث) (من هذا التصحيح) (ثم تصحح مسألة الميت الثاني) بتلك القواعد
أيضاً (وتنظر بين ما في يده من التجميع الاول وبين التجميع الثاني ثلاثة أحوال) هي المعاناة
والموافقة والممانعة (فان استقام) بسبب المعاناة (ما في يده من التجميع الاول على التجميع الثاني)
فلا حاجة حينئذ الى الضرب على قياس ما في باب التصحيح من ان سهام كل غريم ان كانت
منقسمة عليهم بلا كسر فلا حاجة الى الضرب فان التصحيح الاول ههنا بمنزلة أصل المسئلة هنالك
والتصحيح الثاني ههنا بمنزلة رأس المقسوم عليهم ثم وما في يد الميت الثاني بمنزلة سهامهم من

قوله بداي غنا تقرير
شيعنا رشيدي حفظه
الله
(مطلب على بحث
المناسفة)

أصل المسئلة في صورة الاستقامة تصح المسئلان من التصحيح الاول كما اذا مات الزوج في المثال
المذكور عن امرأته أو بن علي ماذ كرفي الكتاب وذلك لان المسئلة الاولى رديئة لان أصلها اثنا عشر
لاجتماع ربع والتصف والسدس فاذا أخذ الزوج منها ثلاثة والبن تسعة والام اثنين بقي منها واحد
يجب ردها على البنت والام بقدر سهامهما فاذا ردنا المسئلة الى أقل بخارج فرض من لا يرده عليه
صارت أربعة فاذا أخذ الزوج منها واحد بقي ثلاثة فلا تقسم على الاربعة التي هي سهام البنت والام
بل بينهما بقية فضر ب هذه السهام التي هي منزلة الرأس في ذلك الاق فيحصل ستة عشر فلز وج
منها أربعة للبنت تسعة والام ثلاثة ثم تلك الاربعة التي هي للزوج منقسمة على ورثة المذكورين
فلزوجة واحد منها ولامه ثلث ما يبق وهو أيضا واحد ولا ييه اثنين فاستقام ما كان في بدالزوج من
التصحيح الاول على التصحيح الثاني ومحت المسئلان من التصحيح الاول (وان لم يستقم ما في يده)
من التصحيح الاول على التصحيح الثاني (فانظر ان كان بينهما مائة فاضرب وفق التصحيح الثاني
في جميع التصحيح الاول على قياس ما) في باب التصحيح من انه اذا انكسر سهم طائفة واحدة عليهم
وكان بين سهامهم ورؤسهم مائة فاضرب وفق عدد الرأس في أصل المسئلة فكذلك هنا يضرب وفق
التصحيح الثاني الذي هو منزلة الرأس هناك في التصحيح الاول القائم هنا (مقام أصل المسئلة)
فيحصل به ما تصح منه المسئلان كما اذا ماتت البنت أيضا في ذلك المثال وخلفت كذا كرايين و بنتا
وجد قان ما في يدها من التصحيح الاول تسعة وتصحيح مسئلتهما من ستة وبينهما مائة فاضرب
ثلث الستة وهو اثنان في ستة عشر فالبلغ وهو اثنان وثلاثون مخرج المسئلتين فن كان سهامه من
ستة عشر أعني ورثة الميت الاول يضرب سهامه تلك في وفق مسئلة البنت وهو اثنان فيكون ما حصل
نصيبه ومن كان سهامه من ستة أعني ورثة الميت الثاني يضرب سهامه في وفق ما كان في يد البنت وهو
ثلاثة فاحصل كان نصيبه وقد كان لام الميت الاول ثلاثة من ستة عشر نصيبها في اثنين يبلغ ستة فهي
لها وكان للزوج منها أربعة بقية نصيبها في اثنين يحصل ثمانية فهي له ومنقسمة على ورثته فله في حقه
منها سهمان ولا ييه أربعة ولا سهمان هما ثلث ما يبق أيضا وان ضربنا نصيب كل من الورثة من
ستة عشر في ذلك الوفق لم يختلف الحال وكان لكل واحد من ابني البنت سهمان من مسئلتهما وهي
الستة فاذا ضرب باقي الثلاثة كان ستة فهي له وكان لبقتهما من مسئلتهما سهم واحد فاذا ضربنا
في الثلاثة كان ثلاثة فهي لها وكان لجدتهما من مسئلتهما أيضا سهم واحد يضرب في ثلاثة فهي
لها وقد كان لها باعتبار كونها المات أولاسة من اثنين وثلاثين في بدالجدته ثمانية (وان
كان بينهما) أي بين ما في يده من التصحيح الاول وبين التصحيح الثاني (مباينة فاضرب كل
التصحيح الثاني في كل التصحيح الاول) على قياس ماذ كرفي باب التصحيح على تقدير المباينة بين
رؤس الطائفتين وبين سهامهن كما اذا ماتت في ذلك المثال الجدة التي هي أم المرأة المتوفاة وأل وخلفت
زوجا وخن فان ما في يدها تسعة كما عرفت انفق تصحيح مسئلتهما أربعين بين التسعة والاربعة
مباينة فاضرب حينئذ الاربعة في التصحيح السابق أعني اثنين وثلاثين (يلج مائة وثمانية وعشرين
فهي مخرج المسئلتين) فن كان له نصيب من الاثنين وثلاثين يضرب نصيبه في الاربعة التي هي مسئلة
الجدة ومن كان له نصيب من الاربعة يضرب نصيبه منها في جميع ما كان في بدالجدته وهي التسعة فيقول
قد كان لأم آمن مات تأنها ووزوج الميت الاول سهمان من الاثنين والثلاثين فاضربتهما في الاربعة
بلغ ثمانية فهي لها وكان لايه منها أربعة بقية نصيبها في الاربعة يبلغ ستة عشر فهي له وكان لامه منها فاذا
ضربتها في الاربعة صارت ثمانية فهي لها وكان لكل واحد من ابني من مات تأنها وهي بنت الميت الاول

ستة من العدد المذكور نضر بها في الأربعة يبلغ أربعة وعشرين فهي لكل واحد منهم ما وكان
 ليستها ثلاثة من ذلك العدد فإذا ضربنا في الأربعة يبلغ اثني عشر فهي لما وكان الزوج من مات رابعا
 وهي المدة المذكورة من الأربعة التي هي مسئلتها سهمان فإذا ضربتها في النسخة التي كانت في يدها
 يصير ثمانية عشر فهي لكل واحد من أخويهما من مسئلتها سهم واحد نضر به في النسخة
 فيكون تسعة فهي لكل واحد منهما (فالمبلغ) المحاصل من كل واحد من الضربين على تقدير
 الموافقة والمباينة (مخرج المسئلتين) وما ندرج فيه ما إذا أردت أن تعرف نصيب كل واحد
 من الورثة من ذلك المبلغ على قياس ما ذكر في معرفة انصباء الورثة من التجميع (قسمهم ورثة
 الميت الأول) من تجميع مسئلته (تضرب في المضروب أعني في التجميع الثاني) على تقدير المباينة
 (أوفي وقفه) على تقدير الموافقة فيكون المحاصل من ضرب سهام كل وارث منهم في هذا المضروب
 نصيبهم من المذكور كما قررنا هالك خيما فصلناه في ثلثي التوافق والبيان والسبب فيه أن التجميع
 الثاني ووقفه ههنا بمنزلة المضروب في أصل المسئلة هالك (وسهام ورثة الميت الثاني) من تجميع
 مسئلته (تضرب في كل ما في يده) على تقدير المباينة (أوفي وقفه) على تقدير الموافقة فيكون المحاصل
 من ضرب سهام كل واحد منهم في ذلك المبلغ كما ثبت عليه فيما فصل سابقا وذلك
 لأن حق ورثة الميت الثاني إنما هو فيما في يده فصار سهام كل واحد منهم مضروبة فيه (وإن مات ثالث
 من الورثة قبل القسمة (أو) مات (رابع أو خامس) منهم قبلها (فاجعل المبلغ الذي صنع منه
 المسئلة الأولى والثانية (مقام) تجميع المسئلة الأولى) (اجعل المسئلة الثالثة المتعلقة بالميت
 الثالث (مقام) المسئلة الثانية) في العمل كأن الميت الأول والثاني صار ميتا واحدا فصير الميت
 الثالث ميتا ثانيا (ثم اعلم في الرابعة والخامسة كذلك إلى غير النهاية) فإنه لما صار تجميع الميت الأول
 والثاني والثالث تجميعا واحدا صاروا كلهم ميتا واحدا فيصير الميت الرابع ههنا ميتا ثانيا وكذا
 الحال إذا صار تجميع أربعة من الموتي تجميعا واحدا كالميتة ميت واحد فصار الخامس ميتا
 ثانيا وهكذا إلى ما لا يتناهى ثم إن المصنف لما ذكر في أصل باب المناسبة الاستقامة والموافقة والمباينة
 وضع المسئلة مشتملة على ورثة ثلاثة واعتبر في موتهم الترتيب وجعل موت الأول منهم مثالا
 للاستقامة وموت الثاني مثالا للموافقة وموت الثالث مثالا للمباينة قل قد اعتبر هذه الأحوال
 الثلاث بين نصيب الميت الثاني وبين نصيبه فكيف أورد مثال الموافقة بين الميت الثالث وبين
 نصيبه هو مثال المباينة بين نصيب الميت الرابع وبين نصيبه قلت قد عرفت أنه لما صار تجميع
 الميت الأول والثاني تجميعا واحدا صار بمنزلة ميت واحد وصار الميت الثالث ميتا ثانيا وعلى هذا
 القياس حال الرابع والخامس وما بعدهما فلا حاجة إلى أن يورد لكل من تلك الأحوال مثالا على حدة
 فيكون فيه الميت الثاني ثانيا حقيقة وقد استغني برعاية الترتيب في موت تلك الورثة عن إيراد مثال
 آخر للثالث والرابع فإن قيل تعدد المناسبة قد يكون يتعاقب موت الورثة من الميت الأول عن ورثة
 أخرى كما ذكره وقد يكون بموت الوارث الثاني من الوارث الأول كما إذا مات الزوج في المثل المذكور
 عن امرأة أو ابن على ما ذكره ثم ماتت هذه المرأة عن ورثة كالاولاد والاخت أو غيرهما قبل القسمة
 أيضا فكيف يكون الحال ههنا قلنا سأل على قياس ما ذكره في الكتاب لا فرق في العمل بين
 المناسبة المتعددة في رتبة واحدة من الارث وبين ما في مراتب متعددة فإذا ذكره الشيخ ووافق بمقتضاه
 لا يقال كيف يصح منه إيراد المثال قبل أن يذكر الأصل في المناسبة لا نقول ذلك مثال لصيرورة بعض
 الأنساب قبل القسمة فلذلك قدمه ثم مهد الأصل الذي يستخرج به الأحكام المتعلقة بذلك المثال

« (باب توريث ذوى الارحام) »

(وقول الرحم) هو فى اللغة بمعنى ذى القرابة مطاوعا فى الشريعة (هو كل قريب ليس بذى سهم) أى ذى فرض مقدرفى كتاب الله تعالى أو سطره رسول الله أو إجماع الأمة (ولاعصبة) تحزب المال عند الانقراض ثم الظاهر ان يقال ذوالرحم هو ترك الواو وتوجيهها انها للعطف على الجملة السابقة أى هذا باب ذوى الارحام وذو الرحم الخ فلا حاجة الى ما قبل من ان المصنف لما خرج من قرعانة الى بخارى وجد فيها القرائض المنسوبة الى القاضي الامام السمرقندى فى ورقة من فاستحسنها أو أخذ فى تصنيف هذا الكتاب شرحا لها وكان القاضي قد جعل فيها الورثة ثلاثة أقسام فبدا بأصحاب القرض ثم عطف عليه العصبه ثم عطف عليها ذوالرحم فقال وذو الرحم هو كل قريب ليس بفرض له سهم مقدرو لم يعصب فصاحب الكتاب لما وصل الى هذا الموضوع قرر تلك الواو فى الشرح مع تصديره الكلام بالباب ولا يذهب عليه ان هذا تكافى بارد يقتضى وجود واو من كل فى عبارة تلك القرائض مع فقدان الثانية فى أكثر النسخ ههنا وقد فقد الأولى أيضا فى كثير منها كما هو الأولى (كان عامة الصحابة) أى أكثرهم كعمر وعلى وابن مسعود وأبى عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل وأبى الدرداء وعابن عباس فى روايته عنه مشهورة وغيرهم (برون توريث ذوى الارحام) وتابعهم فى ذلك من التابعين عاتمة وشريح وبرايس والحسن وابن سيرين وعطاء ومجاهد (وبه قال أصحابنا) أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد ووزر ومن تابعهم (وقال بن ثابت) وابن عباس فى روايه شاذة عنه (الامير الشافعى الارحام و بوضع المال) عند عدم أصحاب القرائض والعصباء (فى بيت المال) وتابعهما فى ذلك من التابعين سعد بن المسيب وسعد بن جبير (وبه قال مالك والشافعى رحمهما الله تعالى) احتج بالباقرين به تعالى ذى كرى آيات الموارث نصيب ذوى القروض والعصباء وليذ كر ذوى الارحام شيأوما كان لهم حق لينه وما كان يربك نسيأوما به صلى الله تعالى عليه وسلم لم يمسسه خبر عن ميراث العمه والخاله قال أخبرني جبريل ان لاشئ لهم ولنا قوله تعالى وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعضهم (أولى بميراث بعض قيمما كتب الله تعالى وحكم به لان هذه الآية تسخت التوارث بالمؤالة كما كان فى ابتداء قدمه صلى الله تعالى عليه وسلم المدينة فما كان أولى المؤالاة والمواخا فى ذلك الزمان صار مصر وفا الى ذوى الارحام وما بقى عندنا من ارثهم فى المؤالاة صار متأخر اعن ارث ذوى الارحام كما ثبت عليه فيما سلف وقد شرع لهم الميراث بلا فصل بين ذى رحمهم له فرض أو تعصبو بين ذى رحمهم ليس له شئ منهم ما فيكون ثابتا للكل بهذه الآية لا يجب تقصيصهم كلهم فى آيات الموارث وأيضاً ردوا ان رجلا رى سهمها الى سهيل بن حنيفة فقتله ولم يكن له وارث الاخاه فكتب فى ذلك أبو عبيدة ابن الجراح الى عمر فاجابه بان النبي صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى ورسوله موافى من لا مولى له والخال وارث من لا وارث له لا يقل المقصود بهذا الكلام الذى دون الاثبات كقولهم الصبر حيلة من لا حيلة له والصبر ليس بحيلة فكأنه قيل من كان وارثه الخال فلا وارث له لانه لا يقول صدر الحديث بانى عن هذا المعنى بل نقول ببيان الشرع لفظ الاثبات وإرادة التقي يودى الى الالساس فلا يجوز زمن صاحب الشريعة الكاشف عنها وأيضاً المسامات ثابت بن دحاح قال صلى الله عليه وسلم لقيس بن عاصم هل تعرفون له نبيافكم فقال انه كان فينا غريباً ولا يعرف له الابن اخت هو أبو لبابة بن عبد المنذر فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثه والتوفيق بين ماروينا معروفاً للقرآن وبين ماروينا معروفاً له ان يحمل ماروينا معروفاً على الآية الكريمة أو يحمل على ان العمه والخاله لا يرثان مع عصبه ولا مع ذى فرض يرد عليه فان الرد على ذوى القروض مقدم على توريث ذوى الارحام وان كانوا يرثون مع

قوله يرد على التفرق
الابن المحروم فان كل
قريب ليس بذى سهم
ولاعصبة ويرد ذى
سهم وعصبة انما منع
من ذلك ما ندم وهو القتل
أو الرقية الخ تامل
قوله يرد على هذا ذوى
الارحام اذا انفرد بمحرز
جميع المال
قوله والتوفيق مبتدا
خبره قوله ان يحمل
وموافقاً ومخالفاً حال
والتقدير التوفيق بين
ماروينا حال كونه
موافقاً للقرآن وبين
ماروينا حال كونه
مخالفاً لجمه مل أى
العمل الخ اه

من لا يرده عليه كالزوجة والزوج (وذو الارحام اصناف اربعة الصنف الاول ينتمى الى الميت وينسب اليه الميت وهم اولاد البنات) وان سفلوا ذكورا كانوا اوتانا (واولاد بنات الابن) كذلك (والصنف الثاني ينتمى اليهم الميت وهم الاجداد الساقطون) أى الفاسدون وان علوا كاب أم الميت وأب أمه (والجدات الساقطات) أى الفاسدات وان علون كام أب أم الميت وأم أمه (والصنف الثالث ينتمى الى أبوي الميت وهم اولاد الاخوات) وان سفلوا سواء كانت تلك الاولاد ذكورا أو أنثانا وسواء كانت الاخوات لاب وأم أو لاب أو لام (وبنات الاخوة) وان سفلن سواء كانت الاخوة من الابوين أو من أحدهما (وبنات الاخوة لام) وان سفلوا وانما أطلق الاخوات الاخوة في المسائل السابقة ليشنا ولا جميع أقسامهما كما ذكرنا وقيد الاخوة ههنا بقوله لام لان بنى الاخوة لاب وأم أو لاب من العصبية فلهذا لم يكن ان يختص في العيسارية بقول أولاد الاخوة كما قال أولادهم أولاد الاخوات (والصنف الرابع ينتمى الى جدى الميت) وهما أب الاب وأب الأم (أوجدتيه وهما أم الاب وأم الأم وهما العفات) على الاطلاق فانهم اخوات لاب الميت فان كن اخوات له من الابوين أو من الأب فهن منتمية الى جد الميت من قبل أبيه وان كن اخوات له من أمه فهن منتمية الى جدته من قبل أبيه (والاعمال لام) فانهم اخوة لآبيه من أمه فهم أيضا منتمون الى جد الميت من قبل أبيه واعتبر في الاعمال كونهم لام لانهم من الابوين أو من الاب عصبية (والاخوال والحالات) فانهم اخوة وأخوات لام الميت فان كانوا من أبيها وأما أمهم أو من أبيها فهم منتمون الى جد الميت من قبل أمه وان كانوا من أمها كانوا منتمين الى جدته من قبل أمه (فهؤلاء المذكورين) في أمثلة الاصناف الاربعة (وكل من يدل الى الميت بهم من ذوى الارحام) والمراد بن يدل بهم ما يتناول من أكثرنا اليهم بقولنا وان علوا وان سفلوا في الاصناف الثلاثة وشاؤ أولاد الصنف الرابع لكن لا يشناول من تعلمون الاعمال المذكورة والعفات والاخوال والحالات كعمومة أبوي الميت وخولتهما وعمومة أبوي الميت وخولتهما مع انهم من ذوى الارحام فأورد من التبعية ههنا تبعية الى ان ذوى الارحام ليسوا منحصرون فيما ذكر من الاصناف الاربعة ومن يدل بهم وان أخرج هؤلاء بنوع أو يدل في المذكورين كان اراد كلمة التبعية بناء على انه أراد ان كل واحد من هؤلاء ومن يدل بهم من ذوى الارحام واختلفت الروايات عن أى خيفة رجه الله في تقديم بعض هذه الاصناف على بعض (روى أبو سلمان عن محمد بن الحسن عن أى خيفة رجه الله تعالى ان أقرب الاصناف) الى الميت وأقدمهم في الوردته عنه (هو الصنف الثاني) وهم الساقطون من الاجداد والمجدات (وان علوا ثم الصنف الاول وان سفلوا ثم الثالث وان نزولوا ثم الرابع وان بعدوا) بالعلو والسفل وتابعه في ذلك عيسى بن ابيان عن محمد بن أى خيفة رجه الله (وروى أبو يوسف والحسن بن زاذ عن أى خيفة رجه الله) وابن سماعة عن محمد بن الحسن عن أى خيفة رجه الله ان أقرب الاصناف وأقدمهم (الى الميت في الميراث) الصنف الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع كترتيب العصبية (اذ يقدم منهم لابن ثم الاب ثم الجد ثم الاخوة ثم الاعمال) وهو المأخوذ للفتوى ويحكي عن أى عبد الله القرأضي انه كان يوفى بين الروايتين ويقول ما رواه محمد بن أى خيفة قوله الاول وما رواه أبو يوسف قوله الاخير وجه الرواية الاولى ان الجد أب الأم أقوى سببا من أولاد البنات لان الانثى التي في درجة أعني أم الأم ضاحجة فرض دون الانثى التي في درجة ابن البنت وهى بنت البنت فانها ليست بصاحبة فرض وأيضا الجد أب الأم يساوى ولد البنت في الاتصال بالميت بواسطة واحدة ثم للجد زيادة قرب حكما حتى قالوا لا يقتصر هو الميت بخلاف ولد البنت فانه يقتصر به فيكون مقدما عليه والوجه في الرواية المختارة للفتوى ان ذوى الارحام يزنون على نبيل التعصيب من وجه اذ يقدم منهم الآخر بفلا قرب فوجب

أن يعتبر روافي التورث بالعصبات من كل وجه وقد قدم في العصبات من كل وجه بنو أمنا الميت على
 الجحداب الأب وسائر العصبات وإن كان هـ ذا الجحداب يقتصر به وابن الابن يقتصر به وكذا في ذوى
 الارحام يقدم أولاد الميت على الجحداب الأم (وعندهما) أي عند أبي يوسف ومحمد (الصفة الثالث)
 وهم أولاد الاخوات بنات لاخته وقبولا لاخته لأم (مقدم على الجحداب الأم) وإن كان قياس
 مذهبهما في الجحداب الأب وهو مقاسمة الاخوة والاخوات ما دامت القسمة خيرة له من ثلث جميع
 المال يقتضي أن لا يقدم الصنف الثالث على الجحداب الأم وأما أبو حنيفة رحمه الله فقد جرى في ذوى
 الارحام على قياس مذهب في العصبات حيث قدم هـ هنا الجحداب الأم الذي هو في درجة الجحداب الأب
 على أولاد الميت فلا يرثون منه كأن تقدمه في قوله الأخير أولاد الميت في ذوى الارحام على الجحداب
 الأم جار على مذهبه في العصبات حيث كان هناك ابن الابن مقدما على الجحداب الأب وذكر بعض
 الشارحين أنه وقع في بعض النسخ في بيان مذهبهما هذه العبارة (لأن) الأصل (عندهما) إن
 (كل واحد منهما) أي من الصنف الثالث وأب الأم (أولى من فرعه) أي فرع كل واحد منهما كان
 ابن الاخت أولى من ابن ابن الاخت وإن أب الأم أولى من الخال والخالة (وفرعه) أي فرع كل واحد
 منهم (وإن سفل) ذلك انقرع (أولى من أصله) قال ولم يتحصل منها معنى فهى من ملحقات بعض
 الطلبة القاصر بن لأم كلام الشيخ ولهذا لم يوجد في النسخ القديمة ولم أفرغ من ترتيب الاصناف
 الاربعة شرع أن بين كيفية توريث كل واحد منهم فقال

• (فصل في الصنف الاول) • الذى هو أولاد البنات وأولاد بنات الابن (أوليسهم بالميراث أقر بهم
 الى الميت كبنات الميت فها أولى من بنت بنت الابن) لأن الاولى تدلى الى الميت بواسطة واحدة
 والثانية بواسطة اثنين وهذا قول أهل القرابة وهم أبو حنيفة وصاحبا به زفر وعيسى بن أبان قالوا
 استحقاق ذوى الرحم باعتبار معنى العضوية ولهذا قدم في الاصناف الاربعة من هو أقرب
 ويتبع الواحد منهم جميع المال وفي العضوية الحقيقة تكون زيادة القرب تارة بقرب الدرجة
 وأخرى بقوة السبب كما في تقديم البنوة على الأبوة فكذلك فيما قسم معنى العضوية ثبت التقديم
 بقرب الدرجة كما ثبت بقوة السبب في الصورة المذكرة يكون المال كله لبنات البنات وأما
 أهل التنزيل وهم الذين ينزلون المدلى منزلة المدلى به في الاستحقاق نحو حلقمة والشعي ومسرور
 وأبي عبيدة والقاسم بن سلام والحسن بن زياد فيجعلون المال بينهم ما كاه ترك بنتا وبنت ابن
 فيكون المال بينهم ما أمار بأعلى قياس قول علي رضي الله عنه ثلاثة أرباعه لبنات البنات وربعه
 لبنت بنت الابن لأنه يرى الردة على بنت الابن مع بنت الصلبية وأما أسداسه على قياس قول ابن مسعود
 رضي الله تعالى عنه خمسة أسداسه لبنت البنات وسدسه لبنت بنت الابن لأنه لا يرى الردة على بنت
 الابن مع الصلبية يستدلون على التنزيل بان الاستحقاق لا يمكن إثباته بالرأى ولا نص ههنا من
 الكتاب ولا من السنة أو الاجماع ولا طريق سوى إظهار المدلى مقام المدلى به لبثله الاستحقاق
 الذى كان ثابتا للمدلى به فحسب كل أصل ينتقل الى فرعه ويؤيده أن من كان منهم ولدا الصاحب
 فرض أوله نصبة كان أولى من ليس كذلك وليس ذلك الاعتبار المدلى به ويرد على قولهم أنه يلزم
 منه أمر فاحش وهو حرمان الميراث بكون المدلى به رقيقا أو كافرا فيكون الشخص محررا وماعن الميراث
 لمعنى في غيره فوجب أن يكون الاستحقاق باعتبار وصف فيه وهو القرابة ولما كان فيه معنى
 العضوية تقدم الأقرب وذهب نوح بن دراج وجيش بن مبشر ومن تابعهما الى أن المال بينهما
 انصافا لأن استحقاقهما إنما هو باعتبار الوصف العام الذى هو الرحم والأقرب والابعد متساويان

فيه وهو لا يسمى من أهل الرحم (وان استواء في الدرجة) بان يكون كلهم الى الميت بفرجة
 أو بثلاث درجات مثلا (قوله الوارث أولى من ولد ذوى الارحام كنبت بنت الابن فانها أولى من ابن
 بنت البنات) وذلك لان الاولى ولد بنت الابن وهي صاحبة فرض والثاني ولد بنت البنات وهي
 ذات رحم والسبب في هذه الاولوية ان ولد الوارث أقرب حكاما والتزجيج يكون بالقرب الحقيقي
 ان وجدوا الاقرب المحكمي (وان استوت درجاتهم) في القرب (ولم يكن فيهم) مع ذلك
 الاستواء (ولد وارث) كنبت ابن البنات وابن بنت البنات (أو كلهم يدلون بوارث) كابن البنات
 وبنت البنات (فعند أبي يوسف رحمه الله) في قوله الأخير (والحسن بن زياد يعتبر ابدان الفروع)
 المتساوية في الدرجات المذكورين (ويقسم المال عليهم) باعتبار حال ذكورهم وأوتهم سواء
 (ان اتفقت صفة الأصول في الذكور والانثى) كما في المثال الذي ذكرناه لا تهمهم كلهم بوارث
 (أو اختلفت) كما في المثال المذكور لمخلوهم من ولد لوارث فان كانت الفروع ذكورا فقط أو إناثا
 فقط تساوى في القسمة وان كان مختلطين فلاذ كر مثل حظ الأشبين ولا يعتبر في القسمة صفات
 أصولهم أصلا وهو رواية شاذة عن أبي حنيفة رحمه الله (ومحمد يعتبر ابدان الفروع ان اتفقت صفة
 الأصول) في الذكور والانثى (مواثقا لمهما) أي لا يوسف في قوله الأخير والحسن بن زياد
 (ويعتبر الأصول ان اختلفت صفاتهم ويعطى الفروع ميراث الأصول مخالفا لمهما) وهو القول
 الاول لا يوسف وأشهر الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والظاهر من مذهبه وعلم
 ان المصنف اختار في ذوى الارحام مقالة أهل القرابة والمذكور في شرح الميسوط ان الحسن بن زياد
 من أهل التزويل كما أشيرنا اليه عن قريب فجعل قوله مع أبي يوسف محل نظر والدليل على القول
 الأخير لا يوسف رحمه الله ان استحقاق الفروع انما يكون لمعني فيهم لا لمعني في غيرهم وذلك
 المعني هو القرابة التي هي في ابدان الفروع وقد تجدت الجهة أي ضلوهي الولادة فيساوي
 الاستحقاق فيما بينهم وان اختلفت الصفة في الأصول ألا يرى ان صفة الكفر أو الرق غير معتبرة في
 المدلى به بل انما يعتبر في المدلى فكذا صفة الذكور والانثى تعديريه فقط واستدل محمد بن عيسى
 الصحابة على ان لأمة الثلثين وللأخالة الثلث ولو كان الاعتبار بابدان الفروع لكان المال نصفين
 فظهر ان الاعتبار في القسمة هو المدلى به فان لا في العمة والام في الحالة وأيضا قد اتفقت على انه اذا
 كان أحدهما ووارث كان أولى من الآخر فقد ترجع باعتبار معنى في المدلى به (كما اذا ترك الميت ابن
 بنت وبنت بنت عندهما) أي عند أبي يوسف والحسن (يكون المال بينهما للذ كر مثل حظ الانثيين
 باعتبار ابدان) أي ابدان الفروع وصفاتهم فثقتا المال لابن البنات وثلثه لبنت البنات
 (وعند محمد رحمه الله يكون بينهما كذا لثلاثان صفة الأصول متفقة) في الانثى تعتبر عنده أيضا ابدان
 الفروع (ولو ترك بنت ابن بنت وابن بنت عندهما المال بين الفروع أثلاثا باعتبار ابدان
 ثلثاه للذ كر وثلثه للانثى) كما في الصورة السابقة (وعند محمد يكون المال بين الأصول أعني في
 البطن الثاني) الذي هو أول ما وقع فيه الاختلاف بالذكور والانثى (وهو بذات البنات وابن البنات
 أثلاثا) وحيدة ثلث يكون ثلثاه (لبنت ابن البنات لان ذلك نصيب أبيها) قد انتقل اليها (وثلثه لابن بنت
 البنات فانه نصيب أمه) فانتقل اليه فصار الارث ههنا في مذهبه على عكس ما كان عليه في مذهبه
 وهو ان لا تأتي من الفروع صفة للذ كر ولما كان قول محمد مختاراً في زيادة تفصيل أشار اليه بقوله
 (وكذلك عند محمد) أي وكما اعتبر عنده حال الأصول في البطن الثاني على ما عرفت كذلك يعتبر عنده
 حال الأصول المتعددة (اذا كان في أولاد البنات المتساوية في الدرجة بطون مختلفة وحينئذ يقسم المال

واحدة فالجميع كمنع نبات فيكون للابن في هذا البطن أربعة أسباع المال والبنت التي في فروعهما
تعدده من منها والبنت الأخرى سبع واحد ثم يجعل الذكور طائفة والاناث طائفة (وعنده أربعة
أسباعه) أي أسباع المال (لبنت بنت ابن البنت أنهى نصيب جد هما وهو) ذلك الابن الذي يترز في
البطن الثاني منزلة ابنين وعنده أيضا (ثلاثة أسباعه وهو نصيب البنتين اللتين) نزلات احدها منزلة
البنتين في ذلك البطن (يقسم على ولديه عما عني في البطن الثالث انصافا) وذلك لان البنت التي في
الثالث اذا اعتبر فيها عدد فروعهما صارت كبنيتين فساوى الابن الذي في الثالث فيعطى كل واحد منهما
نصف ثلاثة الاسباع وهو سبع ونصف سبع (و) حينئذ يكون (نصفه) أي نصف المقسوم الذي هو
ثلاثة الاسباع (لبنت ابن بنت البنت نصيبا بيها) وهو الابن الذي كان في البطن الثالث (والنصف
الأخر لابني بنت بنت البنت نصيبا أمهما) وهي البنت التي ساوت الابن في البطن الثالث (وتصح
هذه المسئلة من ثمانية وعشرين) وذلك لان أصل المسئلة في التقسيم على أعلى الخلف الذي هو في
البطن الثاني من سبعة كما عرفت فاذا نظرنا الى البطن الثالث وجدنا فيه بازاء البنتين اللتين في البطن
الثاني ابنا وبنتا فلما أخذنا في البنت عدد فروعهما صارت كبنيتين ووجب أن يقسم عليهما ما في على الابن
والبنت نصيب البنتين اللتين في الثاني انصافا لكن لان نصف جميعا الثلاثة الاسباع فنصر بنا مخرج
النصف في أصل المسئلة صارا أربعة عشر فاعطينا ما يتى بنت ابن البنت ثمانية هي نصيب جد هما
واعطينا بنت ابن بنت البنت ثلاثة نصيبا بيها واعطينا ما يتى بنت بنت البنت ثلاثة نصيب
أمها لكن الثلاثة لا تقسم عليهم فاضربنا عدد رؤسهما في أربعة عشر صار المبلغ ثمانية وعشرين
ومنها تصح المسئلة فانما ضرب الثمانية التي هي نصيب بنتي بنت ابن البنت في اثنين فيصير ستة عشر
فهي لمّا وضرب الثلاثة التي هي نصيب بنتي بنت البنت في المضرب الذي هو اثنان فيحصل
ستة فهي لمّا وضرب نصيب ابني بنت بنت البنت في ذلك المضرب فيصير ستة فهي لمّا مافى على كل
واحد منها ثلاثة (وقول محمد أشهر الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في جميع أحكام ذوى
الارحام) ومن هذا الكلام يعلم ما أشيرنا اليه سابقا من أن قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يروى عن أبي
حنيفة رحمه الله تعالى أيضا لكن روايته مشادة ليست في قوة الشهرة مثل الرواية الأخرى وذكر بعضهم
أن مشايخ بخارى أخذوا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى في مسائل ذوى الارحام والمحيط لانه أسير
على المقى

(فصل) هذا الفصل تمة لمباحث الصنف الاول (علما وانما رحمه الله تعالى يعتبرون الجهات في
التوريث) أي في توريث ذوى الارحام (غير ان أبا يوسف يعتبر الجهات في أبدان الفروع لانه يقسم
المال على الفروع) ابتداء فيعتبر الجهات فيهم وقد اخذتلف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فاهل
العراق وخراسان على انه لا يعتبر الجهات بل يرث عنده ذوجه من جهة واحدة كما هو مذهبه في
المجدات على ما مر بيانه وأهل ما وراء النهر على انه يعتبر الجهات وهو الصحيح والفرق بين ما نحن فيه
وبين المجدات ان الاستحقاق هناك بالقرضية وشبهه عدد الجهات لا يزداد فزهن واما الاستحقاق ههنا
ففي الصوبة فيقاس على الاستحقاق بحقيقة العضو يتوقف اعتبار فيما تعدد الجهات تارة لترجيح
كالأخوة لأب وأم مع الأخوة لأب وأخرى للاستحقاق كالإلام اذا كان ابن عم وكذلك ابن العم اذا كان
زوجا فانه يعتبر في استحقاقه السببان معا فكذا فيما نحن به فده يعتبر السببان جميعا لكنه يعتبر
تعدد الجهات في أبدان الفروع على ما ذكرناه (ومجد يعتبر بالجهات في الأصول) لانه يقسم المال على أول
بطن يختلف بين الأصول ويأخذ العدد في الأصول من الفروع ثم يجعل الذكور طائفة والاناث طائفة

على ما قرر في المسئلة السابقة) كما اذ ترك الميت بنتى بنت بنتهما أيضا بنتان بنتى (ترك أيضا ابن) بنت بنت هذه الصورة
عند أبي يوسف وجهاته تعالى يكون (المال بينهم) أى بين الابن والبنتين بنت ابن بنت
البطن الثالث (الثلاثا) لان البنتين فواتا جهتين فكأنهما بنتان من جهة الام بنتى ابن
وبنتان آخرتان من جهة الاب وحيد (صار) الميت (كأن ترك) أربع بنات وابنا واحدا فيكون ثمانية
بنتى ثمانية المال (البنتين) فواتا جهتين (ولتلك الابن) ذى المحبة الواحدة (وعند محمد يقسم المال بينهم على
ثمانية وعشرين سهما للبنتين ثمان وعشرون سهما ستة عشر سهما من قبل أبيهما وستة أسهم من قبل
أُمهما وستة أسهم للابن من قبل أمه) بيان ذلك انه يقسم عند المال على البطن الثاني وفيه ابن مثل
ابن وبنتان احدهما كبتن فصار المجموع سبع بنات فالمسئلة من عذر دوسهن فلان أبو أربعة أسهم
وللبنت التى قرعها تعدد سهمان والاخرى سهم واحد فاذا جعلنا ذلك قرع هذا البطن طائفة
والاثنان طائفة واذا دفعنا نصيب الابن الى البنتين اللتين في البطن الثالث أصاب كل واحدة منهما
سهمان واذا دفعنا نصيب طائفة الاثنا الى من وارثتهن في البطن الثالث لم يستقم عليهم لان نصيبهن
ثلاثة أسابيع ومن يارثهن ابن وبنتان فالمجموع كل سبع بنات: بين الثلاثة الواردة مائة قضربنا
الأربعة التى هي عدد الرؤس في أصل المسئلة وهي سبعة صار ثمانية وعشرين ومنها نصيب المسئلة اذ
كان لابن البنت في البطن الثاني أربعة فاذ ضربناها في المضروب الذى هو أربعة أيضا بلغ ستة عشر
فاضربنا كل واحدة من بنات المسئلة فى البطن الثالث ثلثة فاذ ضربناها فى ذلك المضروب
حصل اثناعشر فدفعنا الى ابن بنت البنت ستة وإلى بنتى بنت البنت ستة فكل واحد واحد منهما ثلاثة
فصار نصيب كل بنت فى البطن الاخير أحد عشر ثمانية من جهة أبيها وثلاثة من جهة أمها
(فصل فى الصنف الثانى) من فوى الارحام وهم الساقطون من الاجداد والمجدات (أولهم
بالميراث أقر بهم الى الميت من أى جهة كان) أى سواء كان الاقرب من جهة الاب أو من جهة الام وقدر
وجه اولوية الاقرب فى الصنف الاول فاب الام أولى من أب أم الام وكذا أب أم الاب أولى من أب أم أم
الاب وأب الام أولى من أب أم الاب وقس على هذا حال المجدات (وعند الاحتواء) فى درجات القرب (فن
كان يدلى الى الميت وارث فهو أولى من لا يدلى اليه وارث عند أى سهيل الفرضى وأنى فضل الخفاف
وعلى بن عيسى البصرى) فغنهم يكون أب أم الام أولى من أب أم الاب لامها منسوبا من فى الدرجة
لكن الاول يدلى بوارث وهو المجدة الصحيحة أعنى أم الام والثانى يدلى بغير وارث وهو المجد الفاسد أعنى
أب الام الذى لا يرث مع أم الام فكانت أم الام أقوى فابوها أولى (ولا تفضيل له) أى من يدلى بوارث على
من لا يدلى به (عند أبي سليمان الجرجاني وأنى على البنتى) فى الصور المذكورة يقسم المال
عندهما اثلاثا ثلثا لمال أب الام وثلثه لأب أم الام وعلى ذلك بيان الترجيح فى الاجداد والمجدات
الفاست بالادلاء بوارث يؤدى الى جعل المتزوج والمجد أو المجدة باعتبار ما يصح هو خلاف وليس
يلزم مثل ذلك فى الاولاد فترقا (وان استوت منازلهم) أى درجاتهم فى القرب والبعد (وليس فهم) مع
الاستواء فى الدرجة (من يدلى بوارث) كلب أب أم الاب وأب أم الاب (أو كان كلهم يدلون بوارث)
كأب أم أب الاب وأب أم أم الاب (وافقت حقيقة يدلون بهم) فى الذكور والاثوة كما ذكرنا من
مثال عدم الادلاء بوارث فان المجد والمجدة فى ذلك المثال متحذان فيمن يدلان به فلا يتصور هناك
اختلاف فى صفة المولى به (وتحدث أيضا قرأهم) بان يكونوا كلهم من جانب أب الميت أو من جانب
أمه كما فى ذلك المثال (فالمحبة حينئذ على أيدى لهم) أى يجب ان يقسم المال عند اجتماع هذه الشراف

باعتبار صفات أبدان الفروع للذكر مثل حظ الأنثيين فيجعل المال في ذلك المثال أثلاثا لثلاثة آباء أب أم الأب وثلاثة لأم أم الأب (وإن اختلفت مع استواء الدرجة) صفة من يدلون بهم في الذكورة والأنوثة كما في المثال الذي ذكرناه لادلاء الكل بوارث (يقسم المال على أول بطن يختلف كما في الصنف الأول) أي يقسم بينهم على أن للذكر مثل ضعف نصيب الأنثى ثم يجعل الذكور بطنهم في ثلاث طائفة على قياس ما تقر في الصنف (وإن اختلف قرابتهم) مع استواء درجاتهم كما إذا ترك أم أب أم أب الأب وأم أب أب الأم (فالثلثان لقرابة الأب) وهو نصيب الأب (والثلث لقرابة الأم) وهو نصيب الأم وذلك لأن الذين يدلون بالأب يقومون مقامه والذين يدلون بالأم يقومون مقامها فيجعل المال أثلاثا كأنه ترك أبوين (ثم ما أصاب كل فريق يقسم بينهم كما لو اتحدت قرابتهم) أي يقسم الثلثان على ذوى قرابة الأب والثلث على ذوى قرابة الأم على قياس ما عرفت في اتحاد القرابة والضابط أن يقال أمان أن يكون هناك استواء الدرجة أو لا فعلى الثاني الأقرب أولى وعلى الأول أمان اتحاد القرابة وتختلف فإن اختلفت يقسم المال أثلاثا كما ذكرنا آنفا وإن اتحدت فإن اتفقت صفة القسمة على أبدان الفروع وإن لم يتفق يقسم المال على الخلاف كما ذكر في الصنف الأول فتأمل

• (فصل في الصنف الثالث) • وهم أولاد الأخوات وبنات الأخوة المطلقات وبنو الأخوة لأم (الحكم فيهم كالحكم في الصنف الأول) وهم أولاد البنات وأولاد بنات الابن (أعني أوليهم بالميراث أقر بهم إلى الميت) فبنت الاخت أولى من ابن بنت الأخ لأنها أقرب (وإن استووا في) درجة (القرب فوله العصبية أولى من ولد ذوى الأرحام كبنت ابن أخ وابن بنت أخت كلاهما لأب وأم وأولاب أو أحدهما لأب وأم والأخت لأب المال كله لبنت ابن الأخ لأنها ولده العصبية) الذي هو ابن الأخ ثم إن المصنف قال ههنا فوله العصبية وقال في الصنف الأول فوله الوارث وأراد بولد الوارث هناك ولد صاحب فرض فقط ألا يتصور في الصنف الأول ذور رحم هو ولد العصبية وهو في درجة ولد ذى الرحم وذلك لأن ولد ذى الرحم في البطن الثاني من أولاد البنات وولد العصبية في البطن الثاني من أولاد البنات أما عصبية كإبن الابن أو صاحب فرض كبنت ابن الابن فذكر ولد الوارث مكان ولد صاحب الفرض اختصارا في العبارة واختصارا في الصنف الثالث ولد العصبية لأنه لا يتصور فيه ولد صاحب الفرض في درجة ولد ذى الرحم وذلك لأن ولد صاحب الفرض في البطن من أولاد الأخوات فقط وولد ذى الرحم إنما هو في البطن الثاني وما بعده فلا يتساوىان في الدرجة بخلاف ولد العصبية فإنه قد يكون في درجة ولد ذى الرحم كبنت ابن الأخ مع ابن بنت الاخت (ولو كانا) أي بنت ابن الأخ وابن بنت الاخت (لأن كان المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين عند أبي يوسف رحمه الله باعتبار الأبدان) فإن الأصل في الموارث تفضيل الذكور على الأنثى وانما ترك هذا الأصل في الأخوة والأخوات لأم بالنسبة على خلاف القياس أعني قوله تعالى فيهم شركاء في الثلث وما كان مخصوصا من القياس لا يلحق به ما ليس في معناه من جميع الوجوه وليس أولاده هؤلاء في معناه من كل وجه إذ لا يرون بالفرض شيئا فيجزي فيهم ذلك الأصل وأيضا نورث ذوى الأرحام بمعنى العصبية فيفضل فيه الذكر على الأنثى كما في حقيقة العصبية (وعند محمد المال بينهما انصافا باعتبار الأصول) وهو ظاهر الرواية والوجه فيه أن استحقاقهما للميراث بقرابة الأم وباعتبار هذه القرابة لا تفضل للذكر على الأنثى أصلا بل ربما يفضل الأنثى عليه لا يرى أن أم الأم صاحبة فرض بخلاف أب الأم فإن يفضل الأنثى هنا فلا أقل من التساوي باعتبار المحدثين (وإن استووا في القرب وليس فيهم ولد عصبية) كبنت بنت الأخ وابن بنت الأخ (أو كان كلهم أولاد العصبيات) كبنتي ابن الأخ لأب وأم وأولاب (أو كان بعضهم أولاد العصبيات وبعضهم أولاد أصحاب

قوله فإن اتفقت صفة
الأصول فالقسمة على
أبدان الفروع لعدم
العبارة قلبا أه تقرير
شيخنا الرشيدى

الفرأض) كبرت الاح لاب وأم وبنت الاح لام (فابو يوسف رحمه الله يعتبر الاقوى في القرابة)
فعنده من كان أصله أخاب لاب وأم أولى من كان أصله أخاب فقط أو لام فقط فبنت بنت أخاب لاب وأم
ولدى عنده من بنت بنت أخاب لاب وأم من كان أصله أخاب أولى من كان أصله أخاب لام كما سبق وعليك
تفصيله (ومحمد يقسم المال على الاخوة والاخوات مع اعتبار عدد الفروع والمجاء في الاصول) وهو
الظاهر من قول أبي حنيفة رحمه الله (خا أصاب كل قريب) من تلك الاصول (يقسم بين فروعه من كل في
النصف الاول) على ما تقرر هناك ثم انه أورد مثالا وأشار الى قول الامام فيه فقال كما اذا ترك الميت
ثلاث بنات أخوة متفرقين أي بعضهم لاب وأم وبعضهم لاب فقط وبعضهم لام فقط (وكذا اذا ترك
ثلاثة بنين وثلاث بنات أخوات متفرقات بهذه الصورة

أخ لاب وأم أخ لاب أخ لام أخ لاب وأم أخت لاب أخت لاب أخت لام
بنت بنت بنت بنت ابن بنت ابن بنت ابن بنت
١ ٢ ١ ٢ ١ ٢ ١ ٢

عند أبي يوسف رحمه الله يقدم كل المال بين فروع بني الاعيان ثم بين فروع بني العلات ثم بين فروع بني
الاخفاف للذكر مثل حظ الانثيين أرباعا باعتبار الابدان) أي يجعل أبدان الفروع وصفاتهم بمعنى انه
يقدم عنده فروع بني الاعيان على غيرهم لانهم أقوى في القرابة فيجعل المال أرباعا فيعطى ابن الأخت
لاب وأم أو بعين وبنت الاح لاب وأم ويعاوب بنت الأخت لاب وأم ربعا آخر فان لم يوجد فروع بني الاعيان
يقسم المال على فروع بني العلات باعتبار أبدانهم لان قرابة الاب أقوى من قرابة الام فيجعل المال بينهم
أيضا أرباعا يعاوبان لاب لاب وبنت الاح لاب وبنت الاب وبنت الاب وبنت الاب وبنت الاب فان لم يوجد
فروع بني العلات يقسم المال على فروع بني الاخفاف أرباعا أيضا باعتبار الابدان فتصح المسئلة
على رأيه من أربعة (وعند محمد يقسم ثلث المال بين فروع بني الاخفاف على السوية أثلثا لثلاثة
أصهرهم في القسمة) فاذا اعتبر عدد الفروع في الأخت لام صارت كلها اختان لام فتأخذ هي ثلثي
ثلث المال وباخذ الاخ لام ثلثه ثم ينتقل نصيبهما الى فروعهما (والباقي) وهو ثلث المال (بين فروع
بني الاعيان انصافا باعتبار عدد الفروع في الاصول) فتصير هذا الاعتبار الاخت لاب وأم كاختين من
الابوين فساوى أخاهما في النصيب وحينئذ يكون (نصفه) أي نصف الباقي وهو الثلث (لبنت الاخ)
نصيب أبيها والنصف الآخر من ذلك الباقي (بين ولدى الاخت لاب وأم) للذكر مثل حظ الانثيين
باعتبار الابدان) أي ابدان الفروع لعدم الاختلاف في أصول هذين الفرعين ولا شيء لفروع بني
العات لانهم محجبون ببني الاعيان كما سبق (وتصح) هذه المسئلة عند محمد رحمه الله (من نساة) لان
أصل المسئلة من ثلاثة واحد منها لبني الاخفاف الثلاثة ولا يستقيم عليهم واثنان لبني الاعيان واحد
منه لبنت الاخ لاب وأم واحد لابن الاخت منهم ما مع بنت الاخت منهم او هما ثلاث بنات لان الابن
كسنتين ولا يستقيم الواحد على الثلاث لكن بين رؤس بني الاخفاف ورؤس بني الاعيان مماثلة فخصر بنا
احدى الثلثين في أصل المسئلة وهو ثلاثة أيضا فصارت تسعة فتصح منها المسئلة كان لبني الاخفاف من
أصل المسئلة واحد وخصر بنات في الثلاث فكان ثلثا فكل واحد من واحد منهم واحد وكان لبني الاعيان من
أصلها اثنان خصر بناتهما في الثلاثة فحصل ستة فدفعنا منها ثلاثة الى بنت الاخ واثنين الى ابن الاخ
وواحد الى بنت الاخت (ولو ترك) أي الميت (ثلاث بنات بني أخوة متفرقين بهذه الصورة

قوله أ ما عند أبي يوسف
فلا يعتبر الاقوى وأما
عند محمد فلا يعتبر
القسمة على الاصول
ولا يرث الاح لاب مع
الاح لابوين وكذا لا يرث
بنت ابن الاح لام لكونه
ولده في الرحم وقدماته
ان استوفى القرب فوله
العصبة أولى من ولده في
الرحم ٨

و كذا قرابة الاب أقوى من قرابة الام (ذكورا كانوا أو أنثا) يعني لأقرب بين أن يكون الأقوى ذكرا أو أنثى فعمته لاب وأم أولى من عمه ولاب من عمه وأم وأولى بها أقوى قرابة فحضر المال كله وعمه لاب أولى من عمه وأم وعمه لا يلقوه قرابتها لو كذا الحال والحالة لاب وأم أولى بالميراث من خال وأخالة لاب ومن خال وأخالة لام والحال والحالة لاب أولى منهما ما ذا كانا لام (وإن كانوا ذكورا أو أنثا) على تقدير اتحاد حيز القرابة إن اختلط في النصف الرابع الذي كوروا الأنثى (واستوت أيضا قرابتهم) في القوتين يكونوا كلهم لاب وأم وأولاب وألام (ولذلك كرمنا حلقاتين كم وعمه كلاهما لام وأخال وخالة كلاهما لاب وأم وكلاهما لام) وذلك لأن العم والعمة شهدان في الأصل الذي هو الاب وكذا أصل الحال والحالة واحد وهو الام ومضى الفرق الأصل فالعبرة في القسمة بالابان عندهما جميعا (وإن كان حيز قرابتهم مختلفا) بأن تكون قرابة بعضهم من جانب الاب وقرابة بعضهم من جانب الام (فلا اعتبار بقوة القرابة) فيما بين المختلفين في حيزه فلا يكون من هو أقوى قرابة لكونه من الجانبين أو من جانب الاب أولى من قرابته من جانب الام (كعمه لاب وأم وخالة لام وأخال لاب وأم وعمه لا يلقونه فالتشأن لقرابة الاب وهو نصيب الاب وانثى لقرابة الام فهو نصيب الام) فإذا تركت عمه لاب وأم وعمه لاب وعمه لا يترك أيضا معهن خالة لاب وأم وخالة لاب وخالة لام (فلنأخذ المال لقرابة لاب) أي العمات (ولنأخذ لقرابة الام) أي الخالات (ثم ما أصاب كل فريق) من قرابتي الاب والام (يقسم المال بينهم كالأول اتحاد حيز قرابتهم) فالعمة لاب وأم في المثال المذكور وتحوز الثلثين لأن قرابتها أقوى وكذا الحالة لاب وأم تحوز الثلث لذلك وإن تعددت العمات لاب وأم يقسم الثلثان بينهما بالسوية وكذا الحال في تعدد الخالات لاب وأم فيقسم الثلث بينهما على السوية فإن قيل الحكم بأن الثلثين لقرابة الاب ينافي قوله فلا اعتبار بقوة لقرابة قلنا لمناسبة الأثر اد اعتبار بقوة القرابة هو أن يأخذ الأقوى جميع المال كما هو (فصل في أولادهم) أي أولاد النصف الرابع قدم ان النصف الأول أولاد البنات وأولاد بنات الابن وهذه العبارة باطلا فها قد تحتمل على الأولاد المنسوبة إلى البنات وبنات الابن بلا واسطة وبواسطة أيضا فإن أردت التصريح بذلك نرى بدقنا وان سلوا والمحكم في الكل أعني فيمن علا أو سفل وأخذ كما تقرروا ان النصف الثاني هم الساقطون من الاجداد والمجدات وان علوا والمحكم في الكل وأخذ كما عرفت والعمارة مطلقة وليس في هذا النصف اعتبار أولاد وان النصف الثالث أولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنو الاخوة ولا هم وهذه العبارة كالاولى تتناول من يكون بواسطة والمحكم أيضا واحدا وما النصف الرابع وهم العمات والاعمام لا أولاد الاخوال والخالات فليس تتناول العمات عنهم وأولادهم فلذلك احتجيج الى تخصيص أولادهم بالذكور وبيان أحكامهم (الحكم فيهم كالحكم في النصف الاول) أعني بذلك (أن أولادهم بالميراث أقربهم الى الميت من أي جهة كان أي سواء كان الأقرب من جهة الاعد أو من غير جهة فبنت العمة أو ابنتها أولى من بنت بنت العمة وابن بنتها أو بنت ابنتها أمه أقرب الى الميت في الرحم من هؤلاء مع اتحادهم فبنت الحالة أو ابنتها أولى من بنت بنت الحالة وابن بنتها فذكرنا ذلك أولاد العمة أولى من أولاد الحالة وبالعكس لو جود الأقرب مع اختلاف الجهة (وإن استوتوا في القرب الى الميت وكان حيز قرابتهم متساويا) بأن يكون قرابة الكل من جانب أب الميت أو من جانب أمه (فإن كان له قوة القرابة فهو أولى بالاجماع) عن ليس له قوة القرابة فإذا ترك ثلاثة أولاد العمات المتفرقات كان المآل كله لولد عمته لاب وأم فإن فقد كان كله لولد عمته لاب فإن فقد كان كله لولد العمه لا م كذا الحال في أولاد أخوال متفرقين أو أخالات متفرقات وذلك لأن التساوي في درجة الاتصال بالميت حاصل ولا شك إن ذا القرباين أقوى سبيبا وهذا اتحاد السبب يحسم الأقوى سبيبا في معنى الأقرب بدرجة

فيكون أولى وكذا الدلائل من لا ب اقرب الالب وقد سلف ان في استحقاق معنى العصبية يقدم قرابة الالب على قرابة الام واعلم ان هذا الاجماع ليس مطلقا بل هو مقيد بما اذا لم يكن فيهم ولد العصبية اما اذا كان فيهم ولد العصبية ففي اولوية من له قوة القرابة خلاف بين ظاهر وقول بعض المشايخ كاستيف عليه (وان استوفى القرب) بحسب الدرجة (وفي القرابة) بحسب القوة (وكان حين قرابتهم متعديا) بان يكون الكل من جهة الأب الميت أو من جهة أمه (فولد العصبية أولى عن لا ب من ولد العصبية) كينت العمة وابن العمة كلاهما الالب وأم وأب المال كله لينت العلم (لها ولد العصبية دون ابن العمة) فوالد المالان العلم لا ب وأم وأب الالب من العصبية بخلاف العمة فانها من ذوى الارحام كما لم لا ب في جانب ولد العصبية قوة ودرجة ان باعتبار المصلحة وعند اتحاد حيز القرابة في صورة تساوى الدرجة تبرز هذه القوة وان لم تعتبر عند اختلاف حيزها كما ياتي (وان كان احدهما) أى أحد هذين المذكورين وهما العلم والعمة (الاب وأم والا) لا ب كان المال كله لمن كان له قوة القرابة لم يرد بهذه العدا فيما يتبادرون احاطة هالان العلم والعمة لا ب فلا خلاف لاحق ان المال كله لينت العلم (لها ولد العصبية) ولا ايضا قوة القرابة بل اراد به ان العمة اذ كانت لا ب وأم والعلم لا ب كان المال كله لمن كان له قوة القرابة وهو ابن العمة وحده. ينذ يتبقى الخلاف الذي سنده فكا أنه قال وان كانت العمة لا ب (وأم والعلم لا ب) فكل المال لابن العمة (في ظاهر الرواية) لقوة قرابته دون بنت العلم المذكور وان كانت ولده الوارث (قياسا على حالة لا ب فانها مع كونها ولدة ذى الرحم) وهو أب الام (وتكون هي أولى بالميراث لقوة القرابة المحاصلة لئلا من جهة الاب من الحالة لام مع كونها) أى كون الحالة لام (ولده الوارث) وهي أم الام فانها (وارثة بخلاف أب الام) ولما كانت الحالة الاولى أولى من الثانية لان الترجيع أى ترجيع شئ على آخر (لمعنى حاصل فيه) وهو فيما نحن بصدده (قوة القرابة) المحاصلة في الحالة الاولى التي هي (من جهة الاب أولى من الترجيع لمعنى حاصل في غيره) وهو في مثالنا (الادلاء بالوارث المحاصل في غير الحالة الثانية) التي هي من جهة الام فان الوراثة ليست حاصلة في هذه الحالة بل في أمها التي هي أم الميت لا يقال الادلاء موجود في الثانية كما ان قوة القرابة موجودة في الاولى لانا نقول المعنى الذي يرجع به حقيقة هو الوراثة الموجودة في غيره. وهو الادلاء هو نوع تعلق به الوراثة التي ترجعها ولولا هذا التعلق لم يتصور ترجيعها بها فان قيل من أين يستقيم قياس ابن العمة وبنت العلم المذكورين على قاسي الحالين المذكورين مع ان ترجيع الحالة لا ب له في فيها وهو قوة قرابتها بخلاف ابن العمة لا ب وأم فان قوة القرابة ليست في ذاته بل في أمه قلنا من حيث ان قوة القرابة تسرى من العمة الى فرعها أو مارتى ان بنت العلم لا ب وأم أولى من بنت العلم لا ب وليس ذلك باعتبار سري القرابة من الاصل الى الفرع ولولا السري لكان المال كله بينهما متصفين لان كل واحد منهما ولد العصبية وهذا بخلاف العصبية فانها لا تسرى من العلم الى فرعها الا شئ فان ابن العم عصبية دون بنتها واسرت قوة القرابة من العمة الى ابنتها كانت حاصلة في ذاته فيكون أولى من بنت العلم (وقال بعضهم) أى قال بعض المشايخ بناء على رواية غير ظاهرة (المال كله) في الصورة المذكورة (لينت العلم لا ب لها ولد العصبية) بخلاف ابن العمة فانه ولده ذى الرحم ومن ههنا علم ان ذلك الاجماع المذكور ههنا مقيد بما قبله فانه علم لان بنت العلم لا ب وأم وابن العمة لا ب وأم متساويان في القرب وحيز قرابتهم متحد لكونهم من قبل الالب ومع ذلك ليس من له قوة القرابة أعني ابن العمة أولى بالاجماع لهذا الفقه هذا البعض من المشايخ الذي يرجع قوله على ظاهره بل من هذا الظاهر ترجيع فرع الاصل المرجوح على فرع الاصل الراجح ألا يرى انه اذا ترك عمة لا ب وأم وعلم لا ب كان المال للعم دون العمة فعلى هذا ينبغي ان ترجع بنت العلم على ابن

بذات الخال لا بـ وتحسب للاختصار البتين فيهما ابنا واحدا فهذا الفرق ثمة ابنا ولا استقامة
 للواحد على الخمسة بل بينهما مباينة فتركنا الخمسة بمجالها ثم نظرنا الى الاثنين الذين هو وقتي الرؤس فريق
 الاب والى هذه الخمسة فوجدناهما مباينين فنصر بنا احدهما في الآخر فصاعدا عشرة فنصر بناها في أصل
 المسئلة الذي هو ثلاثة صارت ثلاثين ومنها تصنع المسئلة ثمانية عشر بن لفر يق الاب عشرة منها
 لا بن بنت العمة لاب عشرة للبنتين وثلاثة أعني عشرة لفر يق الام ثمانية منها الابن واثنان للبنتين
 وعند محمد رحمه الله تصنع هذه المسئلة من ستة وثلاثين لانه يقسم المال على أول بنين اختلفوا يعتبر
 فيهم عدد الفروع والجهات ففي فريق الاب يحسب الم لاب عشرين هما كارب وعات ويحسب كل
 واحدة من العتين لاب عشرين فالجموع عات في عات فاذا اختصر في عدد الرؤس جعل الم الذي هو
 كارب عات عات واحدا والاربع الباقية عات آخر فيعطى كل واحد من هذين العمين واحدا من
 الاثنين المذنبين هاتين وفي فريق الام يحسب الخال لاب كخالين هما كارب عات ويحسب كل
 واحد من الخالين كخالين بنا على اربعة عدد الفروع والجهات في الاصول فالجموع ههنا أيضا
 ثمان حالات واذا اختصر من عدد الرؤس جعل الخال الذي هو كارب عات خالا واحدا وجعل
 الخالات الاربع الباقية بمنزلة خال آخر وما أصابهم من أصل المسئلة وهو الثلث واحد فلا يستقيم على
 هذين الخالين فنصر ب عددهما في أصل المسئلة وهو ثلاثة فيحصل ستة فيعطى فريق الاب من هذه
 الستة أربعة ثم يدفع اثنان من هذه الاربعة الى الم لاب ويجعل كطائفة واحدة و يدفع نصيبه الى
 آخر فروع أعني بنتي بنه فلكل واحدة منهما واحد يدفع الاثنان الآخران من الاربعة الى
 العتين لاب ويجعلان طائفة برأسهما ينظر الى أسفل العتين فيوجدان كابين و بنت كابين
 لاخذهما العددين فروعهما واذا اختصر في الرؤس جعلت البنات كابين فالجموع ثلاثة بنين
 ونصيب العتين وهو اثنان لا يستقيم على الثلاثة بل بينهما مباينة فنترك الثلاثة بمجالها ويعطى
 فريق الام من الستة اثنان و يدفع من هذين الاثنين واحدا الى الخال ويجعل كطائفة وواحد آخر الى
 الخالين ويجعلان كطائفة واذا دفع نصيب الخال وهو واحد آخر الى ابني بنته لم يستقيم عليهم
 فترك عددهما كطائفة اذ انظر الى أسفل الخالين فيوجدان كابين و بنت كابين واذا اختصر جعل
 الجموع ثلاثة بنين ولا استقامة للواحد عليهم فتركنا الثلاثة بمجالها واذا نظرنا الى عدد الرؤس
 والرؤس أعني الى الثلاثة والاثنين والثلاثة جديدين الثلاثين عاتة فنكتفي باحدهما ووجد بين
 الاثنين والثلاثة مباينة فنصر بأحدهما في الآخر فيحصل ستة ثم فنصر بهذه الستة الستة في الستة
 التي هي أصل المسئلة فيباقي ستة وثلاثين ومنها تصنع المسئلة كان لفريق الاب أربعة من أصل المسئلة
 وقد نضر بناها في المضروب الذي هو ستة فصارت أربعة وعشرين فهي نصيب هذا الفريق من الستة
 والثلاثين واما نصيب أحدهم منها فنقول قد نضر ب نصيب بنتي بنت الم لاب من جهة الم وهو اثنان في
 ذلك المضروب صارت اثني عشر فلكل واحدة منهما ستة فنصر بأبنا نصيبهما من جهة العمة وهو الواحد
 في المضروب المذكور فكان ستة فلكل واحدة منهما ثلاثة فحصل لكل واحد منهما تسعة أسهم
 ستمن جهة الم وثلاثين جهة العمة ونضر بأبنا نصيب ابني بنت العمة وهو واحد في المضروب
 المذكور وكان ستة فلكل واحد منهما ثلاثة فجموع هذا الانصاء أربعة وعشرون وكان لفريق الام من
 أصل المسئلة اثنان فاذا نضر بناهما في المضروب الذي هو الستة بلغ اثني عشر فهي نصيب هذا الفريق
 من الستة والثلاثين واما نصيب الآخر فنقول اذا نضر ب نصيب ابني بنت الخال وهو واحد في ذلك
 المضروب أعني الستة كان ستة فلكل واحد منهما ثلاثة فاذا نضر ب نصيب فروع الخالين وهو واحد

قوله وهو الواحد في على
 هذا الم فانه مئكل
 جد الاله اعتبر بنت
 العمة كبنتين وابن العمة
 كابين عند تصحيح
 المسئلة ولم يعتبرهم عند
 دفع نصيب كل الى
 فروع كاهو مقرر في
 قاعدة الامام محمد وكان
 القياس ان يكون لكل
 بنت عشرة ثمانية من
 قبل أبويه ما واثنا عشر
 من قبل جد هما كافعل
 ذلك في فريق الاخوال
 والخالات وتبعه على
 ذلك ابن كل باشا كذا
 للشيخ شاهين رحمه الله

أبو حنيفة رحمه الله ذلك على أبي يوسف وقال له هل رأيت قاضياً من البول بالواو وإذا استوفى
المقدار فقد قال لا أعلم لئلا يذلل من المعلوم ان الاعتراف بعدم العلم دليل على فقط الرجل وديانته فلا
يعترف بذلك على أبي حنيفة وصاحبه رحمه الله تعالى وإذا بلغ صاحب الاثنتين فلا بد ان يزول ذلك
الاشكال بظهور علامة لانه اذا جامع بكراهة أو نكح له حية أو احتمل كاحتمال الرجل فهو رجل وان
نهله ثديان كثنى المرأة أو رأى حميضاً كالنساء أو جومع كما يجامع من أظهر له جبل أو نزل في ثديين
فجوامع أو فقه هذه علامات لا بد ان يظهر عليه بعضها عند البلوغ وقوله مقبول فيها كان من هذه
الامور باطناً لا يعلمه غيره فمن ثم قلنا لا يبقى اشكال بعد البلوغ هكذا ذكره الامام السرخسي في
شرح كتاب الخنثى وعند بعض الفقهاء انه لا اعتبار به. ودالثى ونبتات الاحية وانه
اذا أنثى يفرج الرجال أو بال منهنه وحاض يفرج النساء كان مشكلاً وكذا اذا بال يفرج النساء
وأما يفرج الرجال لان كل واحد منهما ما دليل على الانفراد فإذا اجتمع فماتعاضاً وإذا
أخبر الخنثى بجنس أو منى أو ميل الى الرجال أو النساء يقبل ولا يقبل رجوعه بعد ذلك
الا ان يظهر كذب يقيناً مثل أن يخبر بانه رجل ثم ينفذه بترك العمل بقوله السابق هذا وان وقع
الاشتباه بقصدان الاثنتين جميعاً فقد قال محمد رحمه الله هو عندنا وخنثى المشكل سواء المراد انه قد مات
قبل أن يدرك فثبت حاله بنبات الاحية أو به ودالثى واختلف العلماء في حكم الخنثى المشكل في باب
الارث فجعل المصنف فصلاً على حقيقة بين حاله بقوله لخنثى المشكل (أقل النصيبين) أى نصبي الذكر
والانثى (أعني أسوأ الحالين عند أبي حنيفة وصاحبه رحمه الله تعالى) يعني عند محمد وأبي يوسف في
قوله الاول (وهو قول عامة الصحابة وعليه الفتوى) عندنا فان قيل لماذا قيل له نصيب الانثى مع أنه
الاقول قلنا لان نصيب الانثى قد يساوى نصيب الذكر كافي اولاد الام وقد زرع عليه كما ذكر كثر روحا
وأما أخت الام وخنثى لآب فالمسئلة من ستة وتضع منها اذا جعلت الخنثى ذكر اقل الزوج نصفها وهو ثلاثة
ولام سدسها وهو واحد ولولد الام سدس آخر في واحد وهو لخنثى بالعصوبة لكونه أختا لآب وان
جعلته أنثى كان أختا لآب وحينئذ تقول المسئلة الى ثمانية ثلاثة منها الزوج وواحد للام وواحد آخر
للاخت لام وثلاثة أخرى لخنثى لكونها صاحبة النصيب ومن الظاهر المكشوف ان ثلاثة من ثمانية
أكثر من واحد من ستة فان قلت فما فائدة تفسيره أقل بأسوأ الحالين قلت فائدة انه لو لم ير دأب
النصيبين بأسوأ الحالين الى كونه والا نوبة فلا شبهة الام علينا فيما اذا كان بحيث يورث في إحدى الحالين
ويحرم في الاخرى كما ذكرت كزوجا وأختا لآب وأم وخنثى لآب فانه اذا جعل أنثى كان له سهم من سبعة
وان جعل ذكر لم يكن له شيء فلما اراد بياض النصيبين أسوأ الحالين كان الحكم شاملاً لهذه الصور وقامه
يجعل ذكر اقل فلا يستحق شيئاً (كما اذا ترك ابنا وبنتا وخنثى لخنثى ههنا انصيب بنتا لانه متيقن) أى
معلوم بنوعه على تقدير ذكره أو نوبته والرائد على ذلك مشكوك فلا يستحقه بمجرد الشك (وعند
عامة الشعبي وهو قول ابن عباس رضي الله تعالى عنه لخنثى نصف النصيبين المنازعة) بدأ محمد كتاب
فرائض الخنثى بعماروا عن الشعبي من انه شغل عن ميراثه ولو دافق الاثنتين كما سبق ذكره فقال له
نصف حظ الذكر ونصف حظ الانثى بناء على المنازعة التي ينفصو بين باقى الورثة فانه يقول أنا ذكر ولى
نصيب الذكر كونه وهم يقولون أنت أنثى ولنا نصيب الانوثة (في دفع اليه نصف النصيبين اعتباراً
للعاليتين) ادلا يمكن ترجيح احدهما على الاخرى فيجب ان يعمل بهما بقدر الامكان وذلك لما ذكرناه
ورديان العمل بهما جميع بين الصنفين المتضادين وهو محال فوجب العمل بالاقول لما سطرناه
(واختلافاً) أى أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى (في تخريج قول الشعبي) وتقرره (قال أبو يوسف

رحمه الله في المثال) المذكور (الابن سهم) ولا ذئ نصف سهم والخنثى نصف التصيين) وهو (ثلاثة
ارباع سهم لان الخنثى يستحق سهمًا) كالابن (ان كان ذكر او يستحق نصف سهم) كالذئ (ان كان
أنتى وهذا) أى استحقاق قسمهم على تقدير ونه فله سهم على تقدير آخر (متيقن) ولا يخرج جميع لاحد
التقديرين على الآخر (فياخذ نصف مجموع التصيين) لعل بالابتدريين على حسب الامكان كما ذكرنا
(فياخذ حينئذ نصف سهم ونصف نصف سهم) أو نقول بعبارة أخرى يأخذ (النصف المتيقن) الذى
هو ثابت على تقديرى المذكورة والاوتة (مع نصف النصف المتنازع فيه) بينهما وبين الورثة رفع النزاع في
ثبوت هذا النصف على زعمه وانتقامه على زعمهم (فصار له) أى للخنثى (ثلاثة ارباع سهم لان مجموع
الانصبا مسهمان وربع سهم وذلك لانه) أى أبابوسف (يستبر السهام والعول) أى البسط الى الكسر
(ومجموع) المسئلة (المذكورة) على الوجه الذى تقرر (سهمان وربع) فاذا بسطنا السهمين بضربهما في
مخرج الاربع مع زيادة هذا الكسر عليه كان الحاصل تسعة ارباع فاجعلها اصحابا (وتضع منها) المسئلة
فلذلك قال وتضع من تسعة فلان اربعة والبنث اثنان والخنثى ثلاثة فاتها نصف مجموع مال الابن
والبنث أو نقول في نصيب هذه المسئلة بوجه آخر ما له الى ما تقدم للابن سهمان والبنث سهم والخنثى
نصف التصيين وهو سهم ونصف سهم والمجموع اربعة أسهم ونصف فنسط السهام الى الكسر الذى
هو النصف بان نضرب ما في مخرجهم يزيد عليه هذا الكسر فيجعل تسعة ارباع فنجعلها اصحابا (وقال
محمد رحمه الله) في مخرج قول الشعبي في الضرورة المذكورة (ياخذ الخنثى حصة المال في هذه المسئلة
ان كان ذكرًا) لان الاولاد حينئذ اثنان وبنث فالمسئلة من خمسة فلان اثنان والخنثى اربعة على تقدير
المذكورة اثنان والبنث واحد فالخنثى على هذا التقدير حصة المال (واخذ) الخنثى (ربع المال
ان كان أنتى) لان الاولاد حينئذ ابن وبنثان فالمسئلة من اربعة فلان اثنان ولكل واحد من البنثين
واحد فالخنثى على تقدير الاوتة ربع المال (فياخذ الخنثى نصف) هذين (التصيين) وذلك النصف
(خمس وعين باعتبار الحاتين) فان الخمس نصف الخمين والتمن نصف الاربع مجموعهما نصف
التصيين الثابتين باعتبار حالتى المذكورة والاوتة (وتضع المسئلة) على مخرج محمد رحمه الله (من
أربعين وهو العدد المجمع من ضرب احد المسئلتين وهى اربعة) التى هى مسئلة الاوتة (في) المسئلة
(الانثى وهى الخمسة) التى هى مسئلة المذكورة (ثم ضرب الحاصل) وهو عشرون (في الحاتين) أعنى
حالتى المذكورة والاوتة فيبلغ أربعين وأخصر من هذا ان يقال اذا كان للخنثى خمس وعين وأردنا عددا
يصح منه هذان الكسران ضربنا مخرج احدىهما في الآخر فيحصل أربعون ثم انه أشار الى طريق تعيين
نصيب كل وارث من الاربعين بقوله (فن كان له شئ من الخمسة فضررب) أى فله نصيب (في
الاربعة ومن كان له شئ من الاربعة فضررب في الخمسة فصار للخنثى) من الضربين (ثلاثة عشر سهمًا
والابن ثمانية عشر سهمًا والبنث تسعة أسهم) او بيان ذلك ان للخنثى في مسئلة المذكورة ثمانية ارباع
ضربنا في الاربعة فحصل ثمانية وعشرين وكان نصيبه من مسئلة الاوتة واحدة فاضرب في الخمسة فحصل
خمس وعين ارباع فصار نصيبه من الاربعين ثلاثة عشر وللابن من مسئلة المذكورة اثنان فاذا ضربنا في
الاربعة حصل ثمانية وعشرين وكان نصيبه من مسئلة الاوتة اثنين ارباع فاذا ضربناهما في الخمسة
حصل عشرة ففى ارباعه فصار نصيبه من الاربعين ثمانية عشر والبنث من مسئلة المذكورة كورة واحدة
ضربنا في الاربعة فكان اربعة ففى مساو كان نصيبه من مسئلة الاوتة ايضا واحد ضربنا في الخمسة وكان
خمس ففى ارباعه فصار نصيبه من الاربعين تسعة ولا يذهب عليك ان نصيب الخنثى أعنى ثلاثة
عشر في هذه المسئلة كما هو مخير وعين للاربعين كذلك هو نصف نصيبه بحسب حاله لان نصيبه في حالة

الذ كوردسته عشر ونصفها ثمانية وفي حالة الاثنته عشرة نصفها خمسة ومجموعها ثلاثة عشر فالخلاف
بين التخرين انما هو في العاريق لافي المقصود الذي هو نصف النصيبين ثم ان ضرب احدى المستثنين
في الاخرى وضرب ما كان لشخصي من احدى المستثنين في جميع الاخرى انما يكون على تقدير البائنين
المستثنين اما اذا توافقا فاضرب اخطاهما في الاخرى وضرب على عددا لهما اثنين ثم ضرب ما لكل شخص
من احدى المستثنين في وفي الاخرى ولا شبهة في ذلك بعدا حاطك القواعد السابقة وقد عار المصنف
اليه في الفصل الا في كاستعرقه ان شاء الله تعالى واعلم ان مذهبنا في حينئذ ان باخذ الحنثي
المشكل ومن معه باخس التقديرين الى أن ينكشف الحال كما في المقود والجل فاذا ترك اخطا وبأم وولدا
حنثي فلا شيء الا لا احتمال كون الحنثي ذكر او انجب الا لا احتمال لان اخص احواله
أن يكون أنثى فيوفق النصف الباقى الى أن ينكشف حال الحنثي واذا ترك اخطا وبأم وولدين
حنثيين فلكل واحد منهما ثلث المال لاجتماع أن يكون هو أنثى وصاحبه ذكر او وبوقف الثلث
الباقى الى انكشف الحال ولما كان الحمل مفردا انبصا بين الحاتنين او رد فصل عقيب فصل الحنثي فقال
هـ (فصل) في الحمل أكثر من اثنان عند أنثى حنثية وأصحابه رحمهم الله تعالى وعند حديثين
سعد القهبي ثلاث وعند الشافعي أربع سنين وعند الزهري سبع سنين لنا حديث عائشة رضي الله عنها
فاتها قالت لا يسبق الولد في رحم أمه أكثر من سنتين ولو بفلانة مغزول ومثل هذا لا يعرف
قياسا بل سماعا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وللشافعي ما روي من ان الضحاك ولد لأربع سنين
وقد ثبت ثبناه وهو صحيح فسمي ضحكا كما وان عبد العزيز الماجشوني ولد أيضا لأربع سنين وقد
اشتهر في نسأما جشون انهن يلدن كذلك وروي ان رجلا ضايع امرأته ستين ثم قدم وهي حامل
فهمم هر رضي الله تعالى عنه بان رجها فقال له معاذ ان كان لا يسبق عليها فلا يسبق لك على ما في بطنها
فتركها حتى ولدت ولدا وقد ثبت ثبناه ما يشبهه أباه فقال الرجل هذا ابني ورب الكعبة فثبت عمر نسبه منه
مع انه ولد لأكثر من ستين وقال لا معاذ لك عمر رضي الله تعالى عنه ما والجواب عن الاول ان
الضحاك وعبد العزيز ما كانا يعرفان ذلك من أنفسهما ولا عرفه غيرهما فلا اطلاع لأحد على ما في
الرحم سوى الله سبحانه ويجوز أن يكون ذلك لان سد ادم الرحل مرض على سبيل النذرة فلا اعتدائه
وعن الثاني غيبه عنها قريسا من ستين واثبات النسب كان باقرا والزواج (وأقلها ستة أشهر) بالاتفاق
ما روي من ان رجلا تزوج امرأته فولدت في ستة أشهر فهم عثمان رضي الله تعالى عنه رجها فقال ابن
هيباس رضي الله تعالى عنه اما انما الخاص صمتك بكتاب الله تعالى لمخصصك اذ قال الله تعالى وحمله
وفصاله ثلاثون شهرا وقال وفصاله في عامين فاذا ذهب عامان للفصل لم يسبق للحمل الاسنة أشهر فقرأ
عثمان رضي الله تعالى عنه الحمد عنها وأثبت النسب من الزوج وروي عنه عن علي رضي الله تعالى عنه
وفي حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ان الولد بعد ما مضى عليه أربعة أشهر ينفع فيه الروح
ويفلما ينفع يتم خلقته في شهرين وحينئذ يتحقق انما له مستوى الحق في ستة أشهر ذكره شمس
الأمّة السرخسي في شرح كتاب الطلاق (وبوقف للحمل عند أنثى حنثية نصيب أربعة أشهر أو نصيب
أربع سنوات أي ما أكثر يعطى بقية الورثة أقل الانصاف) برواه عنه ابن امارك وبه أخذوا ذلك
للاحياء قال الشريك النخعي رأيت بالكوفة لافي اسمعيل أربعة بنين في بطن واحد ولم ينقل من
المتقدمين ان امرأة ولدت أكثر من ذلك فاعتقنا به (وعند محمد بن وقف ثلاثة بنين أو ثلاث بنات أيهما
أكثر رواه عنه ليث بن سعد) وليست هذه الرواية موجودة في شرح الاصل ولا في عامة الروايات
(وفي رواية أخرى) عن محمد بن جهم الله وقف (نصيب ابنتين أو بنتين أيهما أكثر وهو) قول الحسن

قوله أراد بفلانة المغزول
دورانه عند الغزل اه

قوله على سبيل النذرة
أنظر فيما ينمو بين ممر
من قول الآخر وقد
اشتهر الخ اه

(واحدى الروايتين من أبى يوسف رحمه الله رواه عنه هشام) وذلك لان ولادة أدم بعد ثمان مائة سنة وواحد مائة سنة في غايه النذرة فلا يبنى الحكم عليه بل على ما يعتاد في الجملة وهو ولادة اثنين (وروى الخصاصف عن أبى يوسف رحمه الله) أنه توقف (نصيب) ابن (واحد) أو بنت واحدة أيهما أكثر وهذا هو الاصح (وعليه الفتوى) وذلك لان المعتاد الغالب ان لا تلد المرأة في بطن واحد الا ولدا واحدا فيبنى عليه الحكم المحكم ما لم يعلم خلافه وذلك في قوتى أهل سمرقند ان الولادة ان كانت قريية توقف القسمة لمكان الحمل اذ لو عجلت لم بما اقتضاه ظهور الحمل على خلاف ما قدروا لو كانت بعيدة لم توقف اذ فيه اضرار بآيات الورثة ولم يمين القرب حد بل أحبل به على العادة وقيل هو مادون الشهر بناء على انه لو حلف ليه تضمن حق فلان عاجلا كان محمولا على مادون الشهر وفي واقعات الناطقي انه تقسم التركة ولا يعزل نصيب الحمل اذ لا يعلم ان ما في البطن جل أم لا فان ولدت تسنانف القسمة وعند الشافعي رحمه الله انه لا يدفع الى أحد من الورثة شئ الا من كان له فرض لا يتغير بتعدد الحمل وعدم تعدد فانه يدفع اليه فرضه على تقدير العول ان تصور العول ويترك الباقي الى ان ينكشف الحال لان الحمل محال ان يضبط بقدر وى عن شيخه انه كان له عشرة وولدا كل خمسة منهم في بطن واحد (ويؤخذ ذلك الكفيل) من الورثة (على قوله) أى على قول أبى يوسف رحمه الله برواية الخصاصف أى يأخذ القاضي منهم كفى لا على أمره بل هو الزيادة على نصيب ابن واحد نظرا لمن هو عاجز عن النظر لنفسه أعنى الحمل كما اذترك ابنا وخشى فعند أبى حنيفة ومحمد وأبى يوسف رحمهم الله تعالى في قوله الاول يعطى الحنثى النكاح والابن الثلثين ويؤخذ منه الكفيل منه فصاحبه وقيل بل يجتاط ههنا فيؤخذ الكفيل ههنا جميعا لانه اذا تبين لاثل الذكورة في الحنثى كان مستحقا لما زاد على النصف مما أخذ الابن فكذلك في الحمل (فان كان الحمل من الميت) بان خلف امرأة حاملا (وجاءت) تلك المرأة (بالولد لتسام) أكثر مدة الحمل) أى سنتين هندنا ولا بدعسن عند الشافعي رحمه الله (أو أقل منها) أى من المدة التى هى أكثر زمان الحمل سواء جاءت به ستة أشهر أو أقل أو أكثر (ولم تكن) المرأة مع ذلك (أقرت باقتضاء العدة بئ) ذلك الولد من الميت ومن أقارب به (وبورث عنه) لان وجود الولد في البطن وقت الموت شرط في استحقاق الارث فاذا لم تكن أقرت باقتضاء عدها مع ثبوت مدة الحمل حكم بان الحمل كان موجودا في ذلك الوقت (وان جاءت بالولد أكثر من مدة الحمل لا يرث) ذلك الولد من الميت ولا يرث عنه من قبله اذ قد علم بجيشه كذلك ان علوقه كان بعد الموت فلا نسب ولا ميراث وكذا أقرت المرأة في مدة الحمل باقتضاء عدها بعد زمان يتصور فيه انقضاء العدة ثم جاءت بالولد في تلك المدة فانه لا يرث ولا يرث عنه اذ قد علم باقرارها ان الحمل لم يكن من الميت (وان كان الحمل من غيره) بان يترك امرأة حاملا من أبيه أو جده أو غيره ههنا من ورثه (وجاءت) تلك المرأة (بالولد ستة أشهر أو أقل) من زمان الموت (يرث) ذلك الولد من الميت لانه قد تحقق وجوده في البطن حال الموت (وان جاءت) بالولد (لا ثم من أقل مدة الحمل لا يرث) اذ لم يتبين هل هو قضيته أو لا ضرورة ههنا الى تقدير وجوده في زمان الموت بخلاف ما اذا كان الحمل منه فان العلوق هناك يستند الى أكثر أوقات الحمل لضرورة انساب نسبته من الميت بعد ارتقاع النكاح بالموت (واما اذا كان الحمل من غيره) فنفسه ثابت من ذلك الغير فلا ضرورة ههنا الى اعتبار أكثر الأوقات بل يجب الاقتصاد على ما هو أقل مدة الحمل أو مادونه حتى يتبين وجوده حال الموت وطريق معرفة حياة الحمل وقت الولادة ان يوجد منه ما يملك به الحياة كعوض أو هطاس أو بكاء أو ضحك أو قرح بل يتصور (فان خرج أقل الولد فظهر منه شئ من هذه العلامات) ثم مات لا يرث لانه لما خرج أكثر ميتا لمكانه خرج كله ميتا فلا يرث (وان خرج أكثره ثم مات يرث) لان الأكثر له حكم

الكل فكأنه خرج كله حيوا والاصل في ذلك ما رواه جابر عن انه صلى الله عليه وسلم قال اذا استهل الصبي
 وورث وصلى عليه والضابط في خروج الاكثر والاقل ما ذكره بقوله (فان خرج الولد مستقيما) وهو ان
 يخرج رأسه أولا فالمعتبر (صدره) يعني اذا خرج الصدر كله وهو حي برث اذا خرج ارجاء كثره حيوا وان
 خرج أقل من ذلك لا يرث وان خرج منكوسا وهو ان يخرج رجليه أولا فالمعتبر (سنة) فان خرجت
 السنة وهو حي برث اذا خرج ارجاء كثره حيوا وان لم يخرج السنة لم يرث (الاصل في تصحيح مسائل الجمل
 ان تصحح المسئلة على تقديرين أعني على تقدير ان الجمل ذكر وعلى تقدير انه أنثى ثم ننظر بين تصحيح
 المسئلتين فان توافقنا بجزء فاضرب وفق أحدهما في جميع الآخر وان تباينا فاضرب كل أحدهما في
 جميع الآخر فالجواب تصحيح المسئلة ثم اضرب نصيب من كان له شيء من مسئلة ذكر كورته في مسئلة
 أنثى (على تقدير التباين (أو في وقتها) على تقدير التوافق واضرب أيضا نصيب (من كان له شيء من
 مسئلة أنثى في مسئلة ذكر كورته (أو في وقتها) على ذلك التقديرين كما ذكرنا في ميراث الخنثى ومن ههنا
 يعلم ما قلناه من ان المصنف أشار إليه في الفصل الثاني في بقوله (ثم انظر في المحاصل من الضرب)
 لكل واحد من الورثة (أيهما أقل يعطى لذلك الوارث) لان احدهما حقيقة للاقل متيقن (والفضل الذي
 بينهما) أي بين المحاصلين (موقوف من نصيب ذلك الوارث) لانهما شئ مستحق هذا الفضل هل هو
 الجمل أو غيره فيوقوف الى ان يزول الاشتباه فاذا ظهر الجمل وزال الاشتباه فان كان الجمل مستحقا لجميع
 الموقوف فيها وان كان مستحقا للبعض فياخذ الجمل ذلك البعض والباقي مقسوم بين الورثة على
 لكل واحد من الورثة كما كان موقوفا من نصيبه كما اذا ترك بنتا وأبوين وأما ما لا فالمسئلة من أربعة
 وعشرين على تقدير ان الجمل ذكر لانه اجتمع فيها حينئذ سدس وان وعين وما بقي فلزوجة ثمانية وثلاثة
 ولكل واحد من الأبوين السدس وهو أربعون لانهما اجتمع في الجمل الذي كرا الباقي وهو ثلاثة وعشرين وعلى
 تقدير ان الجمل أنثى وحينئذ فالمسئلة من سبعة وعشرين على تقدير ان أنثى لانه اجتمع فيها على هذا
 التقدير ثمن وسدس وان وثلاثة فهي من أربعة وعشرين من أربعة وعشرين الى سبعة وعشرين من ثلث الأبوين
 ثمانية وللزوجة ثلاثة وثلاثة لانهما اجتمع في الجمل الاثنى عشرة وعشرين وعين عددي تصحيح المسئلتين أعني أربعة
 وعشرين وسبعة وعشرين توافق بالثلث لان مجموعها ثلاثة وثلاثة لانهما (فاذا ضرب وفق أحدهما)
 أي ثلثه وهو ثمانية من الأول وتسعة من الثاني في جميع الآخر صار المحاصل مائة من ستة وعشرين
 سهما ومنها تصح المسئلة (اذ على تقدير ذكر كورته للزوجة سبعة وعشرون ولكل واحد من الأبوين ستة
 وثلاثون) وذلك لان سهام المرأة من مسئلة الذكور أعني أربعة وعشرين من ثلاثة كما عرفت فاذا
 ضربت ثلاثة في ربع مسئلة الانثى وهو تسعة بلغ سبعة وعشرين وسهام كل من الأبوين من مسئلة
 الذكور أربعة فاذا ضربناها في ذلك الوق أيضا بلغ تسعة وثلاثون (وعلى تقدير أنثى للزوجة أربعة
 وعشرون) لان سهامها من مسئلة الانثى أعني سبعة وعشرين من ثلاثة أيضا فاذا ضربت في ربع مسئلة
 الذكور وهو ثمانية صار أربعة وعشرين (ولكل واحد من الأبوين اثنان وثلاثون) لان سهام كل
 واحد منهما من مسئلة الانثى أربعة أيضا فاذا ضربناها في ربع مسئلة الذكور وهو ثمانية صار
 اثنان وثلاثون (يعطى للزوجة) من المائة من الستة عشر (أربعة وعشرون) لانها أقل نصيبها على
 تقدير ذكر كورته الجمل وأنثى (بوقف من نصيبها ثلاثة أسهم) وهو الفضل بين النصيبين الى ان
 ينكشف حال الجمل (و) (بوقف) من نصيب كل واحد من الأبوين أربعة أسهم (أي يعطى من المبلغ
 المذكور كل واحد منهما أقل النصيبين وهو اثنان وثلاثون وبوقف الفضل الذي بينهما ما قد جعل
 الجمل في حق الزوجة والأبوين أنثى (وعلى البتة) من ذلك المبلغ (ثلاثة عشر سهما) وذلك لان

الموقوف في حقها نصيب أربعة بنين عند أبي حنيفة رحمه الله لأن أقل نصيبها الثمانية تحقق في مذهبه على هذا التقدير دون تقدير أربعة بنات (وإذا كان البنون أربعة فنصيبها) مما بقى من ذوي الفروض في مسألة الذكورة أعني ذلك الباقي ثلاثة عشر كالسلف (سهم وأربعة أسباع سهم) لأننا عطينا من الباقي كل ابن سهمين والبنات سهماً واحداً بقي أربعة أسهم فلكل ابن سهم آخر الأسباع فيجتمع للبنات سهم وأربعة أسباع سهم (من أربعة وعشرين) هي وفق مسألة الذكورة وهذا النصيب (مضر ويبقى تسعة) هي وفق مسألة الأنوثة (فصار) حاصل هذا الضرب (ثلاثة عشر سهماً فهي لها) من المائتين والستة عشر (والباقي) منها بعد ما أعطى الأبوان الزوجة والبنات (موقوف وهو أي) ذلك الباقي (مائة وخمسة عشر سهماً) لأن الذاهبة مائة وواحد (فإن ولدت بنتاً واحدة أو أكثر فجميع الموقوف للبنات) وذلك لأننا جعلنا الحمل انشئ في حق الزوجة والأبوين وأعطينا كل واحد منهم مائة وواحدة نصيبه على تقدير الأنوثة فقد استوفوا حقوقهم على تقدير الأنوثة فكان جميع ما بقي بعد حقوقهم وهو مائة وعشرون نصيب البنين أو البنات الأربعة ان نصيب من مسألة الأنوثة أعني من سبعة وعشرين ستة عشر فاذا ضربت في وفق مسألة الذكورة وهو ثمانية بلغ مائة وعشرون نصيباً وهي حصة من أخذت منها البنات ثلاثة عشر فنضمها إلى الباقي الذي هو مائة وخمسة عشر ثم نقسم المبلغ بينهم على السوية فكان استقام عليهم فذلك والا فان كان بين السهام ورؤسهن موافقة فاضرب وفق الرؤس في المائتين وستة عشر فابالغ تصع منه المسئلة وان لم يكن بينهم موافقة بل مباينة فاضرب جميع عدد الرؤس في جميع المائتين والستة عشر فاحصل كان تصحيح المسئلة (وان ولدت ابناً واحداً أو أكثر فيعطى للرأة والأبوين ما كان موقوفاً من نصيبهم) أي يعطى للرأة الثلاثة التي كانت موقوفة من نصيبها في مسألة الذكورة فلكل صاحب مائة وخمسة وعشرون وهي أكثر النصيبين ويعطى كل واحد من الأبوين الأربعة الموقوفين نصيبه في مسألة الذكورة فيتم لكل واحد منهم ما أكثر النصيبين وهو ستة وثلاثون (وما بقي) بعد ما أخذ هؤلاء الثلاثة وما أخذته البنات وهو مائة وأربعة نصيب اليه الثلاثة عشر التي أخذتها البنات حتى تبلغ مائة وسبعة عشر (ويقيم) هذا (المبايع بين الأولاد) أن يصح عليهم للذكور مثل حظ الانثيين وإن انكسر فصحيح المسئلة بما عرفته غيرهم وإن ولد ولدت ذكراً أو أنثى فالجمال على قياس ما إذا ولدت ذكراً أو أنثى (وان ولدت ولداً ابناً فيعطى للرأة والأبوين ما كان موقوفاً من نصيبهم فيعطى للبنات إلى تمام النصف وهو) أي ذلك التمام (خمسة وتسعون سهماً) لأنها كانت - أخذت ثلاثة عشر فيكمل لها حينئذ نصف التركة وهو مائة وعشرون (والباقي) من المائتين والأربعة بعد ذلك النصف (للاب وهو) تسعة أسهم لأنه نصيبه على ما مر من أنه مع البنات فرضاً وتصبياً واعلم أن الميت إذا ترك من لا يتغير فرضه ما لم يترك فانه يعطى فرضه كما إذا ترك جدته امرأة حامل فانه يعطى الحصة السدس وكذا إذا ترك امرأة وأبناء للرأة الثمن وإن الوارث كان من يسقط في إحدى حاتى الحمل فانه لا يعطى شيئاً لأن أصل استحقاقه مشكوك ولا يترتب مع الشك كما إذا ترك امرأة حامل أو امرأة وعملان لا يعطى شيء من الوارث إن يكون الحمل ابناً فترأه سابقاً لهما فهو فيمن يتغير فرضه من الورثة

• (فصل في المفقود) • وهو العائيب الذي انقطع خبره ولا يدرى حياته من موته وحكمه ما أشار إليه بقوله (المفقود حتى ماله حتى لا يرث عنه أحد) لثبوت حياته باستصحاب الحمل وهو المعتبر في إبقاء ما كان على ما كان دون اثبات ما لم يكن ولهذا لا يثبت استحقاق ورثته عليه ولا يترجى ورثته عندنا وهو مذهب على رضي الله تعالى عنه (وبوقف ماله حتى يصح موته أو يغمى عليه) مددوا خلقت

الروايات في تلك المسئلة في ظاهر الرواية (انه اذا لم يسق أحد من أقرانه حكم بموته) فقبيل المراد
 أقرانه في بلد وقيل المعتبر أقرانه في جميع البلدان والاولى الاصح كما ذكر في فرائض الامام
 التمر تاشي ان يعتبر أقرانه في بلدان الاعمار بما تفاوت باختلاف الاقاليم والبلدان وايضا
 اعتبار جميع الاقارب فيسرج عظيم (وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله ان فلان
 المذمومة وعشر من سنين يوم ولد فيه) المفقود هو هذا بنى على ما شئت من العامة من
 انه لا يعيش أحد أكثر من هذه المدة وهو من الاكاذيب المثلث هو ردة قلائد حادثة (وقال محمد
 رحمه الله مائة وعشرين سنين وقال أبو يوسف مائة وخمسين سنين) وهاتان الروايتان لم توجه في
 الكتب المعتبرة وروى عن أبي يوسف انه اذا مضى مائة سنة من ولادته حكم بموته اذا الظاهر في زماننا
 انه لا يعيش أحد أكثر من مائة وكان محمد بن سلمة يقي بهذه الرواية في زماننا في المفقود حتى ظهر له
 في نفسه انه خطا فانه عاش مائة وسمع سنين (وقال بعضهم نعوذ من سنة) لان الزمان عليها في زماننا في
 غاية الندرة فلا نشاط بها الاحكام الشرعية التي مدارها على الاغلب قال الامام التمر تاشي وعليه المقتضى
 وذهب بعضهم الى انها سبعون سنة لما ورد في الحديث المشهور في أعمار هذه الامم (وقال بعضهم) مال
 المفقود (موقوف الى اجتihad الامام في موته وهو مذهب الشافعي فانه قال اذا مضى مدة يقضى القاضي
 بان مثله لا يعيش أكثر من هذه المدة حكم بموته ويقسم المال على ورثته الموجودين حال الحكم به ثم ان
 الايقين بطريق الفقه ان لا يقدر شيء كما في ظاهر الرواية اذا لم يحال للقياس في نصيب المقدرة لان نصيبها
 في حال على اعتبار اقرانه ونظائره كما في قيم المتلفات ومهر مثل النساء (والمفقود موقوف المحكم في
 حق غيره وحتى يوقف نصيبه من مال موته كما في الجمل) فان كان المفقود ممن يجب الحاضر بن لم
 يصرف اليهم شيء بل يوقف المال كله وان كان لا يحجبهم بغير كل واحد منهم ما هو الاقل من نصيبه
 على تقدير بقاء حياته المفقود وماله (فاذا مضت المدة) وحكم بموته (فانه لو رثته الموجودين عند الحكم
 بموته) ولا شيء لمن مات منهم قبل الحكم بذلك لان شرط التوريث بقاء الوارث حياته لموت المورث (وما
 كان موقوفا لاجله) من مال موته (برد الى وارث موته الذي يوقف) ذلك الموقوف (من ماله) كافي
 الجمل ان انفصل حيا استحق نصيبه وان انفصل ميتا باخذ الوارثه ما كان موقوفا من نصيبه فكذا هنا
 ان ظهر المفقود حيا أخذ حق موته وان حكم بموته لم يستحق شيئا مما وقف له (الاصل في نصيبه مسائل
 المفقود ان تصحح المسئلة على تقدير حياته ثم تصحح المسئلة على تقدير وفاته وباتى العمل ما ذكرناه في
 الجمل) وهوان ينظر في مسئلتى الحياة والوفاة فان توافقا ضرب بوقف احدهما في جميع الاخرى وان
 تباينا ضرب احدهما في الاخرى فاحصل من الضرب على الوجهين كان نصيبه في المسئلة على كل
 واحد من التقديرين ثم ضرب نصيبه من كان له شيء من مسئلة الوفاة او في مسئلة الحياة او في وقفا
 ونصيبه من كان له شيء من مسئلة الحياة في مسئلة الوفاة او في وقفا ثم ينظر في هذين الحاصلين من
 الضرب بين قيعان الوارث الحاضر ما هو الاقل من الحاصلين ويجعل القاضى بينهما موقوفا من نصيب
 ذلك الوارث الى ان يظهر حال المفقود فاذا ذكرته ملازو جاحض او اخبرين لا بأم حاضرين وأحباب
 وأمم مفقودا فعلى تقدير كون المفقود ميتا يكون للزوج النصف وللأختين الثلثان فالمسئلة من ستة
 لكنها تعود الى سبعة وعلى تقدير كونه حيا يكون للزوج نصف غير عائل وللأختين الربع لأن أصل
 المسئلة على هذا التقدير ثلثان للزوج واحد وواحد الا مع الأخنتين فلا يستقيم عليهم وهو مكارم
 اخواته فيضرب الاربع في أصل المسئلة فيبلغ ثمانية أربعة عشر فالزوج واثنان للزوج واثنان آخران
 للأختين لكل واحدة واحد فموت المفقود في حق الأخنتين خير من حياته وهو الظاهر وحياته خير للزوج

أذله نصف من المال بلا عول فيعتبر حياة المفقود في حق الاختين فلا يصرف إليهما إلا ربع المال
ويعتبر موته في حق الزوج فلا يصطى إلا ثلاثة أسباع المال ويوقف الباقي وهذه المسئلة تسع من ستة
وخمسين لأن مسئلة الحياة من ثمانية ومسئلة الوفاة من سبعة وبينهما ما يندب في قضية أحدهما في
الأخرى فيلحق ستة وخمسين وكان الزوج من مسئلة الحياة أربعاً فذاصر بنافي مسئلة الوفاة وهي سبعة
بلغت ثمانية وعشرين وكان الزوج من مسئلة الوفاة ثلاثة فذاصر بنافي مسئلة الحياة وهي ثمانية
بلغت أربعاً وعشرين فيعطي الزوج أربعاً وعشرين لأنها أقل المحاصلين وهو النصف العاقل
ويوقف من نصيبه أو يعقو كان للاختين من مسئلة الحياة اثنتان فذاصر بنافي السبعة حصل أربعة
عشر وكان لهما من مسئلة الوفاة أربعاً فذاصر بنافي الثمانية صار المحاصل اثنتين وثلاثين فيضم
ويصرف إليهما أقل المحاصلين وهو أربعاً وعشر وهو ربع الستة والخمسين فلكل واحد منهن ما سبعة
ويوقف من نصيبهما ثمانية عشر فجميع ما يصرف إلى الزوج والاختين ثمانية والباقى من الستة
والخمسين وهو ثمانية عشر موقوف فان ظهر أن المفقود دفع إلى الزوج إلا ربعه الموقوفة لغيره
نصف المال وهو ثمانية وعشرون فيكون الباقي أربعاً وعشر للأخت حتى يكون النصف الآخر بين
الأخت والاختين للذكر مثل حظ الأنثيين وإن ظهر أنه ميت يدفع إلى الاختين الثمانية عشر موقوف فمن
نصيبهما حتى يتم له أربعاً أسباع المال وهي اثنتان وثلاثون وأما الزوج فقد أخذ نصيبه كالأول وهو
أربعة وعشرون

(فصل في المرتبة إذا مات الرجل المرتد) على ارتداده (أو قتل أو لحق بدار الحرب وحكم القاضي بإحقاقه
فيما اكتسبه في حال إسلامه فهو لورثته المسلمين وما اكتسبه في حال ردته يوضع لبيت المال) هذا حكمه
(عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما الكسبان جميعاً لورثته المسلمين وعند الشافعي رحمه الله الكسبان
جميعاً بوضع في بيت المال) ففي أحد قوليه بطريق أنه في وقوله الآخر بطريق أنه مال ضائع نص
المرتب على مذهبه في المختصر لا ينفى يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أن المرتد يجبر على ردته إلى الإسلام فيحكم
عليه في حق ورثته ما حكمه فكل الكسبين مثله ولهذا يقضى منهما دون مع الاختلاف في كيفية
النقض فكلهما لورثته ولا في حنيفة رحمه الله الفرق بين الكسبين بأن حكم موته يستند إلى وقت ردته
لأنه صار هالكاً بالردة فيمكن استناد التورث في ما اكتسبه في زمان إسلامه إلى قبيل ذلك الوقت لأنه
كان موجوداً في ملكه حينئذ فيكون تورثاً للمسلم من المسلم ولا يمكن فيما اكتسبه في حال ردته أن يستند
تورثه إلى زمان إسلامه إذ لم يكن موجوداً في ملكه في ذلك الزمان فلو قضى به لورثته لكان تورثاً للمسلم
من الكافر فلا يجوز (وما اكتسبه بعد اللحق بدار الحرب فهو في مالا جماع) لأنه اكتسبه وهو من أهل
الحرب والمسلم لا يرث من الحربى (وكسب المرتد جميعاً) أى سواء ما اكتسبها في حال إسلامه أو في ردتها
قبل اللحق بدار الحرب (لورثتها المسلمين) باختلاف بين أصحابنا وذلك لأن المرتد لا يقتل عندنا بل
يحبس حتى تسلم أو يموت ولا نهى صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن قتل النساء وأيضاً الأصل تأخير العقوبة
إلى دار الجزاء وإنما عدل عنه في الرجل لدفع شرنا جزئياً توقع منه وهو الحربى بخلاف المرأة إذا لم تنزل
بارتدائها عصمة نفسها تنزل عصمة ما لها وكل واحد من الكسبين ملكها فهو لورثتها إلا أنه لا ميراث منها
لزوجها لأنها بنفس الردة ثابت منه ولم تصر مشركة في الهلاك فلا تكون كالغارة المربضة وإذا لحقت
بدار الحرب زالت عصمتها في نفسها لأنها استسرق والاسترقاق انقلاص حكمها فيزل عصمة ما لها أيضاً
ذكره الامام السرخسي في شرح السيد الصغير وذكر في شرح السيد الكبير أن الذي إذا انتقض العهد
ولحق بدار الحرب كان الحكم فيه كالحكم في المسلم الذي ارتد ولحق وذلك لأنه من أهل دارنا فيجربى عليه

أحكام المسلمين (وأما المرتد فلا يرث) من أحد (لأن من مسلم ولا من مرتد مثله) لأنه حان بارتداده فلا يستحق الصلاة الشرعية التي هي الأرض بل يحرم عقوبة كالعاقلة بغير حق وأيضاً المرتد لا له له لأن ما انتقل إليه لا يقر عليها ويعبر في الميراث الملة وهو نظير الحكم في نكاحه فليس للمرتد أن يستزوج مسلمة وكافرة أصلية ولا مرتدة لأن النكاح يقتضي الملة ولا ملة له (وكذلك المرتدة) لا ترث من أحد لأنها ليست ذات ملة (الا إذا ارتد أهل ناحية باجمعهم فحينئذ يترثون) أي يرث بعضهم من بعض لأن دارهم صارت دار حرب لظهور أحكام الكفر فيها تقتل رجالهم وتسي نسائهم وفردايرهم كائناً على أبو بكر بن حنيفة فاصاب عليها رضي الله تعالى عنه من سيهم جارية فولدت له محمد بن الحنفية فموسى بن علي رضي الله تعالى عنه ذرية بني ناجية لما ارتدوا ثم باعهم من مصقلة بن هبيرة بمائة ألف درهم واختلفت الروايات في أي وارث يترث في قسمة مال المرتد ويرثي المحسن عن أبي حنيفة أن من كان وارثه وقت رده وبقي الموت للمرتد فإنه يرثه ولا ميراث له حدث بعد ذلك حتى لو أسلم بعض قرابته بعد رده أو ولده من علوق حادث بعد رده لم يرث منه وروى أبو يوسف رحمه الله عنه أنه يعتبر بوجود الوارث وقت الردة ثم لا يحال استحقاقه ماله قبل المرتد بل يكون ميراثه ورثته وروى محمد عنه وهو الأصح أنه يعتبر من كان وارثاً حين قتل أو مات سواء كان موجوداً حال رده أو حدث بعدها

هـ (فصل في) الأسير (حكم الأسير حكم سائر المسلمين في الميراث ما لم يفارق دينه) فيرث ويورث مثله من المسلم من أهل دار الإسلام أينما كان ألا ترى أن زوجته التي في دار الإسلام لا تبين منه فلا يرث كما لا يورث في قطع عصمة النكاح لا يورث أيضاً في الميراث (فإن فارق دينه حكمه حكم المرتد) فلا فرق بين أن يرتد في دار الإسلام ثم يهاجر إلى دار الحرب وبين أن يرتد في دار الحرب ويقع فيها فإنه على التقديرين يصير بيها (فإن لم يزل دينه ولا حياته ولا موته حكمه حكم المفقود) فلا يقسم ماله ولا يتزوج امرأته حتى يتكشف خبره فإن ادعى ورثته أنه ارتد في دار الحرب لم يقبل في ذلك إلا بشهادة مسلمين عادلين فإذا شهد أحكم القاضى بوقوع الفسقة بينه وبين امرأته وقسم ماله بين ورثته لأنه ميت حكمًا كمن قضاه القاضى فإن جاء بعد قضاءه وأنكر الردة لم ينقض القاضى حكمه فلا يرث عليه امرأته ولا ماله إلا ما كان قائماً بعينه في يد وارثه كفي المرتد المعروف إذا جاء قائماً وأسمع القاضى شهادة العدلين ولم يحكم بها بعد حتى جاء قائماً وأنكر الردة كان ماله له على حاله ارتد أو لم يرتد لكن القاضى يزكي الشاهد من كان عدلاً أمان منه امرأته لأن ذلك حكم ثبت بنفس الردة ولا يحكم بعرض مدبريه وأمهات أولاده لأنه حكم ثبت بالموت ولا يكون للردة حكم الموت إلا إذا اتصل به قضاء القاضى

هـ (فصل في) الفرقى والحرق والهدم إذا مات جماعة هـ وينهم قرابة (ولا يدرى أنهم ماتوا أو لا) كما إذا غرقوا في السقيفة أو وقعوا في النار دفعة أو سقط عليهم جدار أو سقف بيت أو قتلوا في المعركة ولم يعلم التقدم والتأخر في موتهم (جعلوا كأنهم ماتوا معاً) قال كل واحد منهم لم يرثته إلا حياته ولا يرث بعض هؤلاء الأموات من بعض هذا هو المختار (عندنا وعند مالك نص على ذلك في الموطأ) وكذا عند الشافعي رحمه الله وهو مروي عن أبي بكر وعمر وزيدين ثابت رضي الله تعالى عنهم كما سنده (وقال علي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم) في إحدى الروايتين عنهما (يرث بعضهم) أي بعض هؤلاء الأموات (من بعض الأموات) وكل واحد منهم من مال صاحبه (فإنه لا يرث منه) والألزام أن يرث كل واحد من مال نفسه ولا شيء في بطلانه وإليه ذهب ابن أبي ليلى والوجه في ذلك أن سبب استحقاق كل واحد منهما ميراث صاحبه هو حياته بعد موت صاحبه وقد عرفت حياته يتعين فيجب أن يتسلسل به وسبب الحرمان موته قبله ووهو مشترك فيه فلا يثبت الحرمان بالنكاح إلا فيما ورثه كل منهما من صاحبه

لاجل الضرورة وهي ان تورث احدىهما من صاحبه يتوقف على المحكم بموت صاحبه قبله فلا يتصور ان يرث صاحبه منه لكن ما ثبت بالضرورة لا يتعدى عن محله او في ما عدا ذلك من المال يتسكك فيه بالاصل فان اليقين لا يزول بالشك كن يقين بالطهارة وشك في المحدث أو بالعكس ولئان سبب استحقاق كل منهما ميراث صاحبه غير معلوم يقينا ولا يشقن بالسبب لم يثبت الاستحقاق اذ لا يتصور رتبة بالشك وبيانه ان السبب ههنا بقاؤه حيا بعد موت مورثه وانما يعلم ذلك بطريق الظاهر واستصحاب المحال دون اليقين اذ الظاهر بقاؤه ما كان على ما كان عليه وهذا البقاء لانعدام الدليل المزيل لا لوجود الدليل المتيقن فيعتبر باستصحاب الحماية في بقاؤه ما كان لافي اثبات ما لم يكن كحياة المفقود وتقبل ثابتة في نفي التورث عنه لافي استحقاق الميراث من مورثه وأيضا قد ظهر الموتان ولم يعلم السابق فيجعل كأنهما وقعا معا كما اذا تزوج امرأتهم تزوج أختها ولم يدر السابقة منهما فانه يجعل كأنهما وقعا معا ما قيسد النسك كما كان فكذا ههنا يجعل الاخوان من لا كأنهما ما تامة حقيقة فلا يرث احدىهما من الآخر كما في صورة اجتماع الموتين حقيقة وقد روى خارجة بن زيد ابن ثابت عن أبيه انه قال أمرني أبو بكر الصديق بتورث أهل الإسلام فوَرثت الأحياء من الأموات ولم أُوَرث الأموات بعضهم من بعض وأمر في عمر رضى الله تعالى عنه بتورث أهل طاعن عواس وكانت القبيلة بموت باسرها فوَرثت الأحياء من الأموات ولم أُوَرث الأموات بعضهم من بعض وهكذا نقل عن علي كرم الله تعالى وجهه في قتي الجمل وصفين فاذا غرق أخوان كبر وأصغر وخالف كل منهما أماً وبناتاً ومولى وترك كل منهما تسعين درهما فعندنا بقية تسعة كل واحد منهما ما قيعطى لأم كل منهما سدس تركته وهو خمسة عشر ولينت كل منهما النصف وهو خمسة وأربعون ولمولاهما بقى وهو ثلاثون وعند علي وابن سعد ورضي الله تعالى عنهم ما في إحدى الروايتين عنهما بمحكمة بموت الأكبر أولاً فبقية تسعة لأم السدس خمسة عشر ولينت النصف وهو خمسة وأربعون وللأصغر ما بقى ثلاثون ثم بمحكمة بموت الأصغر فبقية تسعة تركته كذلك فبقية تسعة لأم كل منهما ثلاثون وهو ما ورث كل منهما من صاحبه فللأم من ذلك الباقي السدس وهو خمسة ولا بقية كل منهما نصفه وهو خمسة عشر والباقي للمولى لأن كل واحد منهما لا يرث من صاحبه ما ورث منه فقد اجتمع لأم كل واحد منهما عشرون وابنته ستون ولمولاه عشرة كاملة

«(يقول خادم التجميع ابراهيم محمد الحنفي)»

وبعد فقد تم طبع هذا الكتاب من شرح القرائن للسيد الشريف نعمنا الله عليه

والمسلمين آمين * وكان هذا الطبع الزاهي الزاهر بالمطبعة الأزهرية المصرية

السكنى محلها بجوار الرياض الأزهرية ادارة وإمارة وإمارة

الامية أ كبر العائلة الملهدية (وشركاه) في غمرة الحاجة

سنة ١٣٢٦ هجرية على صاحبا أفضل

الصلاة وأزكى التحية

آمين

(حقوق الطبع محفوظة لورثة المصنف)



Bibliotheca Alexandrina



0573424